



Bibliotheca Alexandrina



0040057

والمسائل في تاريخ العراق ومضاميرها

الحريّة والحياة الحديثة

الجزء الأول

مُحَبَّةٌ مِنْ أَسَاتِذَةِ التَّارِيخِ

بغداد - ١٩٨٨

الشریفة والحياة المدرسية

الفصل الاول

المدينة في القرون المتأخرة*

الدكتور عماد عبدالسلام رؤوف
كلية التربية - جامعة بغداد

* نشر هذا البحث اولا في
موسوعة « حضارة العراق »
ثم رأت هيئة كتابة التاريخ
ضرورة نشره - هنا - ليكمل
حلقات تطور المدينة العراقية
في العصر الحديث ، وتمهيد
لظهور المدينة العراقية المعاصرة
وقد اضاف اليه مؤلفه مباحث
وحواشي عديدة .

المدن العراقية في عهود الغزاة

كان احتلال العراق من قبل المغول في القرن الثالث عشر بداية التدهور العمراني المستمر الذي حل بالمدن العراقية * ونهاية للحركة العمرانية التي شهدتها تلك المدن ابان العهود العباسية *

وكنتيجة لفقدان الامن في البلاد ، وشيوع الاضطراب في النظم الادارية اخذت المدن المذكورة بالانكماش تدريجيا الى داخل اسوارها القديمة فهجرت بذلك الضواحي المحيطة بها ، واندثر كثير من معالمها الحضارية كالمساجد والاديرة والاسواق والبيارات *

وكان من ابرز النكبات تأثيرا في الحياة المدنية في العراق ، تلك الحروب الوحشية المريعة التي شهدتها مدن العراق وقرأه على ايدي جيوش تيمورلنك في أواخر القرن الرابع عشر^(١) وافتتاح العسراق امام غزوات الدول القبلية المختلفة ، مثل دولتي التركمان القرهقوينلو والاق قوينلو^(٢)، وحكومة موصلو

«الكلمرية الكردية»^(٣) . كما ساهمت حروب المشعشين^(٤) في جنوبي العراق ووسطه مساهمة كبيرة في تخريب معالم المدينة في تلك الانحاء طوال القرن الخامس عشر . وما ان حل القرن السادس عشر ، حتى كانت البلاد قد اتتهت لتكون ساحة حرب بين دولتين قويتين مختلفتين . هما الدولة العثمانية ، والدولة الصفوية الفارسية ، وهي حرب شغلت معظم القرن السادس عشر .

ولعل أهم ما نتج عن هذه الفوضى السياسية والعسكرية ، هو الضعف الشديد في سلطة المراكز المدنية في البلاد ، التي كانت تفرضها على الريف ، وهو الذي يمثل في الوقت نفسه المجال الحيوي لتلك المراكز نفسها .

وكان اضطراب المراكز المدنية في العراق الى الكف عن ممارسة دورها الاداري والحضاري على الريف ، قد ادى الى قيام القوى الريفية نفسها بملء الفراغ الناجم عن ذلك الانحسار وظروف العراق التاريخية والجغرافية ، كانت القوة الاجتماعية الوحيدة المؤهلة لاداء ذلك الدور هي القبيلة ، باعتبار ان القبائل تلي بقوتها العسكرية قوة المدن مباشرة ، فضلا عن ان العصبية الاجتماعية في المجتمع القبلي اقوى مما هي عليه في المجتمعات الحضرية المتمدنة ، ذلك ان العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين اعضاء المجتمع القبلي الواحد كانت — على الدوام — ابسط واكثر ترابطا منها في مجتمع المدينة المعقد القائم على تعدد الطوائف والطبقات . وعلى هذا ، فان ازدياد اهمية القبيلة على حساب المدينة ، كان في حقيقته غلبة المجتمعات البسيطة على المجتمعات المعقدة المتعددة الطبقات والمسؤوليات . وكان تغير البنية الاجتماعية هذا قد افسح المجال أمام القبائل للظهور على المسرح السياسي العراقي ، لتؤدي دورها في مقدرات المدن العراقية نفسها ، وكان هذا — في الواقع — عودة الى مرحلة متخلفة سابقة ، حين كانت القبائل تشكل القوة الاجتماعية الرئيسة قبل قيام المدن ونموها .

ومع هذا الوضع الاجتماعي ، كان على العثمانيين ان يتعاملوا : وان يقيموا سلطتهم السياسية في البلاد المحتلة • ولم يكن للحكام الجدد من الرصيد الحضاري ما يمكن ان يقدموه للحياة المدنية في العراق ، حيث كان الحكم العثماني يقوم على قاعدة بقاء الاوضاع بصفة عامة على ما كانت عليه قبل السيطرة العثمانية ، دون تغيير حقيقي في جوهر العلاقات الاجتماعية والاقتصادية القائمة^(٥) .

وتكشف لنا اعمال السلاطين العثمانيين الاوائل في العراق عن طبيعة نظرتهم الى المدينة العراقية ، وهي نظرة تركز على تصور ان المدينة ليست الا حصنا او قلعة مهمتها الرئيسية حفظ الاراضي التابعة للسلطان^(٦) ، ومركزا لجمع الضرائب من تلك الاراضي وارسالها الى السلطة المركزية في القسطنطينية • وطبيعي ان هذا التصور لمهمة المدينة كان يستلزم - نظرا لامكانيات الدولة العثمانية ومركزها ازاء القوى السياسية المتاخمة للعراق - ان تمضي في سياسة اقرار الاوضاع القائمة فعلا مع محاولة الاستفادة من هذا الواقع الى اقصى حد ممكن • وعلى هذا ، فقد ترك السلطان سليم الاول مدن شمالي العراق • شهرزور والعمادية واربيل ورواندوز وغيرها بيد الاسر والسلالات القبلية الموجودة في عهده^(٧) ، فاستمرت هذه القوى - وأغلبها قبلي تماما - في السيطرة على مقدرات تلك المدن عدة قرون من بعده • ولم يغير السلطان سليمان القانوني عندما فتح العراق في الثلث الاول من القرن السادس عشر ، شيئا من هذه القاعدة ، فظلت مدن الشمال على وضعها السابق ، واستمر شيوخ قبائل اخرون وزعماء عشائريون ريفيون يسيطرون على المدن العراقية الواقعة في منطقة نفوذهم ، فعندما عرض زعيم قبيلة المنتفق القوية المسيطرة على البصرة ولاءه للسلطان العثماني سنة ١٥٣٠م/٩٤٥ هـ . أقره في حكمه ، على الرغم من أهمية البصرة كمدينة ذات موقع عسكري واقتصادي هام^(٨) • وتركت مدن كثيرة ومراكز تجمعات سكانية مختلفة في

جنوبي العراق ووسطه تحت سيطرة القبائل المجاورة ، التي سرعان ما اعلنت خضوعها الاسمي للسلطة الجديدة^(٩)

وبلغ من خضوع المدن العراقية الى قوى القبائل والريف ، ان اميرا قبليا واحدا ، هو المعروف بابي ريشة ، كان يحكم مدينة هيت على الفرات ، ويمد سلطانه حتى مدينة بيره جك في اعالي هذا النهر ، ويفرض ظله على سياسات مدن مهمة مثل بغداد وحلب وديار بكر^(١٠) وامتد نفوذ اولاده من بعده جنوبا حتى اطراف مدينة الحلة^(١١) . وعندما كتب السلطان مراد الرابع — بعد فتحة بغداد سنة ١٦٣٨م / ١٠٤٨هـ مجددا الامان لسكان مدينة النجف ، كان ذلك باشارة من الشيخ مدليج بن ابي ريشة « ملك العرب »^(١٢) ، وذلك ان كلا من النجف وكربلاء ، كان يعد جزءا من ديرته القبلية الواسعة .

ورغم ان العثمانيين استطاعوا في سنة ١٥٤٦م / ٩٥٣هـ ، فك البصرة من يد المنتفق ، الا ان المدينة بقيت — عمليا — خاضعة الى حد بعيد الى نفوذ هذه القبيلة القوية . وكان امر رجوع المدينة الى قبضة المنتفقين يعد احتمالا قائما في كل وقت ، وقد حكمت البصرة فعلا من قبل الشيخ مانع أمير المنتفق عام ١٦٩٠م / ١١٠٢هـ وأسس فيها حكومة ضمت اليها مدنا مهمة في جنوبي العراق ووسطه ، على شاطئ دجلة والفرات^(١٣) .

وفي اوائل ١٧٤١م / ١١٥٤هـ قام المنتفقيون بمحاصرة البصرة والاستيلاء على المدن المجاورة من القرنة (على ملتقى دجلة بالفرات شمال البصرة) وحتى مدينة النجف نفسها^(١٤) . وكان في البصرة — دوما — اراض وعقارات مملوكة الى زعماء هذه القبيلة ، تديرها وتجيى اموالها^(١٥) .

ويمكن القول بأن خضوع المدينة العراقية للقبائل البدوية والريفية ، كان — رغم بعض النواحي الايجابية القليلة — يعد تدهورا خطيرا لتلك المدينة ، وترديا واضحا في نشاطاتها الحضرية . واذا ما استثنينا الحكومات

المؤقتة التي أقامها المنتفقيون في البصرة ، والتي حظيت ببعض التأييد والاحترام من قبل تجار المدينة وسكانها ، فان اغلب المدن كانت تعاني من ضغط القبائل عليها ، او فقدانها الامن اللازم لاستمرار نشاطها الحضاري . وكان الاختلاف القائم بين قيم القبيلة ومثلها وما تمثله من روح عسكرية متنقلة لا تعرف الاستقرار ، وبين قيم المدينة المرتكزة على نشاطاتها التجارية والانتاجية المستقرة ، يمثل هوة اجتماعية كبيرة يصعب تجاوزها الا على حساب المدينة نفسها . وبقيت المدن في نظر القبائل تعد عالما غريبا غير مألوف بالنسبة لها ، ولم تجد اغلب القوى القبلية انذاك حرجا في استغلال الفرص السانحة التي تمكنها من السيطرة على المدن المجاورة ، ففي اثناء عصيان حسين باشا والي البصرة على سلطان بغداد سنة ١٦٦٥ م / ١٠٧٦ هـ انتهز اعراب شط العرب الفرصة فاستولوا على اجزاء من المدينة^(١٦) . وعندما داهم الطاعون بغداد سنة ١٦٩٠ م / ١١٠٢ هـ دخل بعض اعراب البادية الى المدينة واستولوا على بعض مرافقها الاقتصادية^(١٧) ، وحينما طغى نهر دجلة واحاطت مياهه ببغداد اغتنمت القبائل الفرصة فاستولت على مدن : العرجة والسماوة وبني مالك والرماحية والجوازر^(١٨) ، وزادت نشاطها فسيطرت على الحسكة ومدينة النجف ذات الالهمية الدينية الكبيرة^(١٩) .

وكنتيجة لتدهور سيادة المدينة وضعفها ، اهملت الاراضي الريفية الواقعة حولها ، وسرى الالهمال الى شبكة الانهار والمصارف اللازمة للري والزراعة ، وكان هذا - بدوره سببا في تعاظم اخطار فيضانات الانهار ، وحدوث المجاعات التي انتهت بعزل المدن بعضها عن بعض وعن القرى وتدميرها ، او هجرة سكانها منها تدريجيا^(٢٠) .

ومن اهم المدن العراقية التي اندثرت في اوائل العصر العثماني ، مدينة « واسط » الشهيرة ، ذات التراث الزاهر في القرون الوسطى ، وذلك حين ادى اهمال شؤون الري الى ابتعاد مجرى دجلة عن المدينة ، وتحوله الى مجراه

الشرقي المنحدر الى بلدة « القرنة » ، فعم الخراب سائر المدينة * وما ان حل
القرن السابع عشر حتى كانت هذه المدينة تقوم وحدها وسط البرية^(٢١) ،
وكان النهر - الذي طالما اشتهر بقصبه الذي تتخذ منه الاقلام - قد جف^(٢٢) *
ولم تمض الا سنوات حتى هجرت المدينة برمتها ، وسجل اديب واسطى -
هو السيد نعمة الله الجزائري - تاريخ نزوحه منها في عام ١٦٩٥م / ١١٠٧ هـ ،
وذلك لفقد اهلها وعامريها^(٢٣) * .

وللسبب نفسه ، اضطر اغلب سكان مدينة النجف ، على حافة الصحراء ،
الى الجلاء عن مدينتهم ، حتى لم يبق من دور المدينة - في القرن السادس
عشر - الا عشر ماكانت عليه من قبل ، ولم يبق من سكانها الا الخطيب والامام
والموظفون وقليل غيرهم بينما تركها الآخرون * وكانت اسعار مياه الشرب
باهظة الثمن^(٢٤) ، حيث يضطر سكان البلدة الى نقل تلك المياه من نهر الفرات
عند بلدة الكوفة^(٢٥) * .

ومثل ذلك ، ماحدث لمدينة « الرماحية » القريبة من النجف ، وهي من
المدن القديمة التي يرتقي تاريخ انشائها الى القرن الرابع عشر^(٢٦) * فقد ادى
اهمال العناية بمجرى الفرات ، الى تشعب نهر جديد منه في سنة ١٦٨٨م /
١١٠٠ هـ عرف بنهر ذياب ، واخذ يخترق تلك الانحاء متوسعا شيئا فشيئا ،
ولما لم تكن ثمة سدود تمنع ذلك التوسع ، فقد ادى الى تحول مجرى الفرات
نفسه ، وابتعاده عن نهر الرماحية الذي كان يأخذ مياهه منه * فأجذبت تلك
الانحاء ، واضطر سكان الرماحية الى هجر مدينتهم ، ولجأوا الى الجزر التي
نشأت في المناطق الغارقة ، ومنذ ذلك الحين خمل ذكر الرماحية وقل شأنها ،
حتى زالت من الوجود تماما^(٢٧) * .

وفي اواخر القرن السابع عشر ، قلت المياه في نهر ذياب ، فاضطر اهل
القرى التي تعتمد على مياهه الى ترك قراهم والهجرة الى مناطق اخرى * وكان
من بين ماهجروه ، مدينة الحسكة ، التي طالما اشتهرت بخصب اراضيها ووفرة

انتاجها حتى وصفت بأنها « احسن ضياع العراق ، وانفع القرى على الاتفاق »^(٢٨) ، فعدت بعد انخفاض مستوى الماء في نهر دياب ، الذي تقع عليه ، وتحول مجرى الفرات ، ارضا قاحلة مجدبة ، تخضع لسلطة القبائل المجاورة^(٢٩) .

ومثلما ادى التحول المستمر في مجاري الانهار في جنوبي العراق الى اندثار مئات المدن والقرى ، مما حفلت بذكر اوصافها كتب الجغرافيا العربية في القرون الوسطى ، فقد ادت عوامل اخرى في شمالي البلاد الى تدهور عدد كبير من المراكز المدنية هناك . وكان من اهم تلك الاسباب ، الاضطراب السياسي الذي شهدته المنطقة باعتبارها ساحة للصدام المباشر بين العثمانيين والصفويين ، وظهور عدد من القوى القبلية ، والامارات العشائرية ، وسقوط البلاد فريسة تطاحن مرير بين تلك القوى غير الحضرية .

ومن ابرز الامثلة على ذلك ، اندثار مدينة شهرزور ، ذات الماضي الزاهر في القرن السابع عشر . فقد نجم عن الحروب المستمرة بين العثمانيين والفرس ، وسيطرة امارة اردلان الكردية القبلية ، تدهور المدينة ثم اندثارها ، حتى لم يعد من الممكن تعيين موقعها الان . ولم يتبق منها سوى اسمها الذي اخذ يطلق على الاقليم فحسب .

وأدت النزاعات العشائرية الدموية بين القبائل القاطنة في سهل شهرزور والجبال المحيطة بها ، وتعرض المنطقة الى غزوات المحتلين المستمرة ، الى انحطاط مدن اخرى كان لها شأن في العصور الوسطى ، من اهمها مدينة اربيل ذات الماضي الزاهر وقد بلغ من تدهور احوال هذه المدينة انها امست في القرن العاشر بليدة صغيرة يتنازع عليها حكام الامارات العشائرية القاطنة في المنطقة ، ثم استقرت لتكون احدى توابع امارة سوران^(٣٠) ، الامارة الصغيرة التي كانت تنافس امارة اردلان سيادتها على اقليم شهرزور القديم .

ولحق التدمير مدن التخوم العراقية القريبة من ايران ، فاندثرت مدينة « حلوان » الشهيرة^(٣١) ، وتضاءل شأن « البنديجين »^(٣٢) ومدن منطقة « النهروان » التي طالما اشتهرت بالخصب والثروة الزراعية ، مثل بادرايا ، وباكسايا ، وغيرها^(٣٣) .

وامتد الخراب والاهمال ليشمل مدن العراق الرئيسية نفسها ، فبقيت اسوار المدن الفخمة شاهدة على ازدهارها في العصور السابقة ، بينما انكمشت مساحة الرقعة المكونة داخلها ، الى حد ان نصف الموصل كان حتى أوائل العصر العثماني خراب خالية من السكان . ووصفها بعض الرحالة في النصف الاول من القرن السابع عشر ، بأنها تبدو للمرء من خارجها فخمة بأسوارها الحجرية ، بينما هي في داخلها تكاد تكون برمتها خربة ، فليس فيها سوى سوقين معقودتين وقلعة صغيرة مظلة على دجلة يقيم فيها الباشا الوالي ، وخانين حقيرين ، وهي لا تحتوي - بوجه عام - على ما يستحق المشاهدة والالتفات^(٣٤) .

اما بغداد نفسها ، فقد ادى تكالب الدول الغازية الى ان تفقد مجدها العباسي القديم كعاصمة لاهم اقليم من اقاليم الخلافة الاسلامية ، لتصبح منذ اواخر القرن الرابع عشر (الثامن الهجري) ، بلدة مدمرة ، تعيش بها الاقوام الغازية خرابا وتدميرا ، وكان غزو تيمور لك لها سنة ١٣٨٣ م / ٧٩٥ هـ بمثابة « قتل » حقيقي لها ، على حد تعبير معاصريه^(٣٥) . واستمرت النكبات تترى على بغداد طوال القرون التالية .

وفي خلال القرن السادس عشر ، كانت بغداد مسرحا للصراع الدامي بين الصفويين والعثمانيين ، وهو صراع اودى بكثير مما تبقى للمدينة من اثار ومساجد ومعالم ، وعندما استولى الفرس على بغداد اثناء فتنة بكر صوباش الشهيرة عام ١٦٢٢ م / ١٠٣٢ هـ ، كانت المدينة قد هوت الى الحضيض ، فقد اصاب الحصار كثيرا من المباني الكبرى فيها ، ولم يصلح من شأنها الا

القليل^(٣٦) ، وزال بعض ما ابقى عليه الدهر من منشآت عهد الخلفاء من قصور ومدارس^(٣٧) ، وتقلصت حدود الاماكن الإهله بالسكان ، وهجر الناس المحلات الواقعة في الجانب الشرقي من المدينة وتركوها اخرة وركاما . وكان الرحالة راوولف Rauwolf قد لاحظ بأن المدينة غدت في عهده (اواخر القرن السادس عشر) مجموعة من الازقة الضيقة والبيوت المتهمة ، والعديد من الجوامع الخربة التي استحال لوئها الى السواد^(٣٨) .

ولبثت بغداد على هذا الوضع طوال القرن السابع عشر ، يجلها الركود والخمول والانزواء ، وقد وصفها الرحالة الفرنسي تيفنو Thévenot وصفا مؤلما عند مروره بها عام ١٦٦٥ م ، اذ ذكر بأنها اصبحت قليلة السكان بالنسبة الى سعتها ، تتخللها مساحات واسعة عديدة تخلو من السكان ، وفيما عدا السوق ، فان ما بقي من المدينة لا يعدو ان يكون شبيها بالصحراء .

وفي البصرة ، ادت اعمال العنف والتدمير التي تعرضت لها المدينة ابان القرنين الرابع عشر والخامس عشر ، واهمال العناية بأنهارها العديدة ، الى شح المياه في تلك الانهار . ومن ناحية اخرى ، فقد ادى انكسار سد الجزائر (في منطقة البطائح الاهوار - شمال البصرة) الى احاطة مياه المستنقعات بها ، وانتشار الامراض فيها وخاصة وباء الطاعون^(٣٩) . فأخذ اهلها يهاجرون تدريجيا ميممين وجههم شطر ارض البصرة الجديدة ، في ناحية « العشار » (الابلة القديمة) ، وكان ذلك في حدود القرن الخامس عشر (التاسع الهجري) فبنيت هناك ، على بعد سبعة اميال من البصرة القديمة ، البيوت والمساجد والمدارس^(٤٠) .

وعلى الرغم من ان القرن السابع عشر كان بالنسبة الى ماسبقه من قرون ، بعد فترة استقرار نسبي وثبات في نظم الحكم لم تشهد البلاد من قبل ، الا ان الضعف الشديد الذي كانت تعانيه السلطة المركزية العثمانية في

العراق ، وغياب حكومات محلية قوية في مدنه الرئيسية ، لم يغير من اوضاع المدينة العراقية كثيرا . بل يمكن القول ان هذا القرن كان استمرارا للفترات السابقة فيما يتعلق بعمارة مدن العراق ونموها ما عدا ان العثمانيين اهتموا في هذا القرن بتحسين المدن والعناية بمرافقها العسكرية من ابراج وخنادق تحسبا من غزو ايراني مرتقب في كل حين^(٤١) . فكان ذلك المظهر العمراني الوحيد الذي شهدته مدن العراق منذ اول العصر العثماني ، وحتى قيام نظام المماليك في العراق ، ونهوض الاسر المحلية فيه .

عوامل نمو المدينة العراقية :

تكتنف دراسة مدن العراق في العصر العثماني ، وفي عهد المماليك بوجه خاص ، صعوبات جمة ، لاسيما تلك التي تتعلق بتقديم احصاءات او تقديرات علمية ، لعدد المدن العراقية ابان ذلك العهد ، وعدد سكانها ولو على سبيل التقريب . وبهذا فان اجراء اية مقارنة احصائية عن نمو المدن في العهد الذي ندرسه تعد محاولة يجانبها كثير من التوفيق ، وترجع اسباب هذه الصعوبات الى ان فترات التدهور الحضاري التي تلت العصر العباسي لم تترك مجالا لقيام تلك الاحصاءات المهمة ، وان افترضنا اجراء احصاءات من هذا النوع ، فان الظروف العصيبة التي مرت على البلاد حالت دون وصول الوثائق المذكورة الينا .

وتعد السجلات التي وضعت في عهد السلطان سليمان القانوني في القرن السادس عشر ، والخاصة بالتنظيمات العثمانية للولايات العراقية الثلاث : الموصل وبغداد والبصرة^(٤٢) . اول محاولة رسمية لتسجيل الملكيات الزراعية والعقارات المختلفة ، الا ان اهتمام واضعي السجلات المذكورة بالنواحي المالية دون غيرها ، جعل تلك السجلات غير مفيدة لمعرفة عدد المدن والقرى ، اذ لم يميز بينها وبين المقاطعات الزراعية على نحو واضح ، كما ان المحاولات العثمانية التالية لم تخرج عن هذا الاتجاه^(٤٣) .

وكان افتقار العراق الى ادارة مركزية موحدة تضم اجزاءه ، قد ادى الى ان تجيء محاولات المؤرخين المحليين مبتورة وناقصة ، فبينما نجد مؤرخا موصليا مثل ياسين العمري يقدم قائمة بالمدن والقرى التابعة لمدينته في اوائل القرن التاسع عشر^(٤٤) ، فان احدا في الولايات العراقية الاخرى لم يقدم لنا مايمكن اعتباره مكملًا للقائمة المذكورة هذا فضلا عن ان ياسين العمري نفسه لم يكن يعني بالتمييز بين المدن والقرى القائمة في عهده ، وبين تلك التي اندثرت منذ عهد بعيد^(٤٥) .

ومن ناحية اخرى ، فان عدم توافر احصاءات عن سكان كل بلدة ، جعل من العسير التمييز بين المدينة والقرية على اساس عدد السكان ، وهو ما دعى بعض الباحثين الى اتخاذ نوع الانتاج الاقتصادي الذي تقوم به البلدة ، اساسا لتصنيفها فكلما طغت الاعمال الزراعية في نشاطها كانت اميل لان تكون قرية ، وهي مدينة طالما كانت مجالا للتبادل واعمال التجارة . على اننا لانملك — ايضا — من المعلومات مايعطى انتاج جميع بلدان العراق في ذلك العهد ، كما ان كثيرا من القرى والتجمعات البشرية على الطرق التجارية كانت تمتعن بتجارة القوافل ، الا ان وصف الرحالين لها لم يكن يخرجها من طور « القرى » او « القلاع » لا أكثر .

وفي تقديرنا ، ان عدد المدن العراقية ، مما تتوافر فيه صفة « المدينة » من اسوار وحصون واسواق واحياء اضافة الى تنوع نشاطها الحضري ، كان يبلغ نحو ثلاثين مدينة . وهذا التقدير اقرب الى ما ذكره ياسين العمري حين عد من مضافات بغداد (وتشمل العراق برمته فيما عدا مدينة الموصل) اربعا وعشرين بلدة كل منها يشبه ان يكون مدينة عامرة^(٤٦) . وقريب مما احصاه تيمور سنة ١٧٦٦ من المدن المهمة في باشوية بغداد (أي العراق ماعدا الموصل) ، ويبلغ نحو خمس وثلاثين مدينة ، مع ملاحظة ان عددا غير قليل منها كان لا يحقق صفة المدينة بأي حال .

ويمكننا ان نعد مدن العراق في عهد المماليك ، على النحو الآتي :

١ - بغداد	٢ - الموصل	٣ - البصرة	٤ - كركوك
٥ - اربيل	٦ - ماردين ^(٤٧)	٧ - الديوانية	٨ - الرماحية
٩ - النجف	١٠ - كربلاء	١١ - الكوفة	١٢ - الحلة
١٣ - سامراء	١٤ - تكريت	١٥ - عانة	١٦ - هيت
١٧ - كبيسة	١٨ - الوسة	١٩ - بنديجين (مندلي) *	
٢٠ - بڈرة	٢١ - خانقين	٢٢ - العمادية	٢٣ - عقرة
٢٤ - زاخو	٢٥ - راوة	٢٦ - تلعفر	٢٧ - السليمانية

وتتفاوت اعداد السكان بين هذه المدن على نحو كبير ، فقد تراوح عدد سكان بغداد في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بين ٥٠٠٠٠٠ و ١٠٠٠٠٠٠ نسمة^(٤٨) وبلغ عدد سكان الموصل ، في الفترة نفسها ، ما بين ٤٠٠٠٠ و ٥٠٠٠٠٠ نسمة^(٤٩) وقدر عدد سكان البصرة بين ٤٠٠٠٠ و ١٠٠٠٠٠٠ نسمة^(٥٠) وسكان الحلة نحو ٥٠٠٠٠ نسمة^(٥١) . وفيما عدا المدن الاربع المذكورة ، فان سكان اية مدينة من المدن الاخرى لم يكونوا يتجاوزون بضعة الاف ، فكان سكان السليمانية في مطلع القرن التاسع عشر زهاء ٥٠٠٠ نسمة^(٥٢) . وبلغ عدد سكان خانقين (قرب الحدود الايرانية) ١٠٠٠٠٠ نسمة ، وسكان كركوك نحو هذا العدد^(٥٣) .

ولقد ادى قيام قوى البلاد المحلية ابان عهد المماليك بتأسيس سلالات حاكمة في المدن المختلفة ، الى تشكيل نوع من « حكومات المدن » تتمتع كل منها باستقلال شبه ذاتي في اغلب امورها الخاصة . فدفع ذلك الوضع - من

ثم — الى حيوية عمرانية جديدة ، ونشاط مدني متميز بدت اثاره على مدن العراق وقراه منذ اوائل القرن الثامن عشر *

وأدت عوامل عديدة ، اجتماعية واقتصادية وعسكرية دورا في نمو مدن العراق وتطورها في هذا العهد ، فكان منها مايتعلق بتشجيع الحكام ، ومنها ما جاء نتيجة لحوافز خارج سيطرة السلطة الحاكمة^(٥٤) * وربما اجتمع أكثر من سبب في نشوء المدينة العراقية او نموها ، وهو ما حدث بوجه خاص لمدينة بغداد ، والموصل والبصرة ، ومدن اخرى اقل اهمية مثل السليمانية والعمادية وراوندوز في شمالي العراق ، والحلة والنجف والديوانية على شاطئ الفرات الاوسط *

ويمكن القول بأن عهد المماليك ، كان في احد جوانبه الرئيسة ، عهد نمو وتطور للمدينة في العراق * وشملت هذه الظاهرة مختلف انحاء البلاد تقريبا ، في المناطق الجبلية ، وعلى حافة الصحراء على حد سواء ويمكن تحديد عوامل هذا التطور الجديد بما يلي :

١ - العامل الاداري :

وكنتيجة لازدياد اهمية الحكومات المحلية ومحاولاتها الدائمة لفرض سيادتها الادارية على الريف ، ظهرت لدى السكان في هذا العهد ميول واضحة للتجمع حول المراكز الحكومية لما تتمتع به تلك المراكز من نفوذ متزايد على مجريات الاحداث حولها * فبالنسبة لبغداد مثلا ، ترتب على تأسيس حسن باشا وابنه احمد باشا لنظام المماليك فيها خلال النصف الاول من القرن الثامن عشر ، وقيام اول حكومة مركزية عراقية تأخذ على عاتقها توحيد العراق ، ازدياد اهمية بغداد وتعظيم حيويتها الحضرية ، باعتبارها مركزا اداريا رئيسا ، ومقرا لأكبر سلطة سياسية في المنطقة ، وما يستتبع ذلك من وجود مؤسسات حكومية ودوائر رسمية عامة ترتبط بها مصالح عدد كبير من السكان *

وينطبق هذا القول على كثير من المدن العراقية القديمة التي اخذت تستعيد اهميتها الادارية السابقة *

ومن ابرز الامثلة على اهمية العوامل الادارية في نشأة المدن في هذا العهد تأسيس مدينة السليمانية في منطقة سهل شمرزور شمالي العراق ، حين اقام البابائيون سرايا للادارة والحكم سنة ١٧٨٢م / ١١٩٦هـ^(٥٥) ، سرعان ماامت حوله المرافق الحضارية الاخرى من دور واسواق وخانات ومدارس علمية ، فتكونت بذلك مدينة السليمانية الحديثة ، وانتقل اليها الناس تدريجيا حتى صارت من اهم المدن العراقية في شمالي البلاد^(٥٦) .

وتعتبر مدينة « الديوانية » على الفرات ، من المدن التي نشأت - في هذه الفترة - بدافع اداري حكومي * حقيقة انها قامت اول الامر كدار ضيافة (ديوان) لرؤساء الخزاعل وليقيم بها وكيلهم لجباية الضرائب^(٥٧) ، الا ان حكومة المماليك في بغداد اتخذتها مركزا اداريا لها ، يقيم فيه نائب للوالي ويشرف على جمع الضرائب في منطقة واسعة تمتد من الحلة حتى البصرة ، وليكون رقبيا قويا ازاء مشيخة الخزاعل القائمة هناك^(٥٨) . ولقد تحول هذا المركز الاداري المحض ليكون مدينة وعاصمة لحكومة الحسكة . ولنفس الاسباب المتقدمة ، نشأت مدينة « كوى سنجق » التي يفصح اسمها عن طبيعة مهمتها ، فهي قرية « امير السنجق » الذي يحكم الاراضي الزراعية جنوب مدينة اربيل . ويتبع اداريا والي بغداد ، وقد أسست لتكون مركزا مشرفا على منطقة سهل شمرزور المهمة^(٥٩) .

ب - عامل التجمع القبلي :

ومثلما كانت المدينة تمثل في حقيقة وجودها ، مظهر سيادة الدولة ، فإن القلاع الكثيرة المنتشرة في طول البلاد وعرضها ، كانت تمثل - في واقع الامر - مظهر سيادة القبيلة على الريف ، ذلك ان القبيلة بتكوينها مجتمعا

مستقلا يمارس سلطات متنوعة عسكرية واقتصادية ، كانت تحتاج الى شيء من مظاهر تلك السلطات ، فكان للقبيلة قلعة او قلاع يتحصن فيها شيخها واتباعه عند الملومات ، و « دار ضيافة » يستقبل فيها ضيوفه وضيوف قبيلته وفيها تنعقد المجالقات وتدبر الامور ، وسجن يلتقى فيه بخصومه او اسراه من القبائل الاخرى . ومن هنا فقد ظهرت « القلعة » كضرورة ملازمة لوجود القبيلة نفسها ، وهي تكشف في الوقت نفسه عن جوهر التركيب القبلي للريف ، حيث كانت القبيلة الواحدة تشكل مايكاد يكون شبيها بوضع الطبقة الاجتماعية في المدن ، لذا هي تحتاج الى ما يستلزمه هذا الوضع ، من ادوات حكم ومظاهر سلطة .

وليست ثمة معلومات دقيقة عن مباني تلك القلاع ، وان كنا نعلم ان بعضها كان يشيد بالطين ، او بالاجر^(٦٠) ، وان قسما منها كان يحصن بالمدافع^(٦١) . وكانت مواقعها تتسم دائما بالمناعة الطبيعية ، كأن تبني بين فروع الانهار ، او على التلال والروابي المرتفعة ، او عند ضفاف المستنقعات^(٦٢) ، فمن تلك القلاع المشهورة ، يمكن ان نذكر قلعة « الملو » على الفرات ، بالقرب من منطقة المستنقعات (البطائح) ، وكان شيخ الخزاعل قد بناها في القرن الثامن عشر لتكون عاصمة له^(٦٣) . وقد وصفها تيمور عام ١٧٦٦ بانها قرية كبيرة ، وان بيوتها ليست الا اكواخا من الطين والقصب . وفي حوالي سنة ١٨١٦ م / ١٢٣٣ هـ اسست مدينة « الحي » الحالية بالقرب من اثار واسط القديمة - على ايدي آل علي خان ، احد زعمائها ، واهل النفوذ فيها وفي عام ١٨٤٨ م / ١٢٦٥ هـ شيد الشيخ مجيد الخليفة قلعة التي عرفت فيما بعد « بلدة سعيدة »^(٦٤) .

وتعد مدينة « الكوت » نموذجا للقلاع القبلية^(٦٥) ، فقد اسسها بنو لام في النصف الثاني من القرن الثامن عشر لتكون عاصمة احكمهم ، وكان

موقعها على شاطئ دجلة حصينا الى درجة كافية للسيطرة على الطرق النهرية في دجلة . ولقد ترك لنا الرحالة الانجليزي كيبل Keppel في كتاب رحلته سنة ١٨٢٤ وصفا لهذه البلدة حين قال « الكوت قرية صغيرة حقيرة مبنية من الطين يحميها سور ارتفاعه لا يتجاوز ستة اقدام وهي الموقع الوحيد الثابت الذي رايناه بعد القرنة وفيها يقيم شيخ بني لام القوي الذي يمتد نفوذه من القرنة الى بغداد (٦٦) . وقد ازدادت اهمية هذا الموقع خاصة بعد ان امر والي بغداد سليمان باشا الكبير بتحسينه في اواخر القرن الثامن عشر (٦٧) ، وظلت الكوت مركزا قريبا مهما حتى بعد نزوح بني لام عن المنطقة ، اذ اتخذتها قبائل ربيعة عاصمة لامرائها ، وعرفت بكوت الامارة نسبة لامارتهم ، التي كانت تبسط نفوذها على الاراضي الواقعة بين جهة الكوت الشمالية وحتى نهر الغراف جنوبا (٦٨) .

وشبيه بما تقدم ، كان وضع قرية السماوة « على الفرات ، حيث كان شيوخ الخزاعل يجبون فيها الضرائب على السفن المارة ، وكانت بيوت هذه البلدة - في النصف الثاني من القرن الثامن عشر - مشيدة بالطين المجفف في الشمس وذات منظر مزرعي للغاية (٦٩) ، وهي محاطة بسور من الطين (٧٠) .

اما مدينة العمارة فكانت « قرية تسكنها الاعراب ، وفيها قلعة (٧١) » ومثلها بلدة « البغيلة » (وتعرف اليوم بالنعمانية) التي نشأت حول قلعة من الاجر شيدها شفلح شيخ قبيلة زبيد ، وقد وصفها كيبل في سنة ١٨٢٤ بأنها قلعة مبنية بالاجر يقيم فيها شيخ زبيد الزعيم العربي القوي الذي تمتد ديرته من الضفة اليمنى لشط الحي (الغراف) الى بغداد (٧٢)

وكانت للقبائل الكبرى قلاع عند حدود اراضيها تدافع منها عن ملكيتها وسيادتها ازاء غزوات القبائل الاخرى ، فعندما اعلن فيصل ابن خليفة رئيس عشيرة آل ابو محمد الثورة على بني لام ، امر الحدادين « فصنعوا له اثني عشر مدفعا وألف ومائتين قنبلة ووزع هذه المدافع على قلاع الحدود » (٧٣) .

ج - العامل التجاري :

ان استقرار الحياة الحضرية في المدينة العراقية منذ مطلع القرن الثامن عشر وتعاظم اهمية نشاطاتها الاقتصادية والاجتماعية، قد زاد من حدة التباين والاختلاف بين الانتاج الريفي البسيط ، المرتكز على الزراعة والرعي ، وبين انتاج المدينة القائم على الصناعة والتجارة . وكلما ازداد هذا التباين ، ظهرت الحاجة الى اسواق تباع فيها منتجات الريف والمدينة على حد سواء ، وتتوافر فيها ما تحتاج اليه القبائل الرعوية والمزارعة ، موا يحتاج اليه التجار والصناع في المدينة نفسها .

لقد ساعدت هذه الحاجة الاقتصادية الناشئة على تشييد مخازن الحبوب والاصواف والمقاهي ، والمذشات الدينية كالمساجد ، فأدى ذلك الى ظهور بعض المدن داخل المناطق الزراعية وعلى الحدود بينها وبين البادية^(٧٤) . وشجع استقرار بعض القبائل التدريجي على نمو هذه الاسواق وازدهار الحركة التجارية فيها . ومن الامثلة على المدن التي نشأت بهذه الطريقة ، مدينة « سوق الشيوخ » التي مازال اسمها يدل على الوظيفة التي كانت اساس وجودها . وقد عرفت هذه المدينة اول الامر بسوق النواشي ، حيث كان افراد قبيلة « النواشي » وبعض القبائل الرعوية الاخرى يحصلون على ما يحتاجون اليه من الطعام والبضائع من هذه السوق قبل رحيلهم الى البادية .

يبدو ان هذه السوق كانت موسمية ، فقد خلت كتابات الرحالين من أي ذكر لها^(٧٥) وعندما استقر آل السعدون ، وهم شيوخ المنتفق ، في المنطقة ، واخذوا يترددون عليها اشتهرت هذه السوق باسم « سوق الشيوخ » نسبة اليهم . وقد اتخذها هؤلاء على عهد الشيخ ثويني في اواخر القرن الثامن عشر مركزا ثابتا لهم ، ومخزنا لذخيرتهم ومكانا لتجمعهم^(٧٦) . حتى قيل ان ثويني كان يقرض تجار مدينته مبالغ كبيرة لغرض تشجيع تجارتهم وانماها^(٧٧) . واثت هذه السياسة أكلها ، حين بلغ عدد بيوت المدينة المذكورة زهاء ٢٠٠٠٠

بيت ، منتشرة على جانبي نهر الفرات (٧٨) ، ثم سرعان ما امت واتسعت حتى غدت مركز المتنقيين الرئيس قبل انشاء مدينة الناصرية .

وبالاضافة الى نمو الاسواق باعتبارها مراكز تبادل تجاري بين الريف والمدينة فان حركة التجارة هذه ، قد ادت ايضا الى احياء الطرق التجارية القديمة وتأمينها ضد اللصوص والمعتدين ، وتوفير الخانات اللازمة لنزول التجار ، وخزن بضائعهم . وكانت حركة القوافل الدائبة تقتضي توفير اعداد من الادلاء والحراس والدواب لعدد كبير من التجار والمسافرين ، كما تتطلب توفير وسائل الراحة من ماء وطعام ومأوى ، فكان طبيعيا ان تنشأ بعض القرى والمدن حول عدد من خانات الطرق ، في اماكن مناسبة لتستطيع تقديم مثل هذه الخدمات الضرورية .

ويمكن القول وأن عهد المماليك في العراق كان فترة ازدهار ورعاية لهذه النوع من الخدمات ، فانتشرت الخانات والمحطات على مختلف الطرق ، وبخاصة في الاماكن التي تتباعد فيها المدن والقرى ، فكانت على طريق النجف - وهو طريق الحجاج ايضا - مجموعة متصلة من الخانات الكبيرة ، مثل خان الكهيا في الجنوب من بغداد ، وخان ازاد ، الذي انشئ ليتسع لنحو خمسمائة شخص . وقد احاطت بالخان الاخير قرية صغيرة سكنها الاعراب من أهل الناحية ، وما تزال هذه القرية عامرة . ومن تلك الخانات المهمة ايضا ، خان الاسكندرية المشيد في حدود سنة ١٨٠٠ م ، وهو يتسع لالف شخص مرة واحدة ، وتتوافر فيه كل وسائل الراحة في ذلك العهد ، من حظائر فضمة للمشاة ، وغرف للمسافرين ، ومسقفات مرتفعة ، واسطبلات للخيول ، واماكن للطبخ ، وبئر . اما خان الحمودية ، فيرتقي الى القرن السابع عشر ويمائل خان الاسكندرية من حيث الفخامة والاتساع ، ومثله خان المحاويل . وفي اوائل القرن التاسع عشر هذه الخانات قد تحولت جميعها الى قرى تجارية

مهمة يسكنها العرب ، ويديرون فيها امورهم دون تدخل يذكر من جانب الحكومة المركزية .

وعلى طريق بغداد - كرمشاه التجاري المهم ، شيدت مجموعة من الخانات والمحطات ، من اهمها خان بني سعد الذي انشأه والي بغداد عمر باشا سنة ١٦٨٨ م / ١١٠٠ هـ ليتوسط المسافة بين مدينتي بغداد وبعقوبة ، وهو شبيه بالخانات السابقة^(٧٩) . وقد احاطت به ، فيما بعد ، بلدة صغيرة يعمل اهلها على توفير الراحة للمسافرين .

ومثلما ادى النشاط التجاري الى حركة ملموسة في مجال انشاء المحطات والقرى والمدن على طول طرق القوافل البرية ، فإنه ادى في الوقت نفسه الى قيام عدد كبير من التجمعات البشرية على ضفاف الانهار ، حيث كانت المواصلات النهرية تمثل ركنا اساسيا في النشاط التجاري اذذاك . وكانت هذه المحطات تقدم للسفن التجارية ما تحتاج اليه من خدمات، كما تقوم بدور السوق المحلي الذي يتم فيه تبادل ماتحملة السفن بمنتجات الريف . ومن الملاحظ ان اغلب مدن وسط العراق وجنوبه يقع على ضفاف الانهار .

تخطيط المدينة :

امتازت المدن العراقية في العصر العثماني ، وبخاصة في عهد المماليك : بعدة ميزات واضحة اقتضتها طبيعة الظروف العسكرية والاجتماعية والاقتصادية للعهد المذكور كما اقتضتها ايضا النظرة العثمانية لتخطيط المدن ، المرتكزة اساسا على الجانب العسكري الدفاعي فيها . ولقد انعكست هذه المؤثرات على تخطيط المدينة العراقية فشملت بذلك أهم مرافقها الرئيسية ، كالقلاع والاسوار وسراى الحكم والاسواق والدور والميادين العامة .

وسنحاول فيما يلي ان نستعرض أهم سمات هذا العهد بالنسبة لمرافق المدينة العراقية ، محاولين بذلك استخلاص الامور المشتركة لاساليب تخطيط المدن انذاك .

١ - القلاع :

وتعتبر القلاع في المدن العراقية من اهم المرافق واكثرها حيوية ، ولقد تميزت في العصر العثماني بأنها انشئت على ضفاف الأنهار التي تقع عليها مدنها ، وذلك لتسهيل اتصالها بالمدن الاخرى ، ولتيسير خطوط دفاعها في حالات الحصار والحروب او انها كانت تنشأ في اكثر اركان المدينة منعة وحصانة^(٨٠) . ففي بغداد مثلاً كانت القلعة تشغل مربعا كبيرا في ركن المدينة الشمالي ، يحدها سور المدينة من اعلاها ونهر دجلة من غربها ، اما الضلعان الاخران فيحصنان بسور خاص معزز بعدد من الابراج ، يفصلها عن احياء المدينة نفسها ، ويمتد فيحيط بالقلعة من ناحية النهر ايضا^(٨١) .

ومن المفترض ان تكون القلعة اكثر الاماكن ففي المدينة تحصينا ومنعة ، الا ان تدهور الاوضاع العسكرية العامة في الدولة العثمانية وتفسخ نظام الانكشارية ، اديا الى تدهور احوال تلك القلاع وفقدانها مكائنها الكبيرة في المدن العثمانية انذاك . ويصف اوليا جلبي^(٨٢) قلعة بغداد ، بأنها جميلة مربعة الشكل ، مشيدة بالحجر والاجر وحولها خندق ولها باب في جانب القلعة يواجه داخل المدينة ، وباب اخر مقفل ، كان قد تسلل منه جنود بكر صوباشي في فتنة سنة ١٠٣١ هـ ، فأغلق بعد ذلك ، وفي القلعة مخازن الاسلحة والبارود وارزاق الجنود^(٨٣) ، وتوجد فيها بيوت مكشوفة يادرون الى تغطيتها بالتراب اثناء حوادث الحصار .

وكان في القلعة متنجد قديم عرف بجامع القلعة ، وحمام عمومي ، ومجاز لتصريف المياه^(٨٤) .

ويذكر رجالون زاروا المدينة في القرن الثالث عشر الى ان مهمة القلعة الفعلية اقتضت على ان تكون دارا للصناعة ومخزنا للبارود ، ولم يكن يقيم فيها الا حرس من الانكشارية . وكان من الممكن ان يدخلها أي شخص دون صعوبة تذكر^(٨٥) . ولاحظ ايفرز ، الذي زار بغداد بعد ذلك ، ان ابراج القلعة مزودة بمدافع طويلة جدا ومزاغل لاطلاق الرصاص . وان اتصالها بدور بغداد يجعل من السهل الاستيلاء عليها عند الاستيلاء على المدينة^(٨٦) .

ولا تختلف مهمة القلعة في الموصل عن مثلتها في بغداد ، فقد انشأها العثمانيون في وقت واحد تقريبا . وكانت قلعة الموصل - كالتي ببغداد - تقع على ساحل دجلة وتحميها اسوار عالية من اطرافها الاربعة ، وخاصة من ناحية النهر . ويحيط بها من الغرب والجنوب خندق يأخذ مياهه من دجلة عند باب شط القلعة ، ثم يصب في دجلة ثانية شرقي جانغ الاغوات^(٨٧) ، فيفصل الخندق بذلك القلعة عن مدينة الموصل ، على خلاف الامر بالنسبة الى قلعة بغداد . وتضم القلعة ، كسابقتها ، مخزنا للدخيرة وثكنات للمدفعية ، ومسجدا كبيرا ، ومرافق اخرى مهمة^(٨٨) .

ولقد كان الغرض من انشاء هذه القلعة ، كما هو الحال في بغداد ، ان تكون مقرا لحماية المدينة ، وللوالي نفسه . وقد اقام فيها الولاة فعلا ابان القرن السابع عشر على ما يؤكد نافرنيه^(٨٩) . ورغم كثرة التعميرات التي شهدتها هذه القلعة في عهد حسين باشا الجليلي سنة ١٧٤٤ م / ١١٥٧ هـ وعهد احمد باشا الجليلي سنة ١٨٢١ م / ١٢٣٧ هـ^(٩٠) ، ألا انها فقدت مهمتها الاساسية ، فقد فضل الولاة الجليليون الاقامة في « السراي » التي اقاموها خارجها ، في نفس الوقت الذي ترك فيه ولاية بغداد من المماليك الاقامة في قلعة مدينتهم . مفضلين الاقامة في قصورهم الفارحة خارجها^(٩١) ، وكان هذا يعني ان عهد المماليك في العراق كان يمثل في احد جوانبه فقدان السلطة الحاكمة لصفقتها العسكرية الصرف ، والانتقال الى الضفة المدنية العادية . ومن الملاحظ ان هذه

القلع بقيت حتى قيام الحكم العثماني المباشر بانهاء عهد المماليك والاسر الحاكمة ، رمزا لهيئة الجيش الينكجري العثماني السابقة ، وان كان تأسيس جيش المماليك ببغداد ، وتحول اورطات الينكجرية في الموصل الى فرق محلية موصلية ، قد حولا الثقل العسكري الى مؤسسات السراي ومرافقه خارج اسوار القلاع التقليدية(٩٢) .

٢ - السراي :

لقد تميزت مدن العراق في عهد المماليك - بصفة خاصة - بازدياد اهمية « السرايات » الرسمية ، حتى غدت اهم مؤسسات المدينة على الاطلاق . ويلاحظ في هذا الصدد ان انشاء سرايات الحكم كان قريبا من القلاع الداخلية، كما هو الحال في بغداد والموصل . فسراي بغداد مثلا ، الذي انشىء في النصف الاول من القرن السادس عشر كان جنوب القلعة على شاطئ دجلة ، واصبح مقرا عاما للوالي واتباعه تتجمع فيه دور الحكم ، ودوائر الدولة ، وكان متسع الارعاء ويضم مرافق كثيرة .

ويذكر اوليا جلبي ان سراي الباشا كان اشهر قصور وجهاء المدينة واعيانها ، ففيه نحو مائتي غرفة ، وحمام ، وحديقة تتخللها اشجار الصنوبر(٩٣) - ووصف روسو سراي بغداد في حدود سنة ١٨٠٩ بانه « فسيح ، يحتوي في داخله على منازل جميلة والبذخ الظاهر في تأثيثها لا يكذب ما يعتقده الاوربيون عن الابهة الاسيوية »(٩٤) .

وكانت قصور السلاطين العثمانيين في القسطنطينية تمثل دائما نموذجا جديرا بالاحتذاء عند كل محاولة للعناية بفخامة سراي بغداد ، وهو امر انعكس في كتابات الرحالين المعاصرين .

ويمكن ان تصور سراي ممالك بغداد على النحو الاتي : مجموعة من القصور الخمة المشيدة في فترات مختلفة دونما تخطيط مسبق(٩٥) ،

ويشغل بعض هذه القصور اسر المماليك من الولاة السابقين ، في حين تشغل القصور الاخرى دوائر الحكومة نفسها ، وتتخلل هذه المؤسسات حدائق جميلة ترويه قنوات خاصة تأخذ مياهها من نهر دجلة (٩٦) .

ويعد سليمان باشا الكبير (١٧٠٨ - ١٨٢٠) من المماليك الذين اولوا السراي اهتمامهم ، فقد اثر عنه انه ، هدم دار الامارة ، وعمرها تعميرا لائقا بالوزارة (٩٧)

وفي سنة ١٨٢٠ م / ١٢٣٦ هـ اصلىح والي بغداد داود باشا بناية السراي ، مراعى فيها النقوش والزينات (٩٨) ، وافتتح السراي بأبهة كبيرة وسط احتفال حضره الوالي نفسه (٩٩) .

ومثلما اهتم ممالك بغداد بالسراي باعتباره المركز المدني الجديد فقد اهتم الجليليون في الموصل بسرايهم ، وكانوا قد شيده في جنوبي المدينة ، قرب السور الاسفل . ولقد اثبت نيبور في مخططة للموصل عام ١٧٦٦ م / ١١٨٠ هـ موقع هذا السراي بالقرب من باب لجش (١٠٠) ووصفه سيسيني عام ١٧٨١ م / ١١٦٩ هـ بأنه مكون من عشرين حجرة مستطيلة الشكل ، عرض كل منها ثمانية امتار (١٠١) .

وذكر الرحالة الفرنسي دوبريه Dupré الذي زار الموصل انذاك انه « كان يبدو آية في الجمال » (١٠٢) .

اما في البصرة ، حيث لم تكن ثمة قلعة داخلية ، كما هو الحال في بغداد والموصل فقد شيد العثمانيون فيها بعد فتحها سنة ١٥٦٠ م / ٩٥٣ هـ سرايا خاصا اختير موقعه على الضفة الجنوبية من نهر العشار داخل مدينة البصرة ، وقد عرف فيما بعد بـ (حوش الباشا) . وكانت تحيط بهذا السراي بعض بيوتات الجاليات الاجنبية بينها داران للقنصل الانجليزي ودار القنصل

وتبرز اهمية مؤسسة (السراي) في السليمانية ، المدينة التي اتخذها البابانيون عاصمة لامارتهم سنة ١٧٨٤ - ١٧٨٥ م / ١٩٩ - ٢٠٠ هـ، حيث سبق انشاء السراي في المدينة نفسها . وكان محمود باشا الباباني قد شيد سرايا سنة ١٧٨١ م / ١١٩٦ على حدود قرية ملكندي القديمة ، ثم سرعان ما اصبح هذا البناء نواة لمدينة السليمانية ، فقد قام قريه ابراهيم باشا الباباني امير الامارة الفرنسي ، وتحيط به من جهته الجنوبية ثكنات عساكر المدفعية ، ومن جهته الشمالية دائرة جمرك البصرة .

البابانية ببناء بعض الدور حوالي السراي المذكور ، وجامع ، وحمام ، وسوق، ونزل^(١٠٣) . فوضع بذلك اسس عاصمة بلاده الجديدة ، وانتقل اليها من (قلعة جوالان) العاصمة القديمة التي لم تكن تزيد على كونها موقعا عسكريا فحسب^(١٠٤) .

٣ - السوق :

وكان من مظاهر الحيوية التي اتسمت بها مدن العراق في عهد المماليك ذلك النشاط المتزايد للسوق ، الذي كان غالبا مايكون قريبا من منطقة سراي الحكم . وتتفرع من السوق - عادة - مجموعة من الاسواق المتخصصة في ضروب التجارة المختلفة ، وتؤلف بمجموعها حيا تجاريا كبيرا ، فكان في بغداد مثلا اسواق عديدة يختص كل منها بتجارة نوع او انواع معينة من البضائع وهي تحمل اسماء كثيرة ، مثل سوق الجبوقجية ، وسوق التوتنجية ، (باعة التبغ) ، وسوق التحميس ، وسوق الطول ، وسوق الجوخجية وسوق الصباغين ، وسوق اليمنجية (صناع الخفاف) ، وسوق الكبابجية وسوق الجايف وسوق القز ، وسوق البزازين ، وسوق الخياطين ، وسوق السريجية (باعة الاسرة)^(١٠٥) ، وكلها موزعة حوالي الميدان والسراي وتمتد جنوبا حتى وسط المدينة . وتكتظ هذه المناطق عادة بخانات التجار ، والمقاهي ، والجوامع ، والمدارس الدينية ، وباعة الكتب والوراقين .

ويمكننا ان نلاحظ ان اغلب تجمع السكان في المدينة العراقية — كبغداد مثلا — كان في منطقة الاسواق وحواليها ، وان كثافة السكان تقل تدريجيا كلما ابتعدنا عنها ، باستثناء مناطق المزارات الدينية الكبرى وهي قليلة . ويغرز هذا الرأي ان جميع اسواق الموصل كانت ، ابان عهد الجليدين ، محصورة بين ميدان القلعة شرقا ، وسراي الحكم جنوبا والجامع النوري (الكبير) شمالا أي في الركن الجنوبي الايمن من المدينة ، حيث تتجمع المراكز العسكرية والادارية والتجارية والدينية معا وتكتظ اكتظاظا شديدا ، فكان لسوق السراي ، وهو من اكبر اسواق المدينة ، واقع امام سراي الحكومة ومنه اشتق اسمه ، وكانت هناك اسواق اخرى لسائر اصناف التجار والحرفيين ، مثل سوق السراجين ، ويقع ضمن السوق الاول ، وسوق الينمنجية (صائغو الاحذية) ، وسوق العطارين ، وسوق باب الجبر وسوق الصفارين وسوق الملاحين (قرب باب الطوب) ، وسوق العلوة (قرب الجامع المنسوب اليه) ، كما كان هناك سوق عند ميدان القلعة الداخلية — كما هو الحال في بغداد — يعرف بسوق الميدان ، وغير ذلك (١٠٦) .

اما في البصرة ، فتتجمع الاسواق والخانات في المنطقة المحصورة بين السراي من جهة ، ودار الجمرك من جهة اخرى ، وتعتبر اماكن تفريغ السفن من المواقع ذات الاهمية التجارية في المدينة ، فمنطقة (السراجين) التجارية المهمة لم تكن الا محلا لرسو السفن القادمة الى البصرة وتفريغ شحناتها ، وتحميل البضائع الى خارج العراق ، وكان العثمانيون قد بنوا بقربها قلعة كبيرة مزودة بالمدفعية للدفاع عن المنطقة (١٠٧) ، وكان كل من سوق السيمر ، وسوق كاظم أغا . مملوء بالبضائع الافريقية ، وكان السوق الاخير من احسن واكثرها تنظيما ، وفي وسطه يقع احد جوامع البصرة الكبيرة (١٠٨) .

وفي المدن الدينية ، كالنجف وكربلاء ، حيث تكون المراقد المقدسة مبعث تجمع السكان ومحور حياتهم ، تحيط الاسواق بالمنشآت الدينية التابعة

لتلك المراقد ، وتمتد امام مداخلها ، بحيث لا يمكن للزائر الا ان يمر من خلالها . وكان لمبنى مرقد الامام علي بالنجف ايام المماليك اربعة ابواب ، اكبرها الذي من جهة الشرق ، وينتهي الخارج منه بخط مستقيم الى خارج البلد (١٠٩) ، وتحيط بهذا الطريق الدكاكين والاسواق وتكتظ عنده ، وبذلك تتجمع المؤسسات التجارية والدينية معا ، واذا ملاحظنا ان السلطة الادارية للمدينة هي نفسها السلطة الدينية ، لاحت لنا الطبيعة الاقتصادية التي كان يقوم عليها مجتمع المدينة العراقية في تلك العهود .

٤ - المساجد والمشاهد :

نشطت حركة تشييد الجوامع الكبرى وتعمير المساجد والمشاهد القديمة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، دون ان يقتصر نطاق ذلك النشاط على مدينة او فئة معينة . ولا ريب ان المدن الكبيرة كانت اكثر من غيرها تأثيرا بهذه الحركة العمرانية . ففي بغداد مثلا ، اهتم الولاة والطبقة الموسرة من السكان بانشاء جوامع كبيرة ذات مظاهر باذخة لم تكن تعرفها المدينة منذ زمن طويل . وكان اغلب تلك المنشآت في الجانب الشرقي من بغداد ، وبخاصة في المنطقة الشمالية منها ، حيث تقع المؤسسات الحكومية وتحتشد الاسواق ، ويعتبر جامع السراي الذي جددده ووسعه حسن باشا سنة ١٧٢٢ م / ١٣٣ هـ تقريبا « وصرف مبلغا وافرا على عمارته » (١١٠) ، فاتحة اعمال عمرانية مشابهة شهدتها بغداد ، فقد اثر عن سليمان باشا المعروف بالكبير (١٧٨٠ - ١٨٠٢ م / ١١٤٩ - ١٢١٧ هـ) اهتمامه الشديد بالعمارة ، من ذلك تعميره لجامع الامام الاعظم ، وطلاء منارته بالذهب ، واصلاحه لمساجد القبلاية والفضل والخلفاء وكلها في شرقي بغداد (١١١) .

وحفل عهد والي بغداد الشهير داود باشا باعمال عمرانية فخمة متعددة ، منها تشييده لجامعه الكبير الذي عرف بجامع الحيدر خانة ، و لجامع الازبك قرب القلعة ، وجامع الاصفية عند جسر بغداد من الجانب الشرقي ، وجامع

السيف في الكرخ ، وجامع الاحساني (التكية الخالدية) قرب محكمة بغداد ، فضلا عن اصلاحه لعدد كبير من المساجد والمعاهد الاخرى

ونشط اخرون ، من مماليك وتجار واعيان ، في تشجيع مثل هذه الحركة ، فشييد احمد افندي ، وكان يشغل منصب (مصرف) في حكومة داود باشا جامعا عرف باسمه ، وانشأ خضر بك من آل عبدالجليل امراء الحلة مسجدا ببغداد واوقف عليه اوقافا عديدة سنة ١٧٨٤ م / ١٢٠٠ هـ (١١٢) وعمرت عائشة خانم بنت احمد باشا وزوجة عمر باشا والي بغداد جامع « قمرية » العباس القديم بغربي بغداد (١١٣) ، وشييد آل الباججي تجار بغداد جامعهم الكبيرين ، جامع أمين الباججي سنة ١٨٢١ م / ١٢٣٧ هـ ، وجامع نعمان جلبي الباججي سنة ١٨٢٠ م / ١٢٣٦ هـ . وكلاهما في حي الاسواق والخانات ببغداد (١١٤) وشاركت نساء بغداديات في حركة تشييد المساجد والمدارس والوقف لها ، من امثال منورة خاتون زوجة سليمان باشا الصغير ، ونائي خاتون زوجة سليمان باشا الكبير ، ونازدة خاتون زوجة علي باشا (١١٥)

وكانت مساجد بغداد - حسب مذكره نييور سنة ١٧٦٦ م / ١١٨٠ هـ - تبلغ ٢٠ مسجدا ذوى منائر ، عدا المساجد التي لا منائر لها ، ويؤكد ويلستيد وفريزر اللذان زارا بغداد في اواخر حكم داود باشا ان عدد مساجد بغداد كان يزيد على المئة (١١٦) .

اما في الموصل ، فقد كثرت المنشآت الدينية والثقافية في هذا العهد بسرعة بالغة وقام الولاة الجليليون - باعتبارهم قمة الهرم السياسي والاجتماعي في الولاية - بنصب كبير في ذلك المجال ، فكانت اغلب المدارس الكبيرة والمساجد الضخمة من منشآتهم ، كما ساهمت الاسر الغنية في المدينة بانشاء مساجد كثيرة اخرى ، حتى صار التسابق بين الاسر في حقل العمارة الدينية والوقوف عليها ، احدى سمات هذا العهد المتميزة .

واول جامع بناه الجليليون في الموصل ، كان جامع الاغوات سنة ١٧٠٣م / ١١١٤ هـ ، أي قبل تولي اسماعيل باشا ، اول ولايتهم السلطة في الولاية (١١٧) ، وانشأ الوالي محمد امين باشا عام ١٧٥٥ م / ١١٦٩ هـ بوسية من ابيه حسين باشا الجليلي جامعا كبيرا عرف بجامع الباشا ، وتبرز اهميته خاصة لموقعه المتوسط بين اسواق الموصل الكبيرة (١١٨) .

ثم سرعان ما نشطت هذه الحركة العمرانية ، فانشأت رابعة خاتون بنت اسماعيل باشا الجليلي سنة ١٧٦٦ م / ١١٨٠ هـ جامع الاربعة .

وشيد سليمان باشا الجليلي سنة ١٧٧٩ م / ١١٩٣ هـ جامع الزيواني ، وهو جامع كبير ، « غرم عليه اموالا كثيرة » (١١٩) . وبنى احمد باشا الجليلي سنة ١٨١٥ م / ١٢٣١ هـ جامعا كبيرا فحضا على المشهد المنسوب للنبي شيت . خارج سور الموصل ، وفي عام ١٧٩٧ م / ١٢١٢ هـ هدم نعيان باشا الجليلي مسجد السراجخانه الصغير ووسعه حتى غدا من اكبر جوامع المدينة ، وبنى فيه مدرسة ووقف عليها الكتب (١٢٠) .

وساير كثير من الاسر الغنية ووجهاء البلدة واصحاب المناصب الرفيعة في الولاية هذه الروح التي عمت عصرهم ، فنشطت حركة تشييد المساجد والمدارس بشكل لم يسبق له مثيل ، قام حسن افندي ابن الحاج شعبان الراوي (كتحذا محمد امين باشا الجليلي فيما بعد) بهدم مسجد صغير وبناه جامعا كبيرا ، ثم اكمله من بعده ابنه بكر افندي سنة ١٨٧٢ م / ١٢٠٧ هـ (١٢١) .

وقام التاجر الحاج عبدالحافظ الموصللي سنة ١٧٦٧ م / ١١٨١ هـ بهدم جامع سوق العلوة مشيدا مكانه جامعا كبيرا ووقف عليه مايكفيه . وفي سنة ١٧٩٧ م / ١٢١٢ هـ جدد بكر افندي بن يونس افندي كاتب ديوان الانشاء بناء جامع جمشيد العتيق . وفي عام ١٨١٤ م / ١٢٣٠ هـ جدد عبدالله بطال جامع باب الطوب تجديدا شاملا وبنى فيه مدرسة (١٢٢) ، وعمر الحاج عثمان الخطيب

مسجد الخلوّتي سنة ١٨٢٠ م / ١٢٣٦ هـ واتخذته مدرسة يدرس فيها ، وقام
آخرون بأعمال عرانية مشابهة ، من بناء مسجد ، أو تجديد آخر ، أو تشييد
مدرسة ، أو إقامة مشهد .

ويقدر المؤرخ الموصلّي أمين العمري عدد دور العبادة والثقافة بـ ١٨
جامعا و ٣٠٠ مسجدا ، و ١٤ مدرسة (١٢٣) . في حين يذكر بكنجهام أنها تبلغ
زهاء خمسين مسجدا ، منها ثلاثون صغيرا ومتوسّطا ، وعشرون كبيرا (١٢٤) ،
ويذهب بأدجر إلى أنه كان يوجد في الموصل - على أيامه - أكثر من ١٩
جامعا و ٢٥٠ مسجدا و ١٢ مدرسة (١٢٥) .

وشهدت مدن الفرات الأوسط ، وخاصة مدينة النجف و كربلاء ، في
هذا العصر نشاطا حضريا خاصا ، وذلك أن الاستقرار النسبي الذي شهدته
العراق في هذا العهد وتوافر حد أدنى من الأمن وضعف الإدارة العثمانية
المركزية ، قد أدى ذلك كله إلى زيادة الفعالية المحلية للمدينتين ، وبخاصة
النجف ، ولذا عمرت أو أنشئت مساجد في أماكن متعددة ، إلا أنها
- كلها تقريبا - متصلة بالأسواق الرئيسة في المدينة ، منها مسجد سوق
المساييج الذي عمر سنة ١٨١٥ م / ١٢٣١ هـ ، وهو أحد شعب السوق الكبير ،
ومنها أيضا مسجد الشيخ الطريحي ، وهو من المساجد الكبيرة الشهيرة في
النجف وقد عمر في عام ١٧٩٨ م / ١٢١٣ هـ ، ومسجد صفة الصفا الذي جدد
وأوسع في القرن الثامن عشر (ق ١٢ هـ) ومسجد الشيخ باقر ققطان ، وهو من
المساجد القديمة المشهورة في النجف (١٢٦) .

٥ - الشوارع العامة والأزقة :

وقد أدى العمران المتزايد ، في مدن العراق أثناء هذا العهد ، مع عدم
نشوء وعي مدني حديث يعنى بشؤون المدن وتنظيمها تنظيميا يتفق وتلك
الزيادة ، إلى تكدس واضح في المؤسسات الدينية والرسمية واكتظاظ
التجمعات السكنية وازدحامها في بقع معينة داخل المدن ، دون أن يكون ثمة

اتجاه نحو توسيع الرقعة المسكونة الا قليلا * وتثبت مقارنة خرائط الرحالين. للمدن العراقية قبل هذا العهد وبعده ان حدود المدن نادرا ما تغيرت ، وان ما بقي غير مأهول في القرن الثامن عشر - مما رسمه نيبور - ظل كذلك حتى القرن التاسع عشر ، كما يظهر من خرائط جونز ورشيد الخوجة وغيرهما من اهل هذا القرن *

وكان ازدياد كثافة المناطق المأهولة بالسكان قد ادى بطبيعة الحال الى تلاصق دورها وحاراتها ، كما ادى ببعض الناس الى اقتطاع اجزاء من الطرقات العامة والبناء فيها ، او توسيع دورهم على حساب الميادين والساحات (١٢٧) ، حتى لم يبق في بغداد شارع مستقيم تقريبا *

ويفسر الامام الالوسي هذه الظاهرة بأنها نتيجة لشروع الناس باختطاط مساكنهم على حسب ما يشتهون دون ان تتمكن الحكومة من تدارك الخلل (١٢٨) * وفي الواقع يمكننا ان نضيف الى ذلك سببا اخر ، هو ان ضيق الطرق والتواءها له صفة دفاعية حيث يعطي المدينة شكلا محتشدا يساعد على صد الغارات وحصر الاعداء في اوقات الازمات. كما ان من شأن الطرق الضيقة ان تحمي السكان من اشعة الشمس المحرقة التي يتصف بها المناخ الصحراوي. في العراق خلال اشهر الصيف * اما صفة الازقة غير السالكة او المغلقة ، فيمكن ان تعزى الى سهولة حصر الغزاة والسيطرة عليهم اذا ما تعرضت المدينة الى هجمات خارجية او تمرد داخلي (١٢٩) *

وكانت شوارع بغداد ، كغيرها من المدن الشرقية الاخرى ، ابان القرن التاسع عشر ، ضيقة غير مبلطة ، تقوم على جانبيها بوجه عام جدران صماء تخلو غالبا من اية نوافذ مظلة على الطرق ، بينما تكون ابواب الدخول المؤدية الى المساكن صغيرة حقيرة وفيما عدا بعض الاسواق وخطوطها التي غير المنتظمة ، وبعض الفسحات المكشوفة ، فان داخلية المدينة ما هي الا متاهة من الازقة والممرات

٦ - المحلة :

تعتبر « المحلة » الوحدة الاساسية المكونة للمدينة العراقية ، فيها تظهر ملامح التضامن الاجتماعي ، وتتجلى العصبية المدنية . وتتكون كل مدينة - عادة - من عدد من المحلات ، وتتألف المحلة الواحدة من شارع عريض نسبيا ، وأزقة ضيقة تابعة له ومتصلة به ، تعرف « بالعقود » ، وفي نهاية هذا مداخلها الى هذه العقود ، او الى الشارع الرئيسي نفسه ، وفي نهاية هذا الشارع ، بوابة قوية تغلق كل ليلة (١٣٠) .

وعلى هذا النحو ادت « المحلة » دور قلعة داخل قلعة ، وكانت لكل منها مهامها الدفاعية في حالات الطوارئ وخاصة في حالات الصدمات الناشئة بينها .

وعلى الرغم من ان كثيرا من تلك المحلات احتفظ ، لفتترات طويلة ، بملامح التجمعات الحرفية القائمة فيها ، وان تقاليد العون والمساعدة المتبادلة كانت تنقل في المحلة من جيل الى آخر ، فان نظام المحلات هذا لم يكن منطبقا على نظام الاصناف (١٣١) الا نادرا ، بمعنى ان اهل المحلة الواحدة لم يكونوا يختصون بحرفة معينة ، ولا يجتمعهم صنف بذاته ، وانما كانت المحلة تشكل وحدة اجتماعية اعم من الصنف واشمل منه . ويمكن القول بأنه اذا كانت المحلة تشكل الوحدة الاجتماعية في المدينة ، فان الصنف كان يمثل الوحدة الاقتصادية فيها وان المحلة قد تشمل عدة اصناف ، بحسب ضخامتها وكثافة سكانها .

ويختص الصنف - عادة - « بعقد » معين في المحلة ، التي تتكون من مجموعة من « العقود » ، فتضم كل محلة بذلك عدد من الاصناف داخلها ، وهو يعكس الطبيعة المستقلة للمدينة في العراق ، واكتفائها النسبي بذاتها في كثير من الامور . ويمكننا - في هذا الصدد - ان نلاحظ كثرة عدد العقود

المنسوبة الى مهن معينة مثل ، عقد السقاقي (جمع سقاء) ، وعقد العلاوي (جمع علوة ، وهي مكان عرض المحاصيل الزراعية بالجملة) ، وعقد التبانة (المشتغلين بالتبن) ، وعقد المجارية (المكارين) وعقد الصابونجية (صانعي الصابون) • وعقد النجاجير (النجارين) ، وعقد الصندوقجية (صانعي الصناديق) ، وعقد الحياج (الحاكاة) ، وعقد الاكمجية (باعة الطعام) ، وعقد التنكهجية (صانعي القل) ، وعقد العبايجية (صانعي العباءات) ••• الخ •

وكان في كل محلة ، او عقد ، مسجد ، ومقهى خاص بأهل الحرفة المجاورة ، تتم فيها الصفقات التجارية، وتتوثق انلاقات الحرفية • كما كانت توجد في اغلب المحلات سقايات (سبيل خانات) عامة ، تأخذ مياهها - كما في بعض احياء بغداد - من قنوات في قناطر تجري فوق العقود ، ويرفع اليها الماء بدواليب خاصة من شاطبي النهر وفي السقايات الاخرى ، البعيدة عن تلك القناطر ، كان يكفي بتخصيص سقاء معين يقوم بملء حوض السقاية يوميا •

وكان من المحتمل ان تنسب « المحلة » برمتها الى مهنة معينة غالبية على نشاطها الاقتصادي ، فكان ببغداد ، مثلا ، محلات منسوبة الى الطوبجية (القائمين على المدافع) ، والدنكهجية (صانعي الاعمدة المستعملة في البناء ، والصفافير (صانعي الاواني) ، والشواكة (باعة الاشواك المستعملة في الوقود) (١٣٢) • وفي البصرة ، كانت هناك محلات ، مثل محلة الحدادة (المشتغلين بأعمال الحديد) ، ومحلة الحكاكة (المشتغلين بصقل المعادن) ، وقد نشأت هاتان المحلتان ، وهما من اكبر محلات البصرة ، في القرن الثامن عشر (١٣٣) •

ومن المحتمل ان تنسب المحلة أو العقد ، الى العشيرة أو الجماعة التي سكنتها وقد قسم العثمانيون ، بغداد منذ اول احتلالهم لها في منتصف القرن

السادس عشر ، على هذه القاعدة (١٣٤) . ويكشف هذا التقسيم عن تأثير النظام القبلي في تركيب الاحياء السكنية، حيث ان كل عشيرة او قبيلة تحتل محلة خاصة بها من المدينة ، وبهذه الطريقة تصبح كل محلة وحدة ادارية ذات سمات مدنية — قبلية في الوقت نفسه . وكان الهدف من اقرار هذا الوضع ، هو بالدرجة الاولى الرغبة في تسهيل الادارة وجمع الضرائب من السكان ، اذ كان من المعتاد ان تصبح كل جماعة مسؤولة بالاجماع عن منطقتها برعاية احد الاشخاص البارزين . ويلاحظ في هذا الصدد ، ان النظام المذكور هو نفسه النظام المطبق في الريف ، حيث يتولى رئيس كل عشيرة ادارة عشيرته المتضامنة في زراعة الارض والرعي فيها ، كما انه ينسجم الى حد كبير مع نظام الملل العثماني ، الذي يجعل للرئيس الديني حق الاشراف والادارة لطائفته من الناحية الاجتماعية الصرف ايضا . وكانت كل محلة يرأسها شخص يتمتع بلقب كتحذ (١٣٥) . واذا ما زاد عدد ابناء العشيرة على ان تضمهم محلة واحدة ، قسمت الى اكثر من قسم ومنح لكل رئيس منها اللقب نفسه ، فجماعة شهر لو شاه مثلا كانت تنقسم الى ثلاث محلات يرأس كل منها كتحذا، وغالبا ما نسبت المحلة الى اسم رئيسها ، فمحله عبدالرحيم ابن سلعان ، كان يرأسها كتحذا يحمل الاسم نفسه ، ومثلها محلة يوسف بن بدر الدين ، ومحلة زين الدين كوردكجي ، ومحلة سعدي قباط ومحلة ناصر حسام ، ومحلة غولو ، ومحلة سالم بن جمعة . . . الخ .

وواضح ان هذه الاسماء لم تبق معروفة في العهود التالية ، والظاهر ان تسمية المحلات باسماء رؤساء الجماعات والعشائر كان للاغراض الرسمية والمالية التي ذكرناها ، وانها لم تستعمل على النطاق العام . وعلى اية حال ، فان بعض المحلات والعقود ظلت — حتى القرن التاسع عشر وما بعده — محتفظة بأسماء الاقوام التي سكنتها ، مثل عقد الدجلاويين ببغداد (نسبة الى دجيل بالقرب من سامراء) ، وعقد الجنابين (عشيرة عربية) ، وعقد العجيليين ، وعقد المهديّة (عشيرة عربية كانت تمتن جزارة اللحوم (١٣٦) ، وعقد الدوريين

(نسبة الى الدور، بلدة بين بغداد وساءراء)، وعقد الكرد، ومحلة الهيتاويين (نسبة الى هيت بلدة على الفرات) ، ومحلة الجعيفر (نسبة الى عشيرة الجعافر العربية) . *

وكانت الموصل، نموذجاً واضحاً لهذه الظاهرة الاجتماعية، فلقد عرفت فيها منذ اول العصر العثماني - هذه التسميات، فكانت هناك محلة آل طاروق (١٣٧) ومحلة آل يتيتم ، ومحلة متفرقة (اسم لفرقة عسكرية عثمانية)، كما حافظت على الفرات) ومحلة التكاثر (نسبة الى تكريت في شمال بغداد على دجلة) (١٣٨) . ومن المحتمل ان تنسب المحلة او العقد الى أي شيء بارز فيها، كتقبر احد الاولياء ، او مسجد مهم ، او دار كبيرة معروفة . او سوق وفي المدن العراقية أسماء كثيرة تدل على هذه الظاهرة . *

ولم تكن ثمة قاعدة محددة تنقسم المدن على اساسها الى المحلات ، فبغداد مثلاً كان فيها في القرن التاسع عشر، على ما لاحظ بيتزمان، ثماني عشرة محلة ، ولكنها غير متساوية في السعة ، فمنها ما يتألف من النقي دار ، ومنها ما لا يزيد عدد دوره عن (١٣٩) خمسين فقط . وفي الوقت نفسه نجد ان جونز يجعل عدد محلات بغداد نحو ستين محلة ، ربعها في الجانب الغربي ، والباقي في الجانب الشرقي منها (١٤٠) . *

اما البصرة ، فكان فيها كما رأى نيبور في القرن الثامن عشر ، زهاء سبعين محلة يتراوح عدد بيوت كل منها ٢٠ و ٤٠٠ بيت . ومن الواضح ان عدد هذه المحلات كان يزيد او ينقص بحسب تغير الظروف . *

٧ - الميادين العامة :

ومن المظاهر العمرانية التي انسمت بها مدن العراق في ذلك العهد ، وجود فسحات مكشوفة داخل اسوار المدن نفسها، وقد عرفها العراقيون باسم

« الفضوات » • وكانت هذه الفسحات تمثل مجالا رحيا لمختلف النشاطات الاجتماعية فكادت تباع فيها بعض انواع السلع ، حتى عدت - احيانا - اسواقا قائمة بذاتها ، مثل سوق الموسلين ، وسوق الحنطة وكلاهما ببغداد ، وغير ذلك • وهذه الفسحات تمثل - فضلا عن اهميتها التجارية - مجعلا لاهالي الاحياء المجاورة ومتنفسا لهم ففيها تجتمع النساء ويلعب الاطفال ، وتنصب ادوات التسلية في ايام الاعياد •

ومن « الفضوات » الشهيرة ببغداد انذاك ، فضوة « الصدرية » القريبة من جامع الشيخ عبدالقادر الكيلاني ، وفضوة عرب القريبة منه ايضا (١٤١) • واكبر تلك الفضوات مساحة واهمية « ميدان القلعة » ، وهو ميدان المدينة الكبير (١٤٢) ، حيث تعرض فيه الخيول للبيع ، ويجلس الناس على اختلافهم للاستمتاع بشرب القوة والتدخين في المقاهي المحيطة به • وهو في الوقت نفسه الميدان العام لاستعراض الجيش ، وتنفيذ عقوبات الاعداء ، ولكل شيء تقريبا ، ويشغل اكثر من ٦٠٠٠ متر مربع •

ويطل على الميدان جامع فخيم شيده احمد باشا الكتخدأ سنة ١٧٩٥ م / ١٢١٠ هـ ، وكان امامه فسحة متسعة من مرافقه ، تحتوي على سقاية وحوض كبير ، الا ان الاهمال سرعان ما خرب هذه المرافق ، فبقيت الساحة - على ما يذكر الالوسي - « خالية من البناء » ، فلم تزل كذلك الى ان احدث عليها بعض الناس اكواخا ونحو ذلك ، وشرعت الباعة تجلس فيها حتى صارت مجعلا للاقذار والانذال • • وقد جلس السوق والباعة على قارعة الطريق منها ، ووضع باعة التبن احمال التبن ، وباعة الحطب حطبهم فيها والدواب • تعرض على البيع هنالك (١٤٣) •

تتميز الدور العراقية ، بوجه عام ، بخصائص انشائية وتخطيطية ذات طابع واحد يتمثل في توزيع المسقات السكنية حول الساحة الوسطية

المكشوفة التي يطلق عليها اسم « الحوش » وهو الفناء المكشوف او الرجة الداخلية للدار ، وتتألف المسققات - عادة - من طابقين ، في كل منهما صف من الغرف التي تطل على الباحة المذكورة . وفي وسط هذه الباحة حديقة مظلمة بأشجار الليمون والبرتقال او بأشجار النخيل^(١٤٤) . وتحت حجرات الطابق الاسفل ، توجد حجرات واسعة تحت مستوى الارض ، تعرف بالسرايب وتستخدم صيفا للوقاية من الحر ، في حين تستعمل سطوح الدور ، لتناول العشاء مساء ، وللنوم عليها ليلا . وعلى الرغم من التأثيرات الواضحة التي تركتها تقاليد فن العمارة الفارسية والتركية ، والتي كانت اقرب ، في نظر بعض الرحالين ، الى طراز العمارة الغوطي^(١٤٥) ، الا ان التخطيط الاساسي للبيت في بغداد والمدن العراقية الاخرى ، لم ينله التغيير خلال العهود المتعاقبة، بل ظل محافظا على سماته الاصلية^(١٤٦) .

وتميزت دور الموصل ، في عهد الجليليين ، بأنها كانت طراز واحد تقريبا وان بعض دور سراتها كان على النسق الذي عرف في ديار بكر . وكانت المادة التي تستعمل في بناء المنشآت المدنية تتكون عادة من الصخر والطابون (الاجر) والجص . وقد استخدم الرخام في المروسل بكثرة نظرا لقرب محاجره منها ، وكان يتخذ في تزيين المداخل وفي صناعة الاعمدة الرخامية داخل الدور ، وفي رصف الحجرات ، وصنع المحاريب ، اما الجدران الخارجية فكانت تبنى بالاجر الاحمر .

ومن الملاحظ ان معظم مدن العراق الاخرى ، وخاصة تلك التي تقع في وسطه وجنوبه ، كان مشيدا بمواد اقل جودة وارداً حالا ، فكانت السماوة مثلاً مبنية باللبن غير المحروق ، ومثلها الرماحية والديوانية والعرجة ، وسوق الشيوخ ، بل ان عامة دور البصرة نفسها كانت مبنية باللبن ، وبجذوع النخيل ، مما يجعلها اشبه بالاكواخ .

وبينما تتصل منشآت المدن العراقية بناحية من سورها الخارجي ، تبعد عنه من نواح اخرى ، وذلك نتيجة لانكماشها عن تلك المناطق ، وظهور مناطق فضاء بين مراكز التجمع السكاني وبين الاسوار . ففي بغداد تتجمع الدور والمنشآت في المنطقة المجاورة لسور المدينة الشمالي ، وسبب ذلك يرجع الى وجود القلعة الداخلية هناك وما يليها من منشآت الحكومة كالسراي ودور الموظفين . اما في الموصل فقد كان مسار الحركة العمرانية — خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر — يتجه جنوبا . ففي الوقت الذي اغلق فيه الحاج حسين باشا الجليلي الباب العمادي في اعلى البلدة سنة ١٧٣٤ م / ١١٥٦ هـ ، كانت المساعي مبذولة لفتح ابواب جديدة في الاجزاء الجنوبية من المدينة ، كما انشئت المباني الحكومية ، وكثير من القصور والمساجد في تلك النواحي ، في حين بقيت الاقسام العليا مهجورة . وكانت الدور تزدهم عند اسوار المدينة الجنوبية حتى اصبحت تشكل قسما من السور نفسه .

اما في البصرة ، فقد كان اتجاه العمارة يسير نحو النهر — في هذا العهد — على نحو ملحوظ ، ذلك ان البصرة التي نشأت اول مرة في منطقة بعيدة عن النهر قرية من البادية ، وازدهرت طوال العصور الوسطى ، بدأت بالاضمحلال التدريجي واخذ الخراب يزحف اليها سريعا حتى لم يبق منها سوى اثار جامعها الشهير ، وقبر الزبير بن العوام وسط الصحراء (حيث ستقوم بلدة الزبير فيما بعد) ، وهاجر من بقي من اهل البصرة القديمة تدريجيا نحو منطقة تبعد عن مدينتهم نحو سبعة اميال . وفي حدود القرن الخامس عشر كانت البصرة الجديدة قد برزت الى الوجود ، فبنيت فيها البيوت والمساجد والمدارس (١٤٧) . وفي القرن التالي ، شيد الافراسيبيون سور البصرة الحديثة موصلين اياه الى النهر ، فدخلت ضمن الاسوار كل الحدائق والحقول التي كانت خارجة عنها قبلا (١٤٨) .

ومالبثت المدينة الجديدة ان ضمت اليها قرية « المناوى » الصغيرة الواقعة على ضفة شط العرب مباشرة . فتشكل من ذلك تجمع سكني امتد على ضفتي قناة البصرة المتفرقة من شط العرب، بغير كثافة كبيرة . وكان مركز ذلك التجمع يبعد عن الشط زهاء ميل تقريبا (١٤٩) . حيث تحتشد الدور في القسم الجنوبي من القناة .

٩ - اسوار المدن :

وكانت مدن العراق في هذا العهد ، كغيرها من مدن الشرق ، محاطة بأسوار تحميها من الغزوات المتكررة ، وتقليل فترة سمودها في أثناء الحصارات المتعاقبة .

ولقد اهتم العثمانيون، منذ اول عهدهم بالبلاد في القرن السادس عشر ، بتعزيز تحصينات مدن العراق واسوارها ، فكافت بغداد ، على ماراه الرحالة التركي محمد ظلي المعروف بأولياجلي : قلعة تدخل الرعب والهيبة في نفس كل من نظر اليها من جوانبها الاربعة ، وان اسوارها تشمخ بالمتانة وقوة البناء ، تدعمها من الداخل دعائم قوية ، ويبلغ ارتفاع الاسوار زهاء ستين ذراعا ، وعرضها من اعلى عشرة اذرع الى خمسة عشر ذراعا ، ويحيط بالمدينة من جهة النهر سور ايضا معزز بالدعائم (١٥٠) .

ويلتف حول اسوار المدينة ، من جهاتها ، الثلاث، عدا جهة النهر، خندق عميق يبلغ عرضه ستين ذراعا تقريبا ، ويأخذ مياهه من نهر دجلة (١٥١) .

وللمدينة اربعة ابواب ، الاول في الشمال الغربي يدعى « باب المعظم » ، لانه مفض الى الطريق المؤدي الى ضريح الامام الاعظم ابي حنيفة النعمان (١٥٢) ، والثاني في اعلى السور الشرقي ، هو الباب الاوسط (١٥٣) ، والثالث في الجنوب منه ، ويعرف بباب الطلسم (١٥٤) ، وقد اغلق بعد فتح مراد الرابع لبغداد في اواسط القرن السادس عشر ثم باب في الجنوب الشرقي

يعرف بالباب الشرقي * وبين كل باب وآخر يوجد عدد كبير من الابراج والاستحكامات اختلف الرحالون في تقدير عددها (١٥٥) * .

ولقد شهد عهد المماليك اهتماما خاصا باحكام اسوار بغداد والمدن العراقية الاخرى * ففي عهد والي بغداد سليمان باشا الكبير (١٧٨٠-١٨٠٢م) تم تعمير سور بغداد وترميم ما تهدم منه ، كما استحدثت لضاحية الكرخ في الجانب الغربي من دجلة سور من الآجر واللبن عرضه نحو خمسة اذرع (١٥٦) * .

وشملت حركة التسوير مدن عراقية اخرى ، كانت قد تعرضت لغزوات الوهابيين ، او لمضايقات الايرانيين ، فبنى سور لمدينة (بند نيجين) القديمة ، وعمر سور مدينة الحلة على الفرات، وجدد بناء سور ماردين، وكان قد تخرب منذ غزوات تيمورلنك (١٥٧) ، واستحدث سور قوي لمدينة الزبير الواقعة جنوب البصرة على حافة البادية (١٥٨) * .

وكان للبصرة سور من اللبن يحيط بها من جميع جهاتها ، وشيده حكام البصرة من آل افرسياب في القرن السادس عشر ، تم اصلاح وجدد في عهد سليمان باشا الكبير (١٥٩) وكان فيه خمسة ابواب ، اهمها باب بغداد ، الذي يؤدي الى وسط المدينة ، والى اعظم قسم مأهول فيها * .

اما الموصل، فقد تولى الولاة الجليليون العناية بتعمير سورها وصيانتها، ففي عام ١٧٤٤ م/ ١١٥٧ هـ شرع الوزير حسين باشا الجليلي ببناء سور جديد للموصل « مكين البناء ، راسخ الجوانب ، ثابت القواعد والاساس » (١٦٠) * . وتوالى تعمير الولاة لهذا السور ، وخاصة في عهد محمد باشا الجليلي سنة ١٨٠١ م/ ١٢١٦ ، وعهد احمد باشا الجليلي سنة ١٨٢١ م/ ١٢٣٧ (١٦١) * . وكان للسور عدد كبير من الابواب ، اهمها الابواب الجنوبية ، حيث تزداد كثافة التجمع السكاني ، والمؤسسات الحكومية في القسم الجنوبي من البلدة (١٦٢) * .

الهوامش

- (١) غزا تيمور لك العراق مرتين الأولى سنة ١٣٩٣ م - ٧٩٦ هـ والثانية سنة ١٤٠١ م - ٨٠٤ هـ. وناه دمر معظم ما مر به من مدن ونهبها . انظر ابن عربشاد : عجائب المقذور في اخبار تيمور ص ٥٠ - ٩٠ .
- (٢) القرد قوينلو : دولة تركمانية حكمت ايران ، وجزءا من الاناضول في القرن الخامس عشر . وضمت اليها بعض اراضي العراق بين سنتي ١٤١٠ و ١٤٦٨ م ، وكان اول امرائها قره يوسف . والاق قوينلو دولة تركمانية ايضا ورثت سابقتها في امد والموصل ، واستطاع اميرها طور على ان يضم اليه معظم العراق . احمد القرمانلي اخبار الدول ص ٣٣٦ ومرضى نظمي زاده : كلشن خلفا ص ١٧٢ .
- (٣) موسلو : قبيلة كردية شبيرة استطاع رئيسها (ذو الفقار) ان ينتزع بغداد من يد الفرس في عهد الشاه طهاسب ، وان يعلن نفسه حاكما عليها نيابة عن السلطان العثماني ، الا ان الشاه تمكن من استعادة بغداد سنة ١٥٢٩ م / ٩٣٦ هـ مرضى نظمي زاده : المصدر السابق ص ١٨٦-١٨٨ .
- (٤) انشأ المشعشعيون دولة قوية في منطقة عربستان وضموا في القرن الخامس عشر معظم العراق الجنوبي
- (٥) جب وبوون : المجتمع الاسلامي والمغرب ج ١ ص ٥٣ . وانظر Lewis, B. : The Emergence of Modern Turkey, p. 27.
- ومحمد انيس : الدولة العثمانية والشرق العربي ص ٩٠ .
- (٦) برد اصطلاح قلعة بغداد . او ابوصل ، او البصرة ، في المدونات الرسمية العثمانية في هذه الفترة ، وخاصة في الفرامين السلطانية وفتاوى الجهاد.
- (٧) مرضى نظمي زاده : كلشن خلفا ص ٢٠٤ - ٢٠٦ وشرفخان البديس : شرفنا ص ٢٥٠ - ٢٧٠ .
- وانظر : جب وبوون : المجتمع الاسلامي والمغرب ج ١ ص ٢٨٨ .
- (٨) كلشن خلفا ص ٢٠١ .
- Hammer, J. : Histoire de L'Empire Ottoman, Tome 9, p. 165.
- (٩) ومن تلك المدن يمكن ان نذكر : المدن الواقعة في منطقة الجزائر (البطائح). والغراب : وهيت وعانة على انقرا .

(١٠). Della Valla, p. : The Travels of Sig Petro Della Valla, p. 266.

(١١). Teixeira, P. : Cit., p. 72.

ويعقوب سرقيس : مباحث عراقية ج ٢ ص ٣٤١ .

(١٢). المصدر السابق عن الاب باسفيك الكبوش الذي قدم للعراق سنة ١٦٢٨ .
Pacifique de Provins : Relation du Voyage de Perse, p. 239.

(١٣) تاريخ راشد ج ٢ ص ١٨١ وكلشن خلفا ص ٢٩٨ وكاتب جلبي :
تقويم التواريخ ص ١٣٨ - ١٤٤

(١٤). سليمان عزي : تاريخ عزي ص ١٩٨ ورسول حاوي الكركوكلي : دوحة
الوزراء ص ٤٣ ويذكر الايران المتفقيين بزعامة الشيخ سعدون تمكنوا
من حصار الحلة وبث الدعاية له بين الناس قائلا : انا السلطان الثاني فما
الوزير والعسكر العثماني .

(١٥). تحدث احمد نور الانصاري قاضي البصرة عن تفاصيل هذه الاراضي
والعقارات في كتابه « النصر في اخبار البصرة » ص ١٩-٢٢ .

(١٦) مرتضى نظمي زاده : كلشن خلفا ص ٢٦٧ .

(١٧). كلشن خلفا ص ٢٩٨ .

(١٨). كلشن خلفا ص ٣٠١ وتاريخ راشد ج ٢ ص ١٨١ .

(١٩). كلشن خلفا ص ٣٠٩ .

(٢٠). عن انهار العراق وريه في هذه الفترة انظر :

Al- Feel, M.R. : The Historical Geography of Iraq Between
the Mongolian and ottoman Conquests Vol. I, pp. 138-173.

(٢١). يعقوب سرقيس : مباحث عراقية ج ٢ ص ٤٠ .

(٢٢). ليسترنج : بلدان الخلافة الشرقية ص ٦٠ عن كاتب جلبي : جهان نما .

(٢٣) يعقوب سرقيس : مباحث عراقية ٢/٤٠ .

(٢٤). من سنان باشا وآلي بغداد الى السلطان مراد الثالث . عريضة ارسلت

الى استنبول بين ١٥٨٦ و ١٥٩٠ ووردت في (دستور الانشاء - مخطوط) .

انظر مباحث عراقية ٣/٤٠ .

(٢٥). Rousseau, L. J. : Description du Pachalick de Baghdad, p. 78.

(٢٦). ورد ذكر الرماحية لأول مرة عام ٦٩٣هـ (١٢٩٤ م) ، والظاهر انها
انشئت في اخريات القرن الثالث عشر ، وترددت اخبارها بكثرة منذ

- القرن الخامس عشر . ومر بها رجالون عديدون ، واعتبرها العثمانيون
لواء (سنجقاً تابعاً لولاية بغداد وهي اليوم من المدن الدارسة في العراق .
انظر مجلة لغة العرب البغدادية (١٩١٣) ص ٤٦١ .
- (٢٧) مرتضى نظمي زاده : كلشن خلفا ص ٣٠٧ .
(٢٨) عبدالرحمن السويدي : حديقة الزوراء (مخطوط) .
(٢٩) وداي العطية : تاريخ الديوانية ص ٦٢ .
(٣٠) المكرياني : تاريخ امراء سوران ص ٩ .
- (٣١) من اكبر مدن العراق في العصر العباسي ، وقد وصفها ياقوت بقوله
« مدينة عامرة ليس بارض العراق بعد الكوفة والبصرة وواسط وبغداد
وسر من راي اكبر منها » (معجم البلدان ٢/٢٩١) ، وقد اندثرت هذه
المدينة وشأت قربها بلدة صغيرة عرفت بـ « درتنك » ما تزال قائمة ، الا
انها في الاراضي الايرانية اليوم .
- (٣٢) قال ياقوت (١/٩٩) عنها انها بلدة مشهورة في طرف النهروان من ناحية
الجبل من اعمال بغداد « خرج منا خلق من العلماء ، محدثون وشعراء
ونقهاء وكتاب » . وتعرف هذه البلدة اليوم بمندلي .
انظر يعقوب سركيس : مباحث عراقية ١/٢٦٢ وقاموس اعلام ٦/٤٤٤) .
- (٣٣) محمود شكري الاوسي : اخبار بغداد . الورقة ٧٥ (مخطوط) .
Al-Feel, M. R. : Op. Cit., Vol. I, pp. 138 - 178.
- كان النهروان يتألف من ثلاثة انهار الاعلى والواسط والاسفل ، وعدت
في العصور الوسطى « من اجبل نواحي بغداد واكثرها دخلا واحسنها
منظرا . وابهاها مخبرا » ياقوت / معجم البلدان ج ٨ ص ٢٤٧ (القاهرة
١٩٠٦) .
- (٣٤) مذكرات دومنيكولا نزا ص ١٢٠ ورحلة تافرينيه ص ٥٨ (حاشية) .
- (٣٥) عبدالله الغياثي : التاريخ الغياثي ص ٢١ (مخطوط) .
- (٣٦) Hammer, J. : Op. Cit., Tome 9, p. ٤١٢.
- (٣٧) محيي الدين العباسي : تاريخ بغداد (مخطوط نشر بهذا منه الشيخ محمد
صالح السهروردي في جريدة العراق البغدادية ٢٧ يونيو ١٩٣٠)
وال مؤلف معاصر للأحداث . وقد ابدى اسفه على الآثار العباسية المدمرة
وقدر عدد قتلى الجانبين واهل الارياض والضواحي بنحو ثلاثة وخمسين
الف نفس ، بينما يقدرهم العمري في غاية المرام (ص ١٧٢) باكثر من
اربعين الف نفس .
- (٣٨) Rauwolf, L. : Intineray into the Eastern Countries, as Syria,
Palestine...., Vol. I, P. 179.

(٣٩) ابراهيم فصيخ الحيدري : عنوان المجد في بيان احوال بغداد والبصرة ونجد ص ١٥٩ وخورشيد افشا : سياحته نامة حدود ص ١٢ .
(٤٠) رحلة تافرنبيه ص ٩٤ .

Mignan, R. : Travels in Chaldea, P. 287.

وعبدالقادر باش اعيان : البصرة في ادوارها التاريخية ص ٥٥ .
(٤١) نصوح مطراقي زاده : صورة بغداد سنة ١٥٣٧ (نشرها احمد سوسة : اطلس بغداد ص ١٢) ورحلة تافرنبيه ص ٨٩ .

Thévenot, M. D. : Op. Cit., Tome II, p. 211.

(٤٢) هي المعروفة باسم Basvekalet Arsiv Dairesapu defteri ومحفوظة في استانبول - تركيا . ومنها عدة نسخ مصورة في الجامعات العراقية ، وفي المكتبة القادرية ببغداد .

(٤٣) انظر قائمة عين علي افندي المسماة قوانين آل عثمان در مضامين دفتر ديوان وقد الفها سنة ١٦٠٩ م / ١٠١٨ هـ مستندا الى سجلات الدفتر الخاقاني . (نشرها ساطع الحصري : البلاد العربية والدولة العثمانية ص ٢٣٥ - ٢٣٨) .

(٤٤) ياسين العمري : منية الادباء في تاريخ الموصل الحلباء ص ١٢٨ - ١٦٨ .
(٤٥) ذكر في صدر الفصل الخاص بهذه القائمة ، انه « ذكر ما كان للموصل من القرى والحصون في الزمان القديم ، مما ذكر في معجم البلدان ، وكذا ما في عصرنا هذا » (منية الادباء ص ١٢٧) .

(٤٦) غاية الحرام في تاريخ محاسن بغداد السلام ص ٥٠ - ١٠٠ .

(٤٧) كانت ماردين جزءا مهما من ولاية بغداد . انظر عبدالسلام المارديني : تاريخ ماردين . الورقة ١٣٨ (مخطوط) .

(٤٨) لانملك من تقدير لعدد السكان ، سوى ما ذكره السياح الاوربيون انظر : Rousseau, L. : Description du Pashalik de Bagdad, p. 8

Olivier, G. : Voyage dans L'Empire Ottoman, II, P. 389.

Buckingham, J. : Travels in Mesopotamia, II, P. 193.

Porter, K. : Travels in Georgia, Persia, Armenia, P. 260.

Dupre, A. : Voyage en Perse, I, P. 174.

ويظهر ان عدد السكان ازداد زيادة كبيرة في الفترة الاخيرة من عهد المماليك حيث يذكر من سائح ان هذا العدد بلغ ما بين ١٢٠.٠٠٠ و ١٥٠.٠٠٠ نسمة .

Wellested, J. R.: Travels to the city of the Caliphs, Vol. I.
P. 295.

Fraser, J.B. : Travels in Koordistan, Vol, II, P. 224.

Sestini, J.: Voyage de Constantinople à Bassora, p. 149.

Heude, A. : Voyage up the Persian Gulf, P. 218.

Buckingham, J.: Op. Cit., II, P. 33.

Grant, A.: The Nestorians, P. 28.

Badger, G. P. : The Nestorians. p. 84.

Niebuhr, K.;: Op. Cit., P. 180.

Buckingham, J.: Travels in Assyria, Media, Persia, Vol. II.
P. 145.

ويذكر زומר ان عدد سكان البصرة كان يقل ، سنة ١٨٢٥ ، عن ٦٠.٠٠٠ ،
الا ان هذا العدد انخفض سنة ١٨٣١ (بعد طاعون هذه السنة) الى النصف.
Zwemer, S.M.: Arabia, The Cradle of Islam, P. 120.

(٥١) محمد بن احمد الحسيني : رحلة المنشي البغدادي ص ٩٠ ، حيث يذكر

(٥٢) ان عدد بيوتها نحو ثمانية الاف بيت (البيت = ٥ او ٦ اشخاص) .

Fraser, J. B.: Op. Cit., Vol. II, F. 153.

(٥٣) بكنكهام : رحلتي الى العراق ج ٢ .

(٥٤) عبدالرزاق عباس : نشأة مدن العراق وتطورها ص ٤٩ .

(٥٥) محمد امين زكي : تاريخ السليمانية ص ٩٤-٩٥ .

(٥٦) تاريخ السليمانية ص ٩٥ ومحمد الخال : معروف النودهي البرزنجي

ص ٦١ ويذكر المنشي البغدادي ان السليمانية « قاعدة حكومة ديار

الكرد » . وباشوات بابان حكام الكرد رحلة المنشي البغدادي ص ٥٩ .

Heude, A. Voyage, up the Persian Gulf, P. 200.

(٥٧) عبدالرزاق الحسيني : العراق قديما وحديثا ص ٧١ .

(٥٨) Ives, E.: Voyage from England to India, P. 252.

(٥٩) كوي سنجق ، بلدة ما زالت قائمة حتى اليوم ، وكان فيها في عهد المماليك

قلعة منيعة ، اشار اليها المنشي البغدادي في كتاب رحلته (رحلة المنشي

ص ٦١) .

وتقع هذه البلدة بين مدينة اربيل وبلدة الطوب كوبري التي على الزاب ،

وكان الباشا الحاكم فيها يخضع لوالي بغداد ويقدم له الجزية سنويا .

(٦٠) ما تزال بعض اثار تلك القلاع ماثلة في انحاء مختلفة من الريف العراقي .

(٦١) عبدالكريم الندواني : تاريخ العمارة وعشائرها ص ١١٤ .

- (٦٢) اشار خورشيد باشا الى عدد من تلك القلاع في جنوبي العراق ، مثل : قلعة العنيدة ، وقلعة الخضر ، وغيرها (انظر سياحتنامه حدود ص ٥٠ وما بعدها) ويلاحظ ان جميع سكان المناطق التي تقع فيها تلك القلاع هم من الفلاحين .
- (٦٣) Ives, E.: A Voyage from England to India, P. 322
وخورشيد باشا : سياحتنامه حدود ص ٥٤ .
- (٦٤) عبدالرزاق الحسيني : العراق قديما وحديثا ص ٢٠١ .
- (٦٥) الكوت : كلمة هندية الاصل ، يراد بها القلعة ، او مخزن اللخيرة وبنى من القصب والبواري ، او من الطين واللبن ، وقد بنى وحده او بنى حوله بعض الاكواخ . انظر : الحسيني ص ١٩٧ .
- Keppel, G.: Personal Narrative of a Journey., Mignan, R.:
Travels in Chaldea, Vol. I, PP. 24-25. (٦٦)
- (٦٧) ابن سند : مطالع السعود (مخطوط) ومختصره لامين الحلواني ص ٧٧ .
- (٦٨) يعقوب سرکيس : مباحث عراقية ج ١ ص ٢٧٢-٢٧٣ .
- (٦٩) Niebuhr C. : Voyage en Arabie, II, P. 250.
ورحلة المنشي البغدادي ص ٩٢ .
- (٧٠) Ives, E.: A Voyage from England to India, P. 250.
وخورشيد باشا : سياحتنامه حدود ص ٥٠ .
- (٧١) مباحث عراقية ج ١ ص ٢٦٧ .
- (٧٢) Keppel, G.: Personal Narrative ..., P. 114.
ويذكر ريتش الذي زار القلعة سنة ١٨٢١ م / ١٢٣٧ هـ ان لشفلح مضارب خيام خاصة به خارج اسوارها ، وان وجود القلعة الى جانب الخيمة ، هو في جوهره نموذج على تطور المجتمع القبلي من حياته البدوية المتنقلة الى الحياة الريفية الاكثر استقرارا .
- Rich, C.: Narrative of a Residence in Kurdistan ..., II, P. 164.
- (٧٣) عبدالكريم الندواني : تاريخ العمارة وعشائرها ص ١١٤ .
- (٧٤) عبدالرزاق عباس : نشأة مدن العراق وتطورها ص ٥٤ .
- (٧٥) يعقوب سرکيس : مباحث عراقية ج ١ ص ٣٩ وفي الخريطة التي رسمها لطريق رحلته من البصرة الى بغداد سنة ١٧٥٢ اشارة الى « سوق النواشي » هذه .
- Ives, E.: A Voyage from England to India, P. 242.

- وانواشي قبيلة تتبع بني سعيد أحد القبائل الثلاث المكونة لاتحاد
المتفق (خورشيد باشا : سياحتنامه حدود ص ٤٩) .
- (٧٦) عبدالرزاق الحسيني : العراق قديما وحديثا ص ١٦٧ .
- (٧٧) سليمان الدخيل : سوق الشيوخ (مجلة لغة العرب البغدادية ٢ - ١٩١٢
ص ٢٤٥) .
- وتشير بلنت الى وجود قبائل ، في سوق الشيوخ ، تحترف التجارة دون
غيرها .
- Blunt, A. : Bedouin Tribes of the Euphrates, Vol. II, P. 200.
- (٧٨) مباحث عراقية ج ١ ص ٣٩ .
- (٧٩) ما زالت آثار هذا الخان ماثلة حتى الآن .
- (٨٠) ويمكن ملاحظة هذا الاسلوب العثماني في تخطيط المدن في العديد من المدن
الاناضولية ، مثل ديار بكر مثلا ، حيث تقع القلعة في ركن المدينة ، مثل
بغداد تماما انظر : Islam Ansiklopedist, Vol. 3, p. 612.
- (٨١) انظر خريطة مدينة بغداد كما رسمها الرحالة الدانيمركي نيبور في ملاحق
هذه الرسالة .
- (٨٢) اوليا جلبي سياحتنامه س ج ٤ ص ٤١٩ .
- (٨٣) ويذكر ان اقوة الموكل اليها امر الدفاع عن القلعة لم تكن تزيد على
ثلاثمائة انكشاري . رحلة تافونيه ص ٧٩ .
- وانظر : Thévenot, M. : Relation d'un Voyage fait au Levant Vol.
II, P. 211.
- Evers, S. : A Journal Kept on a Journey from Basora to
Baghdad, P. 48.
- (٨٤) اوليا جلبي : سياحتنامه سي ج ٤ ص ٤٢٠ .
- (٨٥) Wellsted, J. : Travels to the City of Caliphs, Vol. I, p. 254.
- Porter, K. : Travels in Georgia, Persia, Armenia ..., II, p. 101.
- (٨٦) انشأها بأمر من العثمانيين - والي الموصل بكر باشا بن اسماعيل بن
يونس الموصل سنة ١٠٦٢٥ هـ / ١٠٣٥ هـ انظر امين العمري : منهل
الاولياء ج ١ ص ١٣٦ .
- (٨٧) وفي وقفية جامع الاغوات المؤرخة سنة ١٧١٦ م / ١١٢٩ هـ ما يشير الى ان
هذا الجامع كان يقع على حافة الخندق تجاه القلعة انظر وقفية جامع الاغوات
- (٨٨) سعيد الديوهجي : قلعة الموصل (مجلة سومر ١٠ (١٩٥٤) ص ١٠٧ -
١٠٨) .
- (٨٩) رحلة تافونيه ص ٥٨ .
- Vol. I, pp. 138-173.

- (٩٠) امين العمري : منهل الاولياء ج ١ ص ١٥٨ ، وزبدة الاثار الحلية ص ٩٩ .
وعمداد عبدالسلام رؤوف : الموصل في العهد العثماني ص ٤٣٣ .
- (٩١) ذكر الرحلة هوول عند وصفه قلعة الموصل سنة ١٧٨٨ قائلا :
ان رداءة مواد بنائها جعلها غير قادرة لان تكون حصنا قويا .
Howel, T. : Voyage en Retour de inde, P. 54. انظر :
- (٩٢) يذكر Thévenot في كتاب رحلته ان حراسة القلعة منوطة بفرقة قابوقولي
اي حرس الباب ، وهي فرقة ينكجيرية كانت ترسل من استانبول كل
سنة وتميز عن الجنود الوطنيين الذين يسكنون في المدينة ذاتها .
Thévenot, M. D. : Op. Cit., Tome II, P. 211.
- (٩٣) اوليا جلبي سياحتنامه س ج ٤ ص ١٩ .
- (٩٤) Rausseau, J. : Description du Pachalik de Baghdad, P. 25.
- (٩٥) Welsted, J. : Travels to the City of Caliphs, I, P. 254.
- (٩٦) بكنكهام ، رحلتي الى العراق ج ١ .
وناجي معروف : خطط بغداد او طبوغرافية بغداد (بغداد مجلة كلية
الاداب جامعة بغداد عدد ٤ (١٩٦١) .
- (٩٧) عباس بن جواد البغدادي : نيل المراد في احوال العراق وبغداد ص ٢٨٣
(مخطوط) .
- (٩٨) اطنب ويلستيد في وصف تلك الزينات ، من ارائك مذهبه ، وستائر
وبسط نفيسة وسقوف سطلية Wellsted, J. : Cit., I. P. 255.
- (٩٩) الكركولي : دوحة الوزراء ص ٢٩٣ ص ٢٩٣ والعراق بين احتلالين ج
٢٦٨/٦ - ٢٦٩ .
- (١٠٠) انظر مخطط الموصل من عمل نيبور في رحلته
وباب لجيش من ابواب الموصل الجنوبية ، وهو يلي الباب المعروف
جديد ، بباب ، وقد فتح الجليليون في اواخر القرن الثامن عشر بابا يلي
باب السراري ، لانه يجاوره . انظر عمداد عبدالسلام الموصل في العهد
العثماني ص ٤٣٢ .
- (١٠١) Sestini : Voyage de Constantinople, p. 128.
- (١٠٢) Dupré, A. : Voyage en Perse, P. 147.
- (١٠٣) تاريخ السليمانية ص ٩٥ ومحمد الخال : معروف النودهي البرزنجي
ص ٦١ .

- (١٠٤) كان سبب ترك قلعة جوالان ان موقعها في واد صخري ضيق جدا . وهذا يمنع تحولها من قلعة الى مدينة ادارية متسعة .
- (١٠٥) Jones, F. : Selections from the Record of Bombay Government, P. 318.
- (١٠٦) نيقولا سيوفي : مجموع الكتابات المحررة على ابنية مدينة الموصل ص ١٢٣
- (١٠٧) Texeira, P.: The travels of ..., P. 35.
- (١٠٨) البازي : البصرة في الفترة المظلمة ص ١٢٥ .
- (١٠٩) جعفر آل محبوبة : ماضي النجف وحاضرها ج ١ ص ٥٦ .
وانظر
- Loftus, W.K. : Travels and Researches in Chaldea, Suseane, Vol. II, P. 49.
- وكان لوفتس قد زار النجف في منتصف القرن التاسع عشر .
- (١١٠) محمود شكري الالوسي : مساجد دار السلام بغداد ص ١٨ (مخطوط) .
- (١١١) الكركوكلي : دوحة الوزراء ص ٢١٩ .
- (١١٢) وقفية جامع خضر بك ، والدروبي : البغداديون ص ٣٤٠ .
- (١١٣) كتابة على القاشاني في صدر الجامع .
- (١١٤) جريدة البلد البغدادية ، بحث للمؤلف : مسجد نعمان الباججي ١٩٦٧/٣/٧ .
- (١١٥) الالوسي : مساجد بغداد دار السلام (مخطوط) واخبار قضاة بغداد (مخطوط) وجامع الخاتون في بغداد ، بحث للمؤلف ، في جريدة البلد البغدادية ١٩٦٧/١/١٧ .
- (١١٦) Niebuhr, K.: Voyage en Arabia, II, P. 250.
- Wellsted, J. Travels to City of the Caliphs, I, P. 254.
- (١١٧) جوامع الموصل ص ١٨٠ وداود الجليبي : مخطوطات الموصل ص ٤٦ .
- (١١٨) سيوفي : مجموع الكتابات ص ١٠ وجوامع الموصل ص ١٩٦ ومخطوطات الموصل ص ١٦٨ . ومجموعة وقفيات الموصل للمرحوم محمد الجليبي (مخطوط) .
- (١١٩) منهل الاولياء ج ٢ ص ٢٠٠ ومنية الادباء ص ١١٣ وأحمد بن الخياط : ترجمة الاولياء في الموصل الحذباء ص ٩٨ .

- (١٢٠) جوامع الموصل ص ٤٦١ و ٢٤٣ ، ومجموعة وقفيات الموصل (مخطوط) .
- (١٢١) مخطوطات الموصل ص ١٨٨ والديوه جي : « مدارس الموصل » في (مجلة
سومر ج ١٨ عام ١٩٦٢) .
- (١٢٢) جوامع الموصل ص ٢٣٢ ومخطوطات الموصل ص ٤٥ .
- (١٢٣) منهل الاولياء ج ١ ص ٦٢ .
- (١٢٤) بكنغهام ، رحلتني الى العراق ج ١ .
- (١٢٥) Badger, G.P.: The Nestorians, I, P. 81.
- Loftus, W.K.: Travels and Researches in Chaldea, Susians,.,
in 1849-52, Vol. II, P. 57, 59.
- (١٢٦) ماضي النجف وحاضرها ج ١ ص ١١١ و ١١٢ و ١٢٣ .
- (١٢٧) احمد سوسة : اطلس بغداد ص ١٥ و ١٦ .
- (١٢٨) اخبار بغداد الورقة ٤٩ (مخطوط) .
- (١٢٩) عبدالرزاق حسين : نشأة مدن العراق وتطورها ص ٣٩ .
- (١٣٠) سعاد العمري : بغداد كما وصفها السواح الاجانب ص ٨٥ .
- Texeira, P.: Op. Cit, P. 66. و
- (١٣١) الاصناف : هي نقابات الحرفيين في الاصلاح الاسلامي . انظر الفصل
الرابع .
- (١٣٢) Jones, F.: Cit., PP. 312 - 339.
- (١٣٣) عبدالقادر باشي اعيان : البصرة في ادوارها التاريخية ص ٧٢ .
- (١٣٤) سجلات ولاية بغداد . السجل المرقم ١٢٥٦ .
- (١٣٥) سجلات ولاية بغداد ، السجلان ١٢٥٤ و ١٢٥٦ .
- (١٣٦) قال الحيدري (عنوان المجد ص ١٠٩) عند حديثه عن عشائر العراق ،
ومنهم المهديّة ، وهم القصابون في بغداد ، وهم من زبيد الحميري ، فهي
العائلات التي تجمع بها صفة العشيرة ، والصنف معا .
- (١٣٧) سجلات ولاية الموصل . دفتر ٦٦٠ . لوحة ١٨٢ .
- (١٣٨) نيقولا سيوفي : مجموع الكتابات المحرّبة على ابنيّة مدينة الموصل
ص ٣٥ ، ١٥٢ و ٨٢ .

- (١٣٩) سعاد العمري : بغداد كما وصفها السواح الاجانب ص ٨٥ .
 Jones, F. : Op. Cit., PP. 312 - 339. (١٤٠)
- (١٤١) الكرمللي : مزارات بغداد ص ٧ (مخطوط) .
- (١٤٢) يطلق اسم « ميدان » في مدن العراق ، منذ العصور العباسية ، على ميدان استعراض الجيش فقط . في حين لا يختلف هذا الميدان عن سائر الفضوات بشيء يذكر .
- (١٤٣) محمود شكري الألوسي : اخبار بغداد وما جاورها من البلاد الورقة ٤٩ . (مخطوط)
- (١٤٤) فوك : عربستان او بلاد الف ليلة وليلة ص ١٢٧ .
 وعن وصف البيت البغدادي في القرن التاسع عشر : انظر
 Ross, H.J. : Letters of Ross, 1837 - 1857, P. 32.
 Layard, H. : Autobiography and Letters, Vol., I, P. 328.
- (١٤٥) بكنكهام ، رحلتي الى العراق ج ٢ .
- (١٤٦) محمد مكية : تطور فن العمارة في بغداد . بحث ضمن كتاب « بغداد » الذي اصدرته جمعية المهندسين العراقية ص ٢٢٨ - ٢٢٩ .
- (١٤٧) رحلة ابي طالب خان الى العراق واوربة ص ٤٠٩ .
 وعبدالقادر باش اعيان : البصرة في ادوارها التاريخية ص ٥٥ .
- (١٤٨) Della Valla, P. : The Travels of Sig Petro Della Volla, P. 244.
 Mignan, R. : Travels in Chaldea, P. 287.
- (١٤٩) وقد واصلت عمارة البصرة زحفها نحو شاطئ شط العرب في العهود التالية وبخاصة في القرن الحالي ، فاتصلت بمنطقة العشار على الشاطئ ، ثم اصبحت هذه المنطقة مركز ثقل البصرة الحديثة وما زالت .
- (١٥٠) اوليا جلبي : سياحتنامه سي ج ٤ ص ٤١٩ .
- (١٥١) المصدر نفسه . ويذكر ويلستيد ان خندق المدينة ليس الا حفيرا غير مبني بشيء من الآجر او غيرد .
 انظر Wellsted, J. : Travels ..., Vol. I, P. 254.
- وما زالت بقايا من هذا الخندق موجودة عند الباب « الوسيطاني » (متحف الاسلحة القديم سابقا) ، وعند الباب الشرقي ، (في الجنوب) .

حيث تحول الخندق هناك الى حديقة غناء تنخفض عن مستوى الارض
العادية بأكثر من ثلاثة امتار تقريبا .

(١٥٢) كان هذا الباب يعرف ابان العهد العباسية بباب السلطان نسبة الى
السلطان طغرل بك السلجوقي ، وقد ظل باقيا حتى سنة ١٩٢٣ حين
هدمته الحكومة العراقية ليتسع الدخول الى بغداد . انظر ناجي معروف:
خطط بغداد ص ٤٣ .

(١٥٣) ويعرف ايضا بالباب الابيض (آق - قابو) ، ويذكر Huart انه كان
على مقربة من هذا الباب محل للمدفعية الضخمة شيده احمد باشا .
انظر : خطط بغداد ص ٤٥ .

(١٥٤) من الابواب العباسية ، وكان يسمى قديما بباب الحلبة ، وقد سمي برج
الفتح لدخول السلطان مراد الرابع منه عندما فتح بغداد . وفي سنة
١٠٦٨ اصلحه محمد باشا السلحدار والي بغداد ، انظر : ناجي معروف:
تعليقه على المقدمة الخططية لـ Huart (خطط بغداد ص ٤٥) .

(١٥٥) سعاد العمري : بغداد كما وصفها السواح الاجانب في الخمسة قرون
الاخيرة ص ١٥ عن جهاتها للحاج خليفة .

Porter, K. : Travels., Vol. II, P. 266.

(١٥٦) عبدالرحمن السويدي : حديقة الزوراء . الورقة ١١٨ (مخطوط) .

(١٥٧) وكان طول هذا السور ٨٠٠ ياردة .

(١٥٧) عبدالسلام المارديني : تاريخ ماردين . الورقة ١٤٥ (مخطوط) .

(١٥٨) حسين خلف الشيخ خزعل : تاريخ الكويت السياسي ج ١ ص ٨٤ .

(١٥٩) رسول حاوي الكركوكلي : دوحة الوزراء ص ٢١٩ .

(١٦٠) سيوفي : مجموع الكتابات المحررة على ابنية مدينة الموصل ص ١١٤ والدر
المكتون ص ٥٩٥ (مخطوطة) .

(١٦١) ياسين العمري : غرائب الاثر في حوادث ربع القرن الثالث عشر ص ٦٠ .
ومجموع الكتابات المحررة ص ١٣٧ .

(١٦٢) عماد عبدالسلام : الموصل في العهد العثماني ، فترة الحكم المحلي
ص ٤٣١ - ٤٣٢ .

المصادر

- ١ - ابو طالب خان : رحالة ابي طالب خان الى العراق واوردية سنة ١٢١٣ هـ
١٧٩٩ م . ترجمة الدكتور مصطفى جواد . بغداد ١٩٦٩ .
- ٢ - الاعظمي ، علي ظريف : مختصر تاريخ البصرة .
- ٣ - الانصاري ، احمد نور : النصر في اخبار البصرة . تحقيق يوسف عز الدين
بغداد ١٩٦٩ .
- ٤ - اولياجلبي ، محمد ظلي : اولياجلبي سيا حثنامه سي . استانبول
١٣١٤ .
- ٥ - البازي ، حامد : البصرة في الفترة المظلمة . بغداد ١٩٦٩ .
- ٦ - باش اعيان ، عبدالقادر : البصرة في ادوارها التاريخية . بغداد .
- ٧ - البديسي ، شرفخان : شرفنامه . ترجمة محمد علي عوني . القاهرة
١٩٥٨ .
- ٨ - تافرنبيه ، جان بابتست : العراق في القرن السابع عشر . ترجمة كوركيس
عواد وبشير فرنسيس . بغداد ١٩٤٤ .
- ٩ - جب ، هاملتون ، وبون ، هارولد : المجتمع الاسلامي والغرب .
ترجمة احمد عبدالرحيم مصطفى القاهرة ١٩٧١ .
- ١٠ - جلبي زاده ، اسماعيل عاصم : تاريخ جلبي زاده . استانبول ١٢٥٣ هـ .
- ١١ - جواد ، مصطفى ، وسوسة ، احمد : دليل خارطة بغداد المفصل . بغداد
١٩٥٨ .
- ١٢ - جواد ، مصطفى وآخرون : بغداد ، أصدرته جمعية المهندسين العراقيين
بغداد ١٩٦٩ .
- ١٣ - جودت ، احمد : تاريخ جودت . استانبول (١٢ ج) ١٢٠٢ هـ .

- ١٤- الحسنی ، عبدالرزاق : العراق قديما وحديثا . صيدا ١٩٥٨ .
- ١٥- الحيدري ، أبراهيم نصيح : عنوان المجد في بيان احوال بغداد والبصرة ونجد ، بغداد بلات .
- ١٦- الديوهجي سعيد : سور الموصل . مجلة سومر السنة ٣ (١٩٤٧) .
- ١٧- الديوهجي : قلعة الموصل ، مجلة سومر السنة ١٢ (١٩٥٦) .
- ١٨- رؤوف ، عماد عبدالسلام : الموصل في العهد العثماني . النجف ١٩٧٥ .
- ١٩- رؤوف : تاريخ مشاريع مياه الشرب في بغداد . مجلة المورد ١٩٧٩ (ع ٨ مجلد ٨) .
- ٢٠- زكي ، محمد امين : تاريخ السليمانية . ترجمة محمد علي عوني . القاهرة ١٩٦١ .
- ٢١- سركيس ، يعقوب : مباحث عراقية . جزآن بغداد ١٩٤٨ ، ١٩٥٣ .
- ٢٢- سوسة ، احمد : اطلس بغداد ١٩٥٢ .
- ٢٣- الصائغ ، سايمان ، تاريخ الموصل الجزآن ، ١ و ٢ ، القاهرة ١٩٢٨ و بيروت ١٩٤٠ .
- ٢٤- العزاوي ، عباس : تاريخ العراق بين احتلالين الاجزاء ٤-٨ بغداد ١٩٥٣ - ١٩٥٦ .
- ٢٥- العطية ، وداي : تاريخ الديوانية قديما وحديثا . النجف ١٩٥٤ .
- ٢٦- العمري ، سعاد هادي ، بغداد كما وصفها السواح الاجانب . بغداد ١٩٥٢ .
- ٢٧- العمري ، ياسين : منية الادباء في تاريخ الموصل الحدياء . الموصل ١٩٥٤ .
- ٢٩- الكليدار ، عبدالجواد : تاريخ كربلاء وحائر الحسين . النجف ١٩٦٧ .
- ٣٠- الكليدار ، عبدالحسين : بغية النبلاء في تاريخ كربلاء . بغداد ١٩٦٦ .
- ٣١- لانزا ، دومنيكو : الموصل في الجيل الثامن عشر . ترجمة روفائيل بيداويد . الموصل ١٩٥٣ .
- ٣٢- ليسترنج ، غي : بلدان الخلافة الشرقية . ترجمة بشير فرنسيس وكوركيس عواد . بغداد ١٩٥٤ .

- ٣٣- المنشي ، محمد بن احمد : رحلة المنشي البغدادي . ترجمة عباس العزاوي .
بغداد ١٩٤٨ .
- ٣٤- الندواني ، عبدالكريم : تاريخ العمارة وعشائرها . بغداد ١٩٦٦ .
- ٣٥- نظمي زاده ، مرتضى : كلشن خلفا ، ترجمة موسى كاظم نورس ، النجف
- ٣٦- الهاشمي ، طه : مفصل جغرافية العراق . بغداد ١٩٢٠ .

- 37- Chiha, H. : Provence de Baghdad. Le Caire, 1908.
- 38- Fiey, J. : Mossoul Chretinne. Beyroth, 1960.
- 39- Hourani, A.H. & Stern, S.M. (eds.) : The Islamic City.
Oxford, 1970.
- 40- Encyclopediadia of Islam.
- 41- Islam Ansiklopedisi - Istanbul 1945.

الفصل الثاني

عوامل نشوء وتطور المدينة المعاصرة في العراق

الدكتور خالص الاشعبي
جامعة بغداد

إطار البحث :

العلاقة بين المدينة والحضارة العربية ، على مدى الوطن العربي ، بما فيه العراق ، علاقة جدلية ، فكل منهما يمكن ان يكون مصنعا أو نتاجا ، سببا أو نتيجة ، يتزامنان في مد الحضارة وجزرها . يصح ذلك على المدن الكبيرة ، بالصيغ نفسها التي يصح فيها على المدن الصغيرة التي تكون جميعا شبكة متصل حضري متكامل .

ومن هنا جاء هذا البحث محاولة جادة تكاد تبدأ من الصفر ، لعدم توافر أية بيانات او خرائط عن كوكبة من المدن الحديثة التي وضعها رحم الامة في أغنى وأعرق جزء من وطنه في أرض العراق ، الذي لم ينقطع عن ذاته ، ولا عن الحضارة العالمية ، حتى في أحلك ظروفه ، معبرا عن هذا التواصل بأنواع شتى من الابداع والعتاء الفكري ، والبناء والعمران الشاخص ، ممثلا بأكثر من جيل من المدن تتطرق الى (٤٢) مدينة منها (ماحق رقم ١) . شكل رقم (١) .

أعتبرت هذه المدن حديثة رغم نسبية مدلول المصطلح ، ورغم انتماء غالبية هذه المدن الى حظيرة المدن العربية التقليدية ، نشأة وتطورا ووظائف ونسبجا ومخططا ، مع خصوصية في التفاصيل لكل منها .

وفي ضوء المجال المتاح لهذا البحث فانه سيعتمد الاستنتاج والاستقراء . المفاهيم والابعاد ، الانباط والمقومات ، لما يحاول أن يجعله قواسم مشتركة عظمى بين هذه المدن ، مع الاشارة الى أمثلة أينما كان الاستشهاد مبررا من هذه المدينة او تلك ، وذلك في عناصر البحث التي تشمل عوامل النشأة لمدن المراحل الاولى (١٩٤٧ - ١٩٢٠) والثانية (١٩٢٠ - ١٩٧٣) والثالثة (بعد ١٩٧٣) الطبيعية منها والبشرية لينتقل بعد ذلك الى التطرق لمواقع هذه المدن ، وعوامل التطور ، مما سيسهم في اختزال الجهد والزمن لازاحة الغبار عن نماذج لمدن ندرت الدراسات الاصولية عنها . أو في احسن الاحوال ، عن غالبيتها العظمى ، مع محاولة عدم التطرق الى مواضيع تناولها مباحث أخرى من الكتاب : الا بسا تفرضه مشكلة البحث .

ان ظهور هذه المدن التي تشكل اكثر من ١٣٪ من مدن العراق الحالية بمراتبها المختلفة . يشكل بعثا لممارسة عريية - عراقية ، وهي اقامة المدن أينما ووقتها كان ذلك ضروريا ، حتى في فترات الانحسار أو التقوقع الحضاري .

اعتمدت المراحل الزمنية الثلاث لتمييز المدن على اساس ان البناء الوظيفي ومن ثم التشكيل العمراني - التخطيطي للمدن في المرحلة الاولى يكاد يكون واحدا ، على مستوى المدينة وعلى مستوى أجزائها (خلاياها) المكونة ، ذلك بحكم رتابة التطور(*) ووتأثره ، مقارنة مع مدن المرحلة الثانية التي ظهرت بنماذج عمرانية - تخطيطية جديدة ، وان كانت الدوافع الوظيفية استمرت هي نفسها ، اذ ان التعبير عنها هنا جاء بلغة أقل تقليدية .

أما في المرحلة الثالثة فقد أظيفت نماذج عمرانية - تخطيطية جديدة اكثر تأثرا بالاحتكاك الحضاري مع الغرب .

ان اعتماد هذا المعيار (معيار البناء الوظيفي - العمراني - التخطيطي) لتحديد مراحل ظهور المدن مبرر لانه عطاء حضاري عربي - عراقي بكل أبعاد الحضارة حتى وان كان المتغاير السياسي وقتذاك يشد الحضارة الى

الجمود أو الانحسار ، فعضوية المجتمع وتغير متطلباته وتراثه وبأمكاناته الذاتية التي تستند على قابليات المواضع والمواقع ومواردهما ، هي المعين الذي لا ينضب لبحث مزيد من المستقرات البشرية الحضرية ، وبرهان ذلك مدن هذه المراحل (الاولى والثانية) التي لم تأت بالصدفة . أو كما تفرض على وفق سياسات عمرانية تخطيطية مسبقة مقننة بشكل يقرب من الجمود، كما يحدث للمدن الخالية من بذورها العرية .

وبذلك لم يعتمد متغايير التواريخ التقليدية الا بقدر تقاربها مع المتغايير الحضاري الاشمل ، والذي اعتمده البحث لتمييز المراحل ، ذلك أن الاحداث تسر سريعة مقارنة مع العطاء العمراني - التخطيطي ضمن العطاء الحضاري الذي يشكل في الغالب وعاء الاحداث لانتاجها ، هكذا علمتنا حضارتنا العرية . لقد اعتمد عام ١٧٤٧ م حدا زمنيا يؤثر مرحلة ظهور المدن الحديثة، ذلك لانه يؤشر بدء مسيرة حضارية مازالت معالم نسيجها الحضري قائمة متفاعلة مع انواع النسيج الاخرى التي تطورت في هذه المدن . الى جانب سبب اخر هو ان المدن الاقدم قد تركت لمعالجات أخرى في هذا الكتاب . وهنا لابد من التوضيح بأن لاعتماد التواريخ صفقتها النسيية طالما أنها اعتسدت من خلال التطور الحضاري ، وليس من تطور احداث منفردة سياسية أو اقتصادية أو عسكرية .

نشأت بعد عام ١٧٤٧ عوائل من المستقرات البشرية الحضرية لعوامل متعددة وبصينغ واصول مختلفة ، حيث جاء بعضها الاكبر بفعل ذاتية التطور ، تلبية لحاجات معينة محلية واقليمية ، منجذبة الى المواقع والمواضع المناسبة متجاوزة ما يمكن اعتباره الولادة بالصدفة^(١) ، مقارنة مع بعضها الاقل الذي جاء بقرار ، أو توجيه مركزي . وفي مسيرة التطور ، ليس من الغريب أن يقوى أحد العوامل ، بما فيها العامل المسبب لظهور المدينة ، لتضعف عوامل أخرى . اذ أن عضوية المدينة تفرض تبادل مواقع الاهمية للعوامل المختلفة وفي اطار تكاملها .

عوامل قيام المدن المعاصرة (المرحلة الاولى) ١٩٢٠ - ١٩٧٣ :

استمر ظهور عوائل اخرى من المستقرات البشرية الحضرية في هذه المرحلة وذلك بتفاعل عدد من العوامل ، ولكن المبادرة في الغالبية العظمى هي من قبل الدولة . ومع ذلك يسكن اعتبار العوامل الالية أهم العوامل وراء قيام تلك المدن .

١ - العامل الاداري :

تكونت الدولة العراقية في بداية هذه المرحلة ، الامر الذي تطلب تثبيت الحدود وحمايتها ، ومد يد الامن والاستقرار على مختلف أنحاء القطر مما سيضمن تنظيم استعمالات مياه الري في أراضيها الزراعية وحل المشاكل المتعلقة بالاراضي وريها . ومن اجل ذلك اقيم عدد من مراكز الشرطة ودوائر الكمرك وخاصة على امتداد المناطق الحدودية .

ان أهم المستقرات الحضرية التي قامت لاسباب ادارية هي الرطبة عام ١٩٢٦ وحصبيه عام ١٩٣٨ ، وهي مدينة كوع حيث يسهل عبور النهر^(٢) والتي تحولت بعد نموها الى مدينة سوق تخدم اقليمها الزراعي . وتعتبر مدن الحدود مداخل رئيسة للعراق مما انعكس على بنائها الوظيفي ، حيث دوائر الشرطة والجوازات والكمارك ونقاط السيطرة والتفتيش . وتشمل مدن النخيب والشبيكة والسلسان والبصية وربيعة ، والتي اقيمت قبل عام ١٩٤٠ مدنا ادارية أخرى . لقد تطورت هذه المستقرات البشرية - الحضرية حول دوائر حكومية تتصل بالدرجة الرئيسة براكز الشرطة ودوائر الكمارك وبعض المرافق الحكومية الاخرى .

وادی الطريق الرئيس دوره في تشكيل هذه المدن وتوزيع استعمالات الارض فيها . كما أن نموها لم يأت في البداية وفق تصاميم أساسية متكاملة . وبالنسبة لمدن النخيب والشبيكة والبصية والرطبة فقد ادت دور الاماكن المركزية البينية الواقعة عند التقاء نوعين من التضاريس ، وحيث تتوافر

مصادر المياه الباطنية ممثلة بخط العيون الذي برر قيام سلسلة المدن هذه .
جاء هذا الخط موازيا لخط المدن التي تنتظم نهر الفرات + وهكذا توافرت
فرصة لاحتكاك المعمور باللامعمور بجيل المدن هذه .

٢ - العامل الطبيعي :

بالرغم من ان العامل الطبيعي متمثلا بالموضع والموقع يؤدي دوره فيه
مختلف انواع المدن ، ومهما كان سبب اقامتها ، فانه ادى في هذه الفترة دورا
اساسيا في اقامة مدن المصايف مثل صلاح الدين وذلك في الفترة السنية .
تلت الاستقلال . لقد تفاعلت مواصفات الموضع مع الموقع كما في منطقة
صلاح الدين ، موفرة مقومات المصايف التي تطورت الى مستقرات حضرية
حيث الجبال والغابات والشلالات والعيون والمناخ اللطيف وتطوير طرقه
المواصلات التي سهلت من امكانية الوصول .

٣ - عامل النفط :

عمل النفط ليس على اقامة مدن جديدة فحسب ، كما في اكثر من قطر في الوطن
العربي ، بل ان عوائده عملت على تنمية المدن التي تصب فيها . بالرغم من ،
ان مدن النفط ليست من أقدم المدن ، فانها مؤهلة لان تنمو بسرعة كبيرة .
في ضوء ما توفره من فرص عمل تستقطب اليد العاملة . وبذلك يكون
النفط عاملا أثر في تشكيل المظهر الحضري للعراق ، اذ أنه حيثما ووقتها
تفجر ، تكونت نوى الاستقرار مثل عين زالة على دجلة والزيبر الجديد فيه
الجنوب والنفط خانه في الشرق ، وتجاذبت اليه أنشطة اخرى ، فهو كالماء
في الاراضي الزراعية لانه في جريانه يقدم أو يبرر تطور عناصر الحياة على
جانبه انايبه .

ان أهم صفة في مدن التعدين هي انها قفزت على الزمن متجاوزة
عضوية التطور ، سابقة في ذلك القرى واستثمار الارض الزراعي ، خالقة

تساذج من العسارة والتخريط ، غريبة في الغالب ، فهي تطور مقلوب ، اذ أن الزراعة واستعمالات أرض أخرى تتبع قيام هذا النوع من المدن •

ويغلب على النفط أن يكون قد خلق مظاهر حضرية في مناطق خالية ، سابقة وجود السكان الذين انجذبوا اليها • ان النفط حين ينفجر يعني في كثير من الحالات تطور صناعة نفطية ، هي الاخرى تؤدي دور الجاذب للسكان ولاشطة مكملة أيضا • وبالرغم من كون المستقرات النفطية مستقرات استهلاكية ، فان النفط يؤدي دور اهم (مصنع للمدن) وذلك من خلال اقامة شبكة الطرق التي تبدأ وتنتهي في عقد نفطية اخرى دون أي وراء سكاني^(٢) • ولا تهتم مدن النفط بالموقع كثيرا مقارنة مع اهية الموضوع ، حيث تفرض بنيته الجيولوجية وجود النفط من عدمه ، مما يشكل نوعا من الحتم الجغرافي لتوقيع المستقر النفطي مثل عين زالة والبيجي •

وعلى امتداد أنابيب النفط تنمو الحياة جاذبة شرايينها متشكلة بطرق النقل وخطوط الهاتف ومراكز الحراسة ، وعلى امتدادها وبمراحل معينة تفرضها هيدروولوجية النفط ، تزخر الصحراء بسحطات الضخ وتقويته مثل محطات ١ : ٢ ، ٣ ، ط ١ ، ج ١ ، ج ٢ التي تحاكي واحات الصحراء مستقطبة العمال ومساكنهم ، الاداريين ومكاتبهم ، والحياة الاجتماعية بنواحيها ، والخدمات المجتمعية بوحداتها • وعموما فهي في حالة الطرق مستقرات بشرية متواضعة الحجم ملازمة ومتزامنة مع خطوط الانابيب واستمرار تدفقها ، الذي في حالة توقفه تتحول الى مستقرات اشباح كما حدث لمحطة ج ١ و ج ٢ حيث توقف الضخ في انبوب النفط المار بهما • وفي حالات معينة في الطرق كما في محطة ١ ، ٢ ، ط ١ و ٣ فقد انتعشت مدن قائمة قريية منها مثل كركوك والبيجي وحصية وحديثة وحقلانية وبروانه • وفي حالات معينة أخرى كما في محطة ٣ قرب حديثة ، ظهرت

صناعة تكرير النفط ، التي بتوسعها تعمل على تنمية المحطة والمجتمع الحضري المتكون من حديثة وبروانه وحقلانية^(٤) .

تفرض طبيعة وتوقيت اقامة الانشطة داخل المدن النفطية نماذج عراقية وتخطيطية (نسيج حضري) حديث ، وفي الغالب غريب عن البيئة التي تظهر بها . انها من نوع مدن (الشركات) أو مدن (الضيافة) التي تظهر بسرعة وضجة وتختفي بسرعة وهدوء ، مقارنة مع مدن أسسها الاقتصادي الاول هو غير نفطي ولها تقاليد حضرية مثل كركوك التي وان كان النفط هو الذي عمل على توسعها ، هذا التوسع الهائل ، بحيث أصبحت من أهم المدن فانه حتى وان زال ستستمر مدينة سوق وعقدة موصلات ومركزا اداريا .

عوامل قيام المدن الحديثة : (المرحلة الثانية) بعد ١٩٧٣ :

ان معالم هذه المرحلة هو قلة عدد المدن الحديثة التي ظهرت فيها . ذلك أن ماجرى فيها من تطور عام ، انما جاء ضمن مسارات خطط التنسية المعاصرة بإبعادها المكانية والزمانية . وهكذا جاءت مواقع هذه المدن ضمن الخطوط العامة لتوزيع المدن في العراق والتي تحدد متى واين ينبغي ان تقام المدن الجديدة التي لا بد أن تكون على وفق (مودة) العصر التخطيطية والعمرانية^(٥) ، واسباب ذلك وفي هذا السياق فكثيرا ما وضعت نظرية (الاستقطاب) بنظر الاعتبار في محاولة لتنمية اقاليم بكر او متخلفة ، هذا بالرغم من أن عددا من المستقرات الريفية قد حولت بقرار الى مستقرات من مراتب اعلى ، حيث أصبحت مراكز نواح وفي اكثر من جهة في العراق . وعلى هذا الاساس يمكن القول بأن التخطيط هو العامل الرئيس الذي يقرر اقامة المدن مستوعبا لمتغيرات اجتماعية - اقتصادية عمرانية معينة .

ومن أمثلة المدن الحديثة المسبقة التخطيط ، مدينة عنه الجديدة التي ورثت عنه القديمة ، وتقع ضمن مايسكن اعتباره مدن التنسية . حيث اقامة

سد القادسية الذي غمرت مياهه مدينة عنه القديمة ، ومدينة (الايواء)
الجبانية السياحية ومدينة العبيدي (السكينة) في اعالي الفرات . وعلى
تنقيض ما يوجد في اغلب انحاء العالم ، حيث تكون هذه المدن جديدة
تماما ، مما يشكل ظواهر حضرية جديدة ، فانها في العراق ، يندر أن تقام
مدن ان تراث بصيغة او اخرى مواضع حضرية اخرى ، أي ان الجذور
الحضرية غالبا ماتكون قائمة وموثقة .

أقيمت مدينة عنه الجديدة على مسافة ١٤ كم جنوب شرقي عنه القديمة .
جاء ذلك - كما أشير - لان مياه سد القادسية قد غمرت حوضا واسعا تقع
فيه مدينة عنه القديمة التي غرقت جراء ذلك . لقد تم اختيار موقع المدينة
الجديدة ووضع التصميم الاساسي لها من قبل هيئة التخطيط العمراني/وزارة
الحكم المحلي . يتكون مخطط المدينة من أربعة احياء سكنية متسلسلة الحجم
سعة كل منها ٨٠٠ وحدة سكنية مما يضع حجم المدينة عند اكمالها بحدود
٣٢٠٠٠ وحدة سكنية، تخدمها منطقة مركزية تقدم الخدمات المجتمعية والادارية
والترفيهية . يتوقع التصميم الاساسي ان تستوعب المدينة بعد اكمالها
٢٠٠٠٠٠ نسمة .

تتكون الوحدات السكنية من ثلاثة حجوم في المساحة وعدد الفضاءات،
واجهاتها ذات معالم تراثية عريية اسلامية . لقد انجزت المرحلة الاولى المتكونه
من ١٦٠٠ دار وقد وزعت على المواطنين وسكنت عام ١٩٨٦^(٦) .

أما مدينة الجبانية السياحية فقد كمل انشاؤها عام ١٩٧٩ على وفق تصميم
فرنسي وبكلفة ٣٨ مليون دينار وبإبعاد ١٥×٥٠٠ كم مما يجعل مساحتها
٧٥٥ هكتارا . ان مواصفات مناخ الجبانية حيث يبلغ مجموع الساعات المشرقة
٣٣١٥٠ ساعة يؤهلها لان تكون مشتى مناسبا حيث تقع على بحيرة الجبانية
شمال المساحة البالغة ٤٢٦ كم^٢ . يشغل السكن من مساحة المدينة ٦٣ هكتار

(فندق و ٥٠٠ دار) وتغطي الشوارع ٥٠٣٪ من المساحة الكلية . ان ذلك يجعل المدينة من نوع خاص حيث لا توجد مثل هذه النسبة للشوارع في المدن من المراحل الاقدم ، وحتى بين مدن هذه المرحلة بسبب الطبيعة الوظيفية للمدينة التي تشغلها مساحة خضراء نسبتها ٢٦٧٪ من المساحة الكلية . انها مدينة من نمط خاص حيث تمثل وظيفة الايواء المؤقت اهم وظيفة لها مقارنة مع المدن غير السياحية التي يأتي السكن بالمرتبة الثالثة بعد الوظائف المركزية والخدمات .

أقيمت مدينة العبيدي كمدينة سكنية للعاملين في منجم عكاشات لاستخراج الفوسفات ، الذي مدت اليه سكة حديد تربطه ببغداد ، والذي تطور حوله هو الاخر مجمع تعديني بسواصفات معينة . تمثل مدينة العبيدي الجديد توأماً لمستقر العبيدي القديمة وضمن مجمع القائم (حصية الكرايلة ، العبيدي ، الرمانه) . ان مواصفات الموضع على أعالي الفرات والموقع حيث الطرق القديمة والجديدة ساعدت على نجاح هذا المستقر الذي جاء بتخطيط مسبق ، والذي سيتكامل مع مستقرات ريفية وشبه حضرية موجودة في المنطقة . لقد خطط لهذا المستقر البشري ليتسع الى ٥٠٠٠٠ نسمة .

أما مجمع عكاشات الصناعي فانه يقع ضمن محافظة الرطبة على مسافة ٨٠ كم شمالها و ١٥٠ كم جنوب غربي القائم ، وقد ربط كل منهما بطريقة بري مبلط وسكة حديد . ويحتل الفوسفات ثاني اهم معدن في العراق بعد النفط . وتسهيلا للعمل في عكاشات ، فقد وفر الماء من نهر الفرات اليها ، بالانابيب (٧) . وترتبط البنية الوظيفية لمجمع عكاشات بوجود المعدن ، شأنها شأن مدن التعدين التي قد يطول عمرها او يقصر (٨) .

واستمرارا لاقامة مدن جديدة فقد وضع تصميم أساسي لمدينة الثرار . بعد اختيار موقعها على بحيرة الثرار ، علما ان المدينة الجديدة ستأتي ضمن

مسار تطوير اقليم خاص بها • جاء التصميم الاساسي موضحا حدود اقليم المدينة واستعمالات الارض فيها وتوزيع المساكن على المناطق السكنية ، وكذلك تحديد مناطق الخدمات المجتمعية والرقع الخضراء والخدمات التحتية^(٩) .

اضافة الى ذلك فان العراق بصدد اعتماد سياسة تخطيطية اقليمية توجد من خلالها مدن التوابع حول مدن مثل الموصل والبصرة وبغداد، مما يشكل قافلة جديدة من المدن الحديثة ، وفي الغالب ستوقع هذه المدن في حالة بغداد على مسافات تتراوح بين ٣٠-٧٠ كم وبنفوس يتراوح عددهم من ٥٠-٣٥٠ ألف نسمة • وفي كل الاحوال ستكون هناك بدائل تستقطبها محاور الطرق الرئيسية المستدة من المدن الرئيسية باتجاه انحاء اقاليمها •

مواقع المدن الحديثة :

وقبل الدخول في العوامل المؤثرة على نمو المدن الحديثة ، ربما يكون مفيدا الايجاز على الانماط التوزيعية لمواقعها ، مما يلقي ضوءا يفيد في دراسة توسع تلك المدن • فبالنسبة للرحلة الاولى يمكن ايجاد نوعين من المواقع حسب مصادر المياه هي المواقع النهرية وغير النهرية •

تقع (٢٢) مدينة من مدن المرحلة الاولى البالغة (٢٥) مدينة على الانهار والفروع وهو ما يعادل نسبة قدرها ٨٨٪ من مجموع مدن هذه المرحلة ، وتقع (١١) مدينة منها بما نسبته ٤٤٪ من المجموع الكلي على نهر دجلة وفروعه مقارنة مع حوالي ٤٠٪ من مجموع المدن على نهر الفرات وفروعه • أما بقية المدن فقد وقعت في مواضع تتوافر فيها العيون والينابيع او ليست بعيدة عن مجاري الانهار •

وبالنسبة لتصنيف مواقع هذه المدن حسب قربها أو بعدها عن الجزء المعسور من العراق يظهر أن الغالبية العظمى لمدن هذه المرحلة داخلية أو داخلية التوجه •

أما في المرحلة الثانية فقد قلت أهمية المواقع النهرية بالنسبة لمدينتها ، إذ لم يقع على الأنهار سوى ست مدن وهو ما يعادل نسبة تقرب من ٤٢٪ من مجموع مدن هذه المرحلة . ان ذلك يضع نسبة المدن ذات المواقع النهرية بالنسبة لمجموع مدن المرحلتين البالغة (٤٢) عند ٦٤٪ من مجموع المدن التي اقيمت في المرحلتين (حتى عام ١٩٧٣) . الامر الذي يفسر أهمية عامل توافر المياه للري والاستعمالات الخدمية وللتنقل أحيانا بنفس الوقت ، مما يسهل أمر تطور أي مستقر بشري .

وعموما تتوزع المدن النهرية على كتوف الأنهار ، وخاصة حيث تضيق ، أو حيث يتفرع النهر أو عند التقاء فروعه أو عند نهايته أو في منعطفات معينة منه .

أما المواقع غير النهرية (الداخلية) فقد بلغ عددها في هذه المرحلة ثمانين مدن وبما يعادل ٥٧٪ من مجموع مدن هذه المرحلة مما يؤشر توجهها جديدا في عملية الانتشار الحضري . وقد ظهر تحول في مواقع مدن هذه المرحلة نحو الهامشية ، حيث بلغ عدد المدن الهامشية (هوامش الصحراء) وعلى امتداد خط العيون ، خمس مدن ونسبة قدرها ٣١٪ من مجموع مدن هذه المرحلة ، الامر الذي يؤشر محاولة اعمار واستثمار اجزاء مهملة أو خالية في الغرب والجنوب الغربي معتمدة على مصادر المياه الباطنية والتساقط وما يشكله من مجار أحيانا . يساعد ذلك توفر الكفاية من المستقرات وبكثافة سكانية كانت تعتبر عالية بمقياس المرحلة .

وفي توزيع مدن هذه المرحلة والمرحلة التي سبقتها ، يمكن القول بأن أعلى تركيز في المدن كان جنوب خاضرة الرافدين عند بغداد ، حيث تقترب دجلة من الفرات أكثر من أي مكان آخر ، مقارنة مع التوجه نحو شمال العراق وغربيه في المرحلة الثانية، مما تبرزه صفات المواضع والمواقع والوظائف التي اقيمت من أجلها المدن . فبينما قامت مدن الجنوب لتؤدي دور السوق

تلاقليم زراعية ، قامت مدن الغرب لتؤدي دور السوق لسكان الصحراء
وكستقرات مراحل ، يضاف الى ذلك ظهور عامل المعادن مبررا لقيام بعض
مدن المرحلة الثانية •

وهكذا فان مدن المرحلة الثانية في الغالب ذات مواقع متطرفة بالنسبة
للحيز المعسور (الاكيومين) من العراق المركز في وسطه وجنوبه • وفي هذه
الشبكة تبقى بغداد ، القلب النابض لاكثر أجزاء العراق حيوية ، وكأنها مركز
الثقل والموازنة لميزان كفتاه شمال وجنوب العراق ، وتعمل كضابط ايقاع
المتوزيع المكاني للظواهرات البشرية بما فيها الحضرية والاقتصادية ، مثلها
اليوم كما كانت عبر حضارة العراق •

اما مواقع المدن الجديدة فقد جاءت بتوجيه مركزي حيثما دعت
الضرورة الى تنسية بعض أجزاء العراق مثل عنه الجديده والبيدي •

عوامل تطور المدن الحديثة :

تفاعلت ومازالت جملة عوامل ، محدثة التطور الذي مّر ولايزال تسر
يه مدن العراق الحديثة ، والتي لتوفرت عنها خرائط طوبوغرافية وبفترات
منسجمة مع مراحل التطور المعتمدة في هذه الدراسة لا يمكن متابعة صيغ
التطور واتجاهاته بصورة تفصيلية • تتسل عوامل او ضوابط التطور
ينال نمو السكاني (طبيعي وبالهجرة) وضبط اخطار الفيضانات والتصنيع
والعامل الاداري وتطور وسائل وطرق النقل والتخطيط مماله علاقة بالعامل
الطبيعي (مواصفات الموضع والموقع) بما يفرضه من مركزية او تشتيت •

١ - نمو السكان :

تزايد عدد سكان المدن الحديثة عموما ، وان تباينت معدلات النمو من
واحدة لآخرى ، وذلك ضمن مسار نمو سكان العراق ، على ضوء التطور
الاجتماعي - الصحي - الاقتصادي . لقد تزايد عدد سكان العراق من ١٢٨
مليون نسمة عام ١٨٦٧ الى اكثر من (١٢) مليون نسمة عام ١٩٧٧ مقارنة مع

السكان الحضريين الذين كانوا لا يشكلون سوى ٢٤٪ من مجموع السكان ،
الا أن معدلات نمو سكان الحضريين تسارعت بعد أربعينيات هذا القرن حيث
تجاوزت نسبة السكان الحضريين ٥٠٪ ولأول مرة عام ١٩٦٥ ، ليرتفعوا الى
٦٤٪ عام ١٩٧٧^(١٠) .

وتجدر الإشارة هنا الى تباين النمو السكاني من مدينة الى أخرى فبينما
يقل في مدن مثل قلعة سكر ، يرتفع جدا في حالات المدن الرئيسية مثل العمارة
والسليمانية والكوت والناصرية والرمادي ، فلو اخذت مدينة العمارة على
سبيل المثال فقد ازداد عدد سكانها من (٤٧٧٠٤) نسمة عام ١٩٤٧ الى
(١١٥٥٩٢) نسمة عام ١٩٧٧ وبما نسبته ٢٤٢٪ (شكل رقم ٤) .

وقد انعكس ذلك على توسع المدينة عمرانيا^(١١) . وهو ما حدث لمدينة
الرمادي التي ارتفع عدد سكانها من ٩٩١٩ نسمة عام ١٩٤٧ ليصل الى ٦١٢٩٩
نسمة عام ١٩٧٧ وبما نسبته اكثر من ٦١٧٪ مما يدل على قوة عوامل الجذب
في حالة مدينة الرمادي مقارنة مع مدينة العمارة ، الامر الذي يفسر توسع
الرمادي وخاصة في المرحلة المعاصرة اكثر من اية مرحلة سابقة^(١٢) .

وارتفع عدد سكان مدينة السليمانية من (٤٣٠١٤) نسمة عام
١٩٤٧ الى (١٧٥٤١٣) نسمة عام ١٩٧٧ مما يعادل نسبة تزيد على ٤٠٧٪^(١٣) .

وقد تكررت ظاهرة النمو السكاني الكبير على مدن الديوانية والكوت
والناصرية ، وبدرجات أقل من بقية المدن الجديدة ، وذلك تبعا لظروف كل
مدينة ومؤهلاتها الاقتصادية والعمرانية ومرتبها في شبكية المدن العراقية .

ومن الامثلة الاخرى على اثر السكان على توسع المدينة هي مدينة
السماوة^(١٤) . جاء النمو السكاني بفعل الزيادة الطبيعية
لسكان المدن الجديدة اضافة الى عامل الهجرة من
الريف الى هذه المدن ، والتي تتباين في مفعولها هي الاخرى من مدينة
الى أخرى ، مما له علاقة بخصوصية التطور الحضري لكل اقليم بما فيه من

مدن. وبالرغم من ان التوجه العام المهاجرين هو نمو المدن الكبرى مثل بغداد والموصل والبصرة وكركوك ، فإن دنا مثل الكوت والسليمانية والناصرية والعمارة قد استقطبت نسبة من المهاجرين مقارنة مع اغلبية المدن الجديدة الاخرى التي لم تكن مستهدفة من قبل المهاجرين الا بحدود ومن مسافات معينة. وبالنسبة للعمارة فإن ميزان الهجرة اصبح لصالحها منذ عام ١٩٨٠ (١٥) مما يعكس اثر التنمية على توفير فرص العمل واستقرار السكان في مدنها .

٢ - ضبط الفيضان :

لقد باشر العراق وانجز مشاريع كبيرة للري مكنته بعد عام ١٩٥٦ من حماية مدنه العديدة في السهل الرسوبي، بما فيها غالبية المدن الحديثة ما دفعها الى التحرر من التقوقع في مواضع معينة داخل سدادها ، مثال ذلك ما حدث لمدينة الرمادي ، التي بدأت مشاريع حمايتها من الفيضان مبكرة لتنتهي بربط بحيرة الحبانية بالفراخ وتحقيق حماية تامة للمدينة مما مكنها من الامتداد في مناطق كانت اصلا مهددة باخطار الفرق . وحاليا فقد جاء سد القادسية ليضمن الحماية شبه التامة من اخطار الفيضان لكل من وسط وجنوبي العراق بما فيه من مدن .

٣ - التحصين :

ما ان تطورت التجمعات السكانية والاستيطانية لتصبح مستقرات مركزية حديثة لها دورها الوظيفي وتشكيلها العمراني المميز المعالم ، حتى بدىء باتخاذ الاجراءات التدريجية لضمان تحصين وحماية تلك المستقرات ضد الغزوات الخارجية ، فأحيطت بالاسوار (سور أو سورين) والخنادق واقامت الابراج والدعائم ووجهت مداخل المدن بما شكل انظمة شوارعها التي تفاعلت جاذبة ومنجذبة الى استعمالات الارض فيها. ان ضمان الحماية والامن عامل اساسي للازدهار الوظيفي - ومن ابرز الامثلة التي ادى بها عامل الدفاع دورا اساسيا في تشكيل المدينة الكوت والسماوة .

٤ - التطور الوظيفي :

أدت عملية التصنيع المعاصرة دورها في التشكيل النهائي لبعض مدن الدراسة بما في ذلك توسعها وبنائها الاجتماعي - الاقتصادي ومخططها، حتى وان لم يكن عامل الصناعة في العراق ، وخاصة في المرحلتين الاولى والثانية، قادر على خلق مدن خاصة به^(١٦) . وبرز الامثلة على ذلك تأثير الصناعة في مدينة السليمانية ، اذ التهمت الصناعة مع متطلباتها رقعا واسعة موفرة فرصا عديدة للعمالة التي انجذبت اليها في حالات كثيرة من الخارج (من الاقليم المباشر وغير المباشر) مما اسهم في نموها السكاني . ان ابرز الصناعات المؤثرة والتي تعتبر من اكبر الوحدات الصناعية في المنطقة هي معامل السكر والسكر والسكاير والسمنت^(١٧) .

هناك علاقة بين التصنيع والتحضر في العراق ، ولكن ليست بذات الصيغ التي حدثت في اوربا او اليابان . اذ ان التحضر سبق التصنيع في حالة مدن الدراسة عموما ، وان كان التصنيع قد عمل على استقطاب اليد العاملة من مختلف الجهات ، اذ ما أن تقام الصناعات في المدينة حتى تقام الدور السكنية للعاملين فيها بكل مستلزماتها ، كما حدث في السليمانية والكوت والرمادي والسماوة بكل تأثيراتها الاجتماعية على مستوى الفرد والعائلة والمجتمع ، وتأثيراتها الاقتصادية على مستوى اقتصاد الفرد والمدينة، وتنشيط الوظيفة التجارية فيها وخلق فرص للعمل جديدة والتي تزداد بفعل التجاذب الوظيفي .

اما تأثيراتها العمرانية التخطيطية فتشمل بتطوير مناطق متخلقة واقامة ابنية وتطوير انماط جديدة للشوارع وما هو ضروري من خدمات تحتية ، بلغ معدل النمو للسكان في السليمانية للفترة من ١٩٥٧ - ١٩٦٥ ما نسبته ٦٩٦٪ وقد ساعد على ذلك المعامل التي انشئت في هذه الفترة مما جذب اليد العاملة من المناطق المجاورة .

وتبين اهمية استعمال الارض الصناعي اذ انها تشغل في السليمانية ما نسبته ١٢ر١٧٪ من مساحة المدينة (٣٦٢ر٦٤) هكتارا وهي نسبة تزيد على

ضعف ما افترضه مورفي حيث وضع النسبة عند ٥٪ من المساحة الكلية للمدينة^(١٨) .

اما في الديوانية فقد ادى التصنيع دورا في تطورها وخاصة في الفترة التي تلت تشغيل معمل النسيج القطني فيها عام ١٩٧٩ والذي وصل عدد المشتغلين فيه (٢٦١٨) شخصا ، مما يؤشر سعة فرص العمل التي اتاحها .

يضاف الى ذلك ان معمل النسيج القطني في الكوت بوحدتيه قد جذب استثمارات ارض مختلفة منها سكن العاملين فيه . وقد تمكن من عرقلة الهجرة من محافظة واسط بدافع خلق الاستقرار السكاني حيث يشغل (٢١٥٠) عائلة عن طريق الاشتغال المباشر و ٥٠٠ عائلة اخرين عن طريق الاشتغال غير المباشر حيث تقدم الخدمات للفئة الاولى .

وانشئ معمل الحياكة والجواريب في الكوت موفرا فرص العمل لـ (٣١٩٠) عاملا في الاقسام المختلفة ، مما يعكس حجم التأثير على نمو المدينة وتوسعها . حيث تم انشاء مدينة تعرف بحي العمال وبسعة (٤٨٧٠) دارا للعمال و (١١٠) دارا للموظفين العاملين فيه مع كافة المرافق الضرورية كالمدارس والوحدات الصحية والاسواق والترفيه والهاتف والماء^(١٩) . ان كل ذلك قد شجع على تسريع نمو المدينة باتجاهات هذه المواقع . وكان لعامل التصنيع اثره في مدينة العسرة ايضا . اذ نشأت في المدينة صناعات متنوعة مثل الثلج والكاشي والحدادة والطابوق والبلاستيك والزيوت النباتية والطحين ، وبالرغم من انها ليست صناعات ثقيلة فأنها اسهمت في تطوير المدينة ، حيث اشغلت مساحة قدرها (١٠٠٠) هكتار بما يعادل ٩٣٪ من المساحة الكلية للمدينة للهيكل العمراني للمدينة^(٢٠) وعموما تتوزع الصناعات في المدن الجديدة ، اما في المراكز أو على امتداد بعض الطرق الرئيسية أو عند الاطراف او حتى كما في بعض الحالات تقام ضواحي صناعية كما في السليمانية .

وتعدى تأثير عامل التصنيع من المدن الكبيرة الى المدن الصغيرة مثل مدينة كبيسة التي انشئ معمل السمنت قريبا منها عام ١٩٨٤^(٢١) . ويأتي توقيع الصناعات في مختلف انحاء المدينة بما في ذلك اطرافها على ضوء توفر مواصفات الصناعة واتاجها^(٢٢) .

٥ - العامل الاداري :

ادت الادارة دورا اساسيا في تطوير المدن الجديدة ، وهنا يمكن اعتبار العامل الاداري من اقدم العوامل المؤثرة على نمو المدن الجديدة ، مثال ذلك مستقر الصورة الذي اصبح مركز ناحية عام ١٨٥٢ ثم رفع الى مرتبة مركز قضاء ١٨٨٤ مما انعشها ، لكن تنزيلها مرة ثانية في الفترة ١٩١٨-١٩٢٢ الى مركز ناحية ، اثر عليها سلبا ، لتعود فتنتعش عندما أعيدت لها مرتبة القضاء في الفترة ١٩٥٦-١٩٥٨ حيث اصبحت بلدية من الدرجة الثانية . وفي عام ١٩٧٦ أصبح القضاء يضم خمسة وحدات ادارية مما يزيد من مركزية المدينة ورفع كفاءتها الوظيفية حيث تتجاذب الوظائف الاساسية .

واثر العامل الاداري على مدن الكوت والسليمانية والرمادي التي اصبحت مراكز محافظات وكذلك الديوانية التي اصبحت مركز لواء عام ١٨٥٨ والساو التي اصبحت مركز محافظة عام ١٩٧١ ، مما زاد من مركزية هذه المدن ورفع من رتبها بكل المردودات الايجابية لذلك^(٢٣) .

٦ - طرق النقل :

لا تزيد طرق النقل والمواصلات من مركزية المدينة حسب، بل تعمل على توسعها حيث ظهور استعمالات الارض وما يناسبها من عمران على امتداد الطرق الرئيسية ، كما حدث على طريق سليمان كركوك الذي مد النسو لمسافة ١٠ كم . ويزداد اثر طرق النقل مع تطور تقنياته ، وان تباين التأثير ليكون ايجابيا على بعض المدن وسلبيا مع تلك التي تاسرها (تتجنبها) الطرق الحديثة بوسائل النقل الجديدة المستخدمة فيها ، حيث تغير مفهوم وحدة الزمن

• مدلولها . كما أن لدرجة عقدية المدينة التي تحدد درجة تشابك علاقاتها مع الأقاليم أو الأقاليم التابعة أثرها على توسع المدينة واتجاهات هذا التوسع .
فمدينة العمارة مثلا التي انشئت لعامل اداري تحولت الى عقدة للمواصلات حيث تفرع والتقاء عدة طرق فيها ، مثل طريق عمارة بغداد وعمارة بصرة وعمارة كحلاء وعمارة المشرح وعمارة البتيرة (٢٤) .

يؤثر التخطيط المعاصر بمراحله ودرجاته ومستوياته بشكل مباشر أو غير مباشر على توسع المدن . مثال ذلك تخصيص الاستثمارات في الصناعة او التجارة او السكن ، او بشق الطرق او بتوزيع وفرز الاراضي ، او بتعديل الحدود البلدية أو بالتصميم الاساسي والذي شمل الغالبية العظمى من المدن الحديثة ، والذي بدأ يعتمد ومنذ خمسينات هذا القرن لتوجيه وتنظيم نموها ، مثال ذلك التصميم الاساسي لمدينة العمارة الذي اشر ماينبغي ان تكون عليه مدينة العمارة ضمن السقف الزمني للخططة ، علما بأن اول تصميم اساسي للعمارة كان عام ١٩٦٩ . ثم اعتمد تصميمها أساسيا ثانيا لان النمو في السكان والتوسع العمراني كان اوسع من تقديرات التصميم الاول ، حيث كان مقررا ان تكون مساحة المدينة (٢م ١٢٠٠٠٠٠٠) عام ١٩٩٥ اي ١٢٠٠ هكتار . الرقم الذي قاربته المدينة عام ١٩٨٣ والتصميم الثاني عام ١٩٧٦ الذي ارتأى ان تكون مساحة المدينة عند ٣١٤٥ هكتار عام ١٩٩٥ يسكنها سكان عددهم (٢٢٥٠٠٠) نسمة (٢٥) .

٧ - التخطيط :

وتأتي الكوت بنموذج اخر لمدن تأثر نموها بالتصميم الاساسي الذي وضع عام ١٩٧٨ ولغاية ٢٠٠٠ حيث وجه التوسع نحو الشمال تجنبا لضوضاء الصناعة وبعدها عن الطرق (٢٦) .

ويمثل المجر الكبير حالة اخرى لتوجيه نمو المدينة وتوسعه من خلال التصميم الاساسي الذي وضع عام ١٩٧٧ (٢٧) .

وتتكرر هذه الحالة على مدينة السماوة الذي وجه تصميمها الاساسي (المعد عام ١٩٧٢) النمو ليكون اكثر من ضعف الرقعة المينة يضاف الى ذلك عامل تخطيطي آخر هو تكوين الجمعيات التعاونية الاسكانية التي اسهمت اسهاما كبيرا في حل مشكلة السكن باقتناء وفرز الاراضي وتوزيعها على اعضائها مما وسع عددا من المدن الجديدة توسعا كبيرا كما حدث للديوانية في المرحلة المعاصرة من نموها (٢٨) .

مراحل النمو :

لم تصل المدن الحديثة ، شأنها شأن مدن العراق الاخرى ، الى ما هي عليه الان دون المرور بمراحل نمو مميزة تخلقها المراحل الحضرية لمجتمعاتها ولمجتمعات اقاليمها في سياق تطور مراحل الحضارة العربية . وهنا فلا داعي للكلام عن مفهوم المراحل ومعايير وكيفية تحديدها (٢٩) . اذ يكفي اشارة هنا الى ان لكل مرحلة بناءها الوظيفي المنعكس على نسيجها العمراني - التخطيطي ، مما يشكل بالنتيجة الكل الحضري للمدينة ذات العلاقة . وفي حالة مدن العراق الجديدة فان عدد المراحل وآماد كل منها وتواريخ بدئها وانتهائها ، تختلف من مدينة الى اخرى ، مما يحددها جملة متغيرات متفاعلة ضمن التطور التاريخي الاجتماعي - الاقتصادي لها ، وعموما فانها تتباين من مرحلة واحدة كما في مدن المرحلة الثالثة ، والتي لم تمتلك البعد التاريخي لتطور نماذج جديدة تؤشر مرحلة ثانية بعد ، الى اربع مراحل كما في حالة الديوانية ، ضمن مدن المرحلة الاولى والتي تمثل اقدمها . وتمثل مدن المرحلة الثالثة (بعد ١٩٧٣) مثل عنه والعبيدي والحباينة السياحية احدث المدن ، ومن ثم فان نماذجها مسبقة التصميم ، وهيكلا مسبق التخطيط والاعداد ، لانها جاءت وليدة تقنيات معينة وامكانيات اقتصادية معينة وكذلك باعتماد نماذج تخطيطية جديدة وبمعايير معاصرة ، قد تكون متأثرة بمعايير غربية عالمية ، او في احسن الاحوال تتجاوز كثيرا من خصوصيات البنية

الاجتماعية - الاقتصادية للسكان ذوي العلاقة . وهذا تكون النماذج للوحدات الوظيفية والعمرانية التخطيطية معدودة ، بغض النظر عن تفاصيل التباين في بنى العائلة والمستويات الثقافية - الاقتصادية للسكان . الامر الذي لن يدوم لان مجتمع هذه المدن سيجد الصيغ التي من خلالها يجري التحوير اللازم والاضافات الضرورية على تلك الوحدات والتوسع خارج الرقعة المبنية على محاور مناسبة ، مما سيضفي على هذه المدن صفة عضوية متقدمة تفوق عضوية الاجزاء المسقطية وبدفعة واحدة على الارض . ان الناس في هذه المدن يتحركون في فضاءات رسمت لهم ولم يرسموها هم كما في المدن الجديدة ، وخاصة التي تنتمي الى المرحلة الاولى مثل العمارة أو الرمادي .

اما مدن المرحلة الاولى* (١٩٢٠ - ١٩٧٣) كما في حالة الرطبة وحصيبة وعكبة والنعيمية والقادسية والنخيب والشبيكة والبصية والسلمان وعين زاله والوزير الجديد والبيحي وصلاح الدين وربيعة ، فانها امتلكت من الوقت ما يكفي لان يجعلها تمتلك مرحلتين تطورت متكاملتين ، الاولى حول المراكز الحكومية التي مثلت نوى تلك المدن ، والثانية على امتدادات الشارع الرئيس والشوارع الفرعية التي تصب فيه أو تنفرع منه ، حول النوى المركزية أو ليس بعيدا عنها . وعلى ضوء ذلك فان هذه المدن تمتلك نوعين من الشوارع ونوعين من الوحدات السكنية وربما نوعين من صنع الاداء في استعمال الارض التي تقدمها .

وتجدر الاشارة هنا الى أن عامل التخطيط المعاصر من خلال التصميم الاساسية التي وضعت لهذه المدن قد أسهمت في التشكيل النهائي لها ، او على الاقل توجيه مسارات نموها والتدخل في تفاصيل معمارية معينة للوحدات التي ستقام على جانبي الشوارع وخاصة الرئيسة . ان ذلك يفسر كون هذه المدن تمثل المرحلة الانتقالية في درجة العضوية لنسيجها ككل ولوحداتها

المكونة * يمثل الشارع الرئيس في هذه المدن كما في حصيبة المحور الاساس لتطورها ، فعلى جانبيه تقع الانشطة الاساسية وتضمحل الوظيفة السكنية التي بدأت تستسلم أمام استعمالات الارض التجارية والخدمية بما فيها الادارية ، وتزداد كثافة الاستعمال والعمارة مع القرب من النواة التي تطورت المدينة جراءها وحولها * ومازالت هذه المدن تمتلك معيارا انسانيا في ابعادها ، اذ بمستطاع الانسان الانتقال الى اغلب انحاء المدينة مشيا على القدم ، كما اقيمت وحداتها العمرانية بابعاد تستوعب ظروف البيئة الى حد متقدم *

وعند الانتقال الى المدن التي سبقت المرحلة الاولى المتمثلة** بالديوانية والرمادي والناصرية والعمارة وقلعة صالح والسليمانية والحي والعززية وطويريج (الهندية) والشيخ سعد والمجر الكبير والمجر الصغير والكميت وابو صخير والصويرة وشقلاوة وسوق الشيوخ والسماعة ، يمكن ملاحظة نمطين من المدن ، الاولى هي التي تمتلك ثلاثة مراحل نمو أو أكثر وتمثلها مدن الديوانية والرمادي والناصرية والكوت والسليمانية ، ونمط اخر تمثله بقية المدن وتتكون من مرحلتين *

ومن أجل توضيح عضوية التطور ومساراته التي حددت التشكيل النهائي للمدينة فسيتم الايجاز عن مدن الديوانية والرمادي والتطرق الى صيغ نمو العمارة والسليمانية *

مرت مدينة الديوانية في اربع مراحل مميزة قبل ان تصل الى تشكيلها الحالي * ففي المرحلة الاولى (١٧٤٧-١٩٢٠) توسعت الرقعة السكنية حول سوق المدينة المنتعش ، حيث أقيم أول جسر ثابت في المدينة ، وأرتفعت مرتبتها الادارية ، كما استفادت من اقامة سدة الهندية عام ١٩١٣ ، وذلك بضمان وصول الماء اليها وحمايتها من اخطار الفيضان وغطت رقعتها مساحة قدرها (٢٥) هكتار يعيش فيها سكان بلغوا ٨٠٣٣٣ نسمة *

استمر توسع المدينة في المرحلة الثانية (١٩٢٠-١٩٤٠) حيث تم انشاء وحدات ادارية وخدمية وخاصة على محوري النهر وسكة الحديد ، هذا في الجانب الايسر . أما الجانب الايسر فقد كان أقل نوا ، وظهرت عدة محلات سكنية انسجاما مع تزايد اعداد السكان الذين وصلوا الى ١٩٧٤٩ نسمة . واصبحت مساحة المدينة (٧٤) هكتارا ، رافق ذلك تطوير لرفع كفاءة بنية المدينة .

وواصلت المدينة تطورها في المرحلة الثالثة (١٩٤٠-١٩٥٨) والتي تتميز بسرعة وكبر حجم النمو وخاصة على امتدادات الطرق في الجانبين ، حيث تحولت المدينة الى عقدة للمواصلات حيث انشئ جسر ثان للمدينة في هذه المرحلة . لقد ارتفع عدد سكان المدينة بهذه المرحلة الى ٣٣٤٣٣ نسمة يسكنون مساحة وصلت الى ١٦٠ هكتار .

أما في المرحلة الرابعة (بعد ١٩٥٨) فقد واصلت المدينة توسعها الكبير اذ بلغ سكان المدينة ١١٣١٨٣ نسمة عام ١٩٧٧ يسكنون مدينة وصلت مساحتها الى ٢٨٥٠ هكتار وهو ما يعادل تسعة اضعاف مساحتها في المرحلة الثالثة (٣٠) .

لقد مرت مدينة الرمادي بثلاث مراحل نمو متكاملة امتدت الاولى منها للفترة من (١٨٦٩ - ١٩٤٠) حيث تطورت فيها المدينة حول نواتها التي اقيمت على أرض يصل ارتفاعها (٥١م) فوق مستوى سطح البحر لضمان الحماية من الفيضان . وفي بداية تطورها ، جاءت كمركز حضري يمارس وظيفة الامن والاستقرار على طريق القوافل القديمة المتجه نحو سوريا والاردن .

ومن العوامل المهمة في تطور المدينة في المرحلة الاولى دخول استعمال السيارة في العراق وفتح طريق ترابي مبلط بين بغداد ودمشق مروراً بالرمادي عام ١٩٢٣ ليؤثر مرحلة تطور وظيفي كبير ، انعكس على مساحتها التي وصلت حوالي ٥٧ هكتار عام ١٩٤٠ ، بزيادة قدرها ٦٢٪ من مساحتها البالغة (٣٥)

هكتار قبل فتح الطريق ، الذي من دونه لم يكن بالمستطاع تحقيق هذا النمو الذي نشطه التطور الوظيفي للمدينة ، كما أن محاولات مبكرة لضبط الفيضان قد جرت حيث ربط الفرات غربي المدينة بمنخفض الجبائية ، كما حفر مزل شرقي المدينة .

واستمر التوسع في المرحلة الثانية (١٩٤٠-١٩٦٤) باتجاهات مختلفة ولعوامل مختلفة اهمها نمو السكان وبمعدل يزيد على ٦٪ مما يفسر نموهم الى ٢٩٠٠٠ نسمة وتوويهم مدينة وصلت مساحتها الى ٥٦ هكتارا . انعكس ذلك على البنية الوظيفية والعمرانية من أجل رفع كفاءة الاداء حيث ظهور استعمالات ارض جديدة . ومما ساعد على ذلك استمرار المحاولات لمزيد من السيطرة على الفيضان ، حيث خفرت قناة الورار وردمت ترعة العزيرية لعدم قدرتها على تصريف المياه . واحيطت الرقعة المبنية بسداد مجاذية للفرات وقناة الورار مما أمن القسم الشرقي من المدينة من أخطار الفيضان . هذا الى جانب تطور وسائل النقل واعتماد التخطيط ، حيث وضع أول تصميم اساسي للمدينة عام ١٩٦٣ مما يفسر استقطاب المدينة للمهاجرين من اقليمها .

وهكذا واصلت مدينة الرمادي توسعها في مرحلة نموها الثالثة (بعد ١٩٦٤) وخاصة بالسبعينات ، حيث بلغ معدل النمو السكاني فيها ٧٣٪ للفترة بين ١٩٧٠ و ١٩٧٧ ، اذ وصل عدد سكان المدينة ٦١٢٩٩ نسمة عام ١٩٧٧ يعيشون في مدينة وصلت مساحتها الى ٣٢٩ هكتار . وقد حدث تطور نوعي في طرق المواصلات ووسائلها في هذه المرحلة حيث ازدادت وتوسعت علاقات المدينة بأقاليمها التابعة . كما تمت السيطرة على الفيضان بشكل يفوق ما حدث في المراحل السابقة . لقد نظم كل ذلك القرارات والاجراءات التخطيطية حيث وضع تصميم اساسي ثان للمدينة عام ١٩٧٣ ، تم من خلاله توزيع مزيد من الاراضي السكنية بعد فرزها وأقيمت مجمعات سكنية جديدة ، في وقت تحقق فيه خفض لمنسوب المياه الباطنية ، ووسعت

فيه الحدود البلدية ومورست سياسة التطبيق الوظيفي^(٢١) وتكررت ظاهرة النمو على مدينة العمارة ، حيث ارتفع عدد سكانها من ١٠٠٠٠ نسمة عام ١٩٠٥ الى ١١٥٥٩٢ نسمة عام ١٩٧٧ بمعدل نمو بلغ ٣.٢٪/ عام ١٩٧٠ ، وقد أهلها موقعها على طريق بغداد بصرة ، ووسط اقليم زراعي هام لمزيد من التطور . وفي تطورها فقد اسهمت تفاصيل موضعها ، حيث يخرقها ثلاثة انهار (دجلة وفرعاه الكحلاء والمنترح) بتشكيل المدينة التي اصبحت بمرحلتها المعاصرة مكونة من أربعة اشباه جزر . انعكس نمو سكان مدينة العمارة على توسع رقعتها المبنية التي وصلت الى ١٠٨٢ هكتار عام ١٩٨٣ مارة بثلاث مراحل ، الاولى (١٨٦١-١٩٥٠) والثانية (١٩٥٠-١٩٧٠) والثالثة (بعد عام ١٩٨٣) .

لقد أهلها موقعها المركزي وسط اقليم زراعي واسع ، والذي ازدادت مركزيته ، بتطور وسائل النقل وزيادة عدد الطرق الرابطة وتحسين نوعيتها ، وبتوجيه من التخطيط المعاصر حيث وزعت مزيد من الاراضي السكنية ونظمت استعمالات الارض وارتفعت الاستثمارات الموظفة في مجال الخدمات المجتمعية والتحتية للمدينة^(٢٢) .

ومارست مدينة السليمانية عملية النمو الواسع والسريع في عدد السكان والمساحة المعمورة . اذ ارتفع عدد السكان من ٤٣٠١٤ نسمة عام ١٩٤٧ الى ١٧٥٤١٣ نسمة عام ١٩٧٧ وبمعدل نمو زاد عن ٦.٦٪/ بعد عام ١٩٦٥ . ان استمرار توسع مدينة السليمانية هو الذي دفع تصميمها الاساسي المعد عام ١٩٨١ الى جعل مساحتها ٢٩٧٩ هكتارا . تفاعلت جملة عوامل وراء توسع مدينة السليمانية منها عملية التصنيع ، كما تمت الاشارة اليه ، حيث اقيمت بعض من اكبر المنشآت الصناعية في القطر مثل معامل السيكاير والسمنت والسكر ، مما وفر مزيدا من فرص العمل التي جذبت اعدادا متزايدة من المهاجرين . وقد ساعد على

١٧- وزارة التخطيط ، دائرة التخطيط والهندسة ، قصبة الشنافية ،
ذلك تطور طرق النقل والمواصلات ورفع مرتبة المدينة الاداري . كما ان
المدينة اصبحت عقدة مواصلات تتفرع منها خمسة طرق تتباين في اهميتها،
هي الطرق المؤدية الى كركوك - بغداد والى دوكان كويسنجق - اربيل، والى
دوكان - قلعة دزه - رانيه والى حلبجة - بنجوين - جوارتا . ان ذلك قد
عزز مكانة السليمانية الوظيفي لتوسع اقليمها التابع داخل وخارج
المحافظة (٣٣) .

اتجاهات نمو المدن الحديثة :

ان لاستيعاب اتجاهات نمو المدن الجديدة وخاصة المتوسعة منها
أهمية بالغة ، ذلك ان تأثيراتها الاقليمية تزداد وتقوى ، مما يؤثر بالنتيجة
على التشكيل النهائي لهذه المدن . وبالامكان معرفة اتجاهات النمو من
خلال متابعة اثر عوامله المتمثلة بمحاور ونوى النمو وعامل التخطيط وبما
تسهله او تعرقله مواصفات الموضع .

ان اهم محور من المحاور التي تؤثر وتحدد وتجذب النمو هي طرق
المواصلات وخاصة الرئيسية منها ، ففي حالة العمارة مثلاً امتد التوسع
العمراني جنوباً والى مسافة ٦ كم وبعرض ٤ كم ، مقارنة مع اتجاه الشمال حيث
امتد العمران مسافة ٢٥ كم . ان الشوارع الفرعية المتفرعة من مراكز المدن
الجديدة هي الاخرى تعمل على جذب استعمالات الارض ووحداتها العمرانية .
تنعكس أهمية طرق المواصلات ليس على التركيب الخارجي لمدينة الدراسة بل
حتى على بنيتها الداخلية . ولا بد من التوضيح هنا بأن هناك تبايناً في درجة
التأثير - رغم أهميته في كل الاحوال - من مدينة الى اخرى ومن شارع الى اخر
داخل المدينة الواحدة ، مما له علاقة بطبيعة موقع الشارع وأهميته الوظيفية .

تشمل الشوارع في مدن الدراسة الشرايين التي توفر عناصر الحياة
للاستعمالات المختلفة التي تجذبها ومن ثم للتشكيل العمراني للمدينة .

يحدث التوسع المرافق لتطور انظمة الشوارع بصيغة تتواءم ومراحل النمو التي تم التطرق اليها . ان الدلائل تشير الى ان ماجرى في حالة بغداد سيجري في المدن الحديثة وخاصة الكبيرة منها ، حيث يستمر النمو مستقطبا بالشوارع الرئيسة المتجهة الى جهات اقاليم تلك المدن ووفق تتابع زمني تتفاعل فيه الوظيفة بالشكل (٣٤) .

وبما ان غالبية المدن الحديثة مدن نهريّة ، فإن للسحور النهري اثره على نمط النمو الذي كثيرا مايكون شريطيا او مستطيلا او مركبا من النظام المستطيل والشعاعي او شبه دائري ، وفي غالبية هذه المدن فقد ادت الطريق المتجه نحو العاصمة ومراكز المحافظات الاقرب دوره في تشكيل نمو المدينة المتوسع ، الذي يتوقع له الاستمرار ، وخاصة في حالة المدن الكبيرة كما تشير كل الدلائل الى ذلك ، حيث ستعلق مدن مثل الرمادي والسليمانية والكوت .

وادت بعض النوى التي تقع خارج المدن الحديثة وتؤدي دورها في جذب النمو . كأن تكون مؤسسات صناعية كما في السليمانية والرمادي والكوت . أو مؤسسات تعليمية مثل المعهد التكنولوجي في العمارة . يضاف الى ذلك محاور المجاري المائية والتي يكون نهرا دجلة والفرات في مقدمتها ، حيث تقع عليها أغلب المدن الحديثة وفي المواقع التي يسهل عبورها ، وان مدن الرمادي والكوت والديوانية والعمارة تشهد باستمرار التوسع مع امتداد النهر سواء على جانب واحد ام جانبيين . ذلك ان النهر يؤدي دور الشارع الشرياني الذي تحاول كل مدينة ان تطل عليه .

ان التوسع خارج المدينة قد يأخذ صفة انتقالية بين الحضر والريف ، او قد يأخذ شكل انطقة حواف تستقطب استعمالات ارض يهملها توفير مساحات واسعة من الارض وفي مواقع هامشية (٣٥) .

تدل المؤشرات ان نمو مدن الدراسة سيستمر ، وان كان بدرجات متباينة ، وبعمليات الزحف او القفز او التتابع وملء الفراغ ، وقد يأخذ ذلك صيغة الاشرطة او الشكل النجمي او الخطي او الدائري وشبه الدائري . ويسهم في تشكيل ذلك بصيغة او اخرى عامل التخطيط وخاصة في المرحلة المعاصرة من نمو المدن الجديدة حيث انه يرسم توجهات النمو ومحاورها وذلك بعد استيعاب واقع حال المدن ومسارات توزيع استعمالات الارض فيها وتفاعل المتغيرات .

ذلك ان التصميم الاساسية التي وضعت للمدن الجديدة حاولت أحيانا ان تستوعب الانتماء والابعاد الاقليمية لكل مدينة ، مما يضمن لكل استعمال ارض ما تحتاج اليه من اراض يغطيها في مراحل التصميم الاساسي المختلفة ، ويستند التصميم الاساسي في ذلك على توقعات لنمو السكان في مراحل التصميم ، وكذلك تقديرات المساحات المطلوبة لكل استعمال من استعمالات الارض والخدمات المطلوبة على ضوء نمو السكان المتوقع والتغير في مستوياتهم الاجتماعية - الاقتصادية ، وفي كل ذلك فانه يؤكد على ضمان الموازنة المكانية في التوزيع . وتؤشر اغلب التصميم الاساسية المساحات المطلوبة الى التوسع المرتقب او المرغوب، الامر الذي يدعو الى تعديل الحدود البلدية وتوسيعها انسجاما مع ذلك .

وبذلك تكون اتجاهات النمو في المرحلة المعاصرة موجهة مقننة وبحدود معروفة مقارنة مع النمو غير الموجه الذي كانت تمارسه المدن سابقا وخاصة في المرحلة الاولى .

وفي كل ذلك يكون للجانب الطبيعي اثره على صيغ توجه نمو المدن ، ذلك أن اغلب مدن هذه المرحلة جاءت وليدة بيئتها الطبيعية ، اي الموضع والموقع ، اذ لا يمكن ان يفهم أي من المتغيرين من دون استيعاب الثاني .

ان كل مايصيب الموضع والموقع من عوامل سلبية مثل الفيضانات او الاهمال تبعا لسعة العلاقات والظروف السياسية والاقتصادية او الاهمال... الخ
ينعكس على المدينة * وبالعكس فكلما تطورت المدن وازدهرت تطورت مواضعها ومواقعها *

لقد أسهمت مواضع هذه المدن بتشكيل نسيجها العمراني الذي جاء الاول للمهاجرين لهذه المستقرات البشرية الحضرية وكذلك الحيز الذي يجد فيه سكان الاقليم ما يطلبونه من سلع وخدمات ، في وقت يوفر فيه الاقليم حاجة المدن من الانتاج^(٣٦) الحيواني والنباتي يضاف الى ذلك ان الاقاليم هي الحيز الذي نمت فيه وتوسعت هذه المدن وتستثمر كذلك ، مما ينبغي ان يؤخذ بنظر الاعتبار من قبل اي ممارسة تخطيطية على مستواها القومي والاقليمي والمحلي بما فيه التصاميم الاساسية *

ملحق رقم (١)

المدن الحديثة حسب المراحل

مدن المرحلة الاولى (١٩٢٠ - ١٩٧٣) :

- ١ - صلاح الدين
- ٢ - عين زالة
- ٣ - ربيعة
- ٤ - البيجي
- ٥ - عكيكة
- ٦ - الفيصلية
- ٧ - الزبير
- ٨ - القادسية
- ٩ - حصيبة
- ١٠ - البصية
- ١١ - الشبيكة
- ١٢ - النخيب
- ١٣ - الرطبة
- ١٤ - السلطان

مدن المرحلة الثانية (بعد ١٩٧٣) :

- ١ - عنه الجديدة *
- ٢ - العبيدي
- ٣ - الحباية *

- الهوامش -

- * ان هذه المدن تمثل اهم مدن المرحلة .
- ** تمثل هذه المستقرات الحضرية اهم مدن المرحلة .
- ١ - L. Munford, The City in History, Penguin Books London P. 2.
- ٢ - وزارة البلديات مديرية التخطيط والهندسة العامة ، خان بني سعد ، دراسة (٢٦) ، ١٩٧٤ .
- ٣ - د . جمال حمدان (١٩٦٤) المصدر نفسه ، ص ٢١٣ - ٢١٤ .
- ٤ - جمال حمدان (١٩٦٤) المدينة العربية ، القاهرة ، ص ٦٢ - ٦٣ .
- ٥ - Hassan Mahmood Ali, Akashat Growth Pole Theory Development, A Thesis Submitted to the Centre for Urban and Regional Planning of the University of Baghdad, Baghdad p. 141.
- ٦ - M.J. Moseley, Growth Spatial Planning, Oxford, 1974 pp.3-13.
- ٧ - المؤسسة العامة للاسكان ، دائرة التصميم والدراسات ، عنه الجديدة ، تقرير بدون تاريخ .
- ٨ - سعد عبدالرزاق القيسي ، مدينة الحبانية السياحية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مركز التخطيط الحضري والاقليمي ، جامعة بغداد ، ١٩٨٣ . ص ٧٢ - ٩٥ .
- ٩ - وزارة الري ، مسودة التقرير النهائي ، تخطيط إقليم أعالي الفرات وإعادة اسكان اهالي خزان حديثة (القادسية) ، بغداد ، ١٩٧٩ ، ص ٧٩ - ٨٠ .
- ١٠ - Hassan Mahmood Ali, Op.cit.
- ١١ - د . عبدالرزاق عباس ، جغرافية المدن ، بغداد ، ١٩٧٧ ، ص ٣٢٢ - ٣٢٣ .
- ١٢ - Doxiadis Associates International Group S.A., Consultants on Development and Ekistics, Dox, TRA. GA. 151.
- ١٣ - التعداد العام لسكان العراق ، ١٩٧٧ ، د . عبدالرزاق عباس (١٩٧٣) المصدر نفسه ، ص ٧٢ - ٧٣ .
- ١٤ - خضير عبدالعباس سبع الزبيدي ، دور العوامل الاجتماعية في عملية التوسع الحضري ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مركز التخطيط الحضري والاقليمي ، جامعة بغداد ، ١٩٨٤ ، ص ٦٧ - ٦٨ .

- ١٥- حسن كشاش الجنابي ، الوظيفة السكنية لمدينة الرمادي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الجغرافية ، كلية الاداب / جامعة بغداد ، ص ٥٦ - ١٠٨ .
- ١٦- فؤاد قادر احمد ، التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية للمناطق الصناعية ضمن النسيج الحضري في مدينة السليمانية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مركز التخطيط الحضري والاقليمي ، جامعة بغداد ، ١٩٨٨ ، ص ٤٦ .
- ١٧- وزارة التخطيط ، هيئة التخطيط العمراني ، مدينة السماوة ، ١٩٧٩ .
- ١٨- خضير عبدالعباس سبع الدجيلي ، المصدر نفسه ، ص ٧٣ .
- ١٩- J. J. Palen, The Urban World, New York, 1975 pp. 36-37.
- ٢٠- فؤاد قادر احمد ، المصدر نفسه ، ص ١ - ٥ .
- ٢١- فؤاد قادر احمد ، المصدر نفسه ، ص ٢٢ - ٣٢ ، ٥١ ، ٧٧ .
- ٢٢- خليل حسن الزركاني ، تحليل التوزيع المكاني للصناعات النسيجية في العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مركز التخطيط الحضري والاقليمي ، جامعة بغداد ، ١٩٨٦ ص ١١٢ - ١١٥ ، ١٨٠ - ١٩٤ .
- ٢٣- خضير عبدالعباس سبع الزبيدي ، المصدر نفسه ، ص ٩٥ .
- ٢٤- سلمان حميد الكبيسي ، المصدر نفسه ، ص ١١ .
- ٢٥- د . عادل عبدالله خطاب ، اختيار وتخطيط المناطق الصناعية في المدن . مجلة كلية الاداب ، العدد ، ١٤ ، بغداد ، ١٩٧٩ ص ٥٥ - ٥٦ ، د . مظفر علي الجابري ، التخطيط الحضري ، ج ١ ، ط ١ ، الموصل ، ١٩٨٦ ، ص ٣٢١ .
- ٢٦- طالب محمود جاسم ، الاهمية الاجتماعية - الاقتصادية للصناعات الريفية في تخطيط التنمية الريفية المتكاملة في ريف قضاء الصويرة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مركز التخطيط الحضري والاقليمي ، جامعة بغداد ، ١٩٨٦ ، وزارة التخطيط ، هيئة التخطيط العمراني ، مدينة السماوة ، المصدر نفسه .
- ٢٧- خضير عبدالعباس سبع الزبيدي ، المصدر نفسه ص ١٠٠ .
- ٢٨- خضير عبدالعباس سبع الزبيدي ، المصدر نفسه ، ص ١٠٩ - ١١٠ .
- ٢٩- خليل حسن الزركاني ، المصدر نفسه ص ١٩٢ .
- ٣٠- وزارة التخطيط ، دائرة التخطيط والهندسة ، قصبة المجر الكبير ، ١٩٧٨ .

- ٣١- وزارة التخطيط ، هيئة التخطيط العمراني ، مدينة السماوة ، ١٩٧٩ (المصدر نفسه) .
- ٣٢- صفاء جاسم الدليمي ، متطلبات تخطيط المنطقة المركزية ضمن التصميم الاساسي لمدينة الديوانية وامكانية تطويرها ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مركز التخطيط الحضري والاقليمي ، جامعة بغداد ، ١٩٨٥ ، ص ٤٣ .
- ٣٣- راجع د . خالص الاشعب ، د . صباح محمود ، مورفولوجية المدينة ، بغداد ، ١٩٨٠ ، د . خالص الاشعب ، المدينة العربية ، بغداد ، ١٩٨٢ ، د . خالص الاشعب ، مدينة بغداد ، بغداد ، ١٩٨١ .
- ٣٤- صفاء جاسم الدليمي ، المصدر نفسه ، ص ٣٠ - ٥٠ .
- ٣٥- حسن كشاش الجنابي ، المصدر نفسه ص ٣١ - ٥٥ ، ٥٦ - ٩٤ - ١٠٨ .
- ٣٦- خضير عبدالعباس سبع الزبيدي ، المصدر نفسه ، ص ٥٦ - ٦٤ ، ٦٧ - ٦٨ ، ١٠٤ ، ١٠٦ .

الفصل الثالث

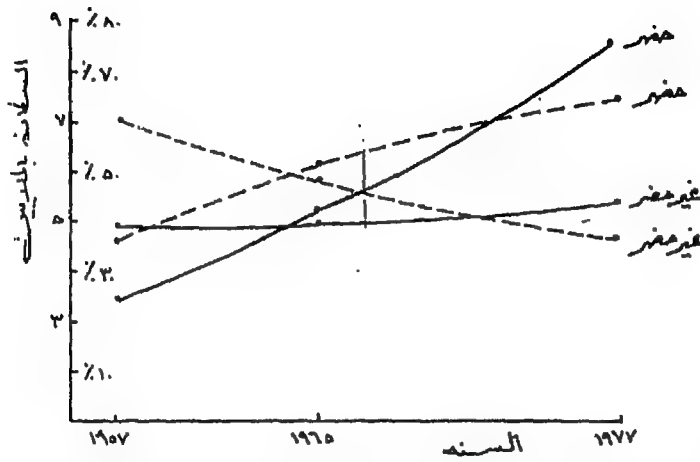
مظاهر النمو الحضري المعاصر في العراق

الدكتور خالص الاشعب

جامعة بغداد

ان العراق هو مهد الحضرة ، اذ تزامنت حضارته مع عملية الحضرة التي عبر عنها بظهور اقدم المستقرات البشرية الحضرية في العالم والتي كانت تمدها المستقرات البشرية غير الحضرية بالمعين البشري الذي يزيد من عملية النمو الحضري . وباتتقاليهم نحو المستقرات الحضرية ، فانهم سيفارسون انشطة لا ترتبط بانتاج الغلة من الارض (الزراعة) مما كان السبب لظهور طلائع المدن في العراق ، وربما منذ الالف السادس قبل الميلاد حيث توفر فيض من الانتاج الزراعي باستطاعه اعالة اعداد من السكان تتركز في المدن لتمارس انشطة وفعاليات حضرية^(١) . ان للنمو الحضري المعاصر في العراق خصوصيته ضمن عملية الحضرة الجارية في الوطن العربي والعالم ومن ابرز معالم هذه الخصوصية حدائته وسرعته وارتفاع وتيرته ومن ثم حجمه وكونه متقدما على عملية التصنيع^(٢) ، مما يتطلب تسريع وزيادة

شمولية التنمية المكانية التي بدأها العراق ، وخاصة منذ سبعينات هذا القرن لتحقيق الموازنة المكانية في مجال توزيع السكان على مستقراتهم البشرية (الحضرية وغير الحضرية) وتنمية البنى الاقتصادية لهذه المستقرات ، وذلك باستيعاب واع لامكانيات وحدة الارض وخصوصيتها ايضا ، ضمن مسيرة التحضر المعاصرة في العراق . اذ قد يكون التركيز على النشاط الصناعي في منطقة امرا محبذا ومبررا ولا يكون كذلك في منطقة اخرى ، الامر الذي يبرر الدعوة بان مسيرة التحضر التي نريدها موجهة لا تكون بالضرورة نسخة اخرى لممارسة قام بها اي بلد مهما كانت درجة تطوره . بالرغم من ان عدد سكان العراق عام ١٩٧٧ ارتفع عما كان عليه عام ١٩٤٧ بأكثر من (٢٥٥) مرة وبمعدل مرتين للنمو السكاني السنوي الذبلغ (٣٣٪) سنويا وهو معدل عال مقارنة مع معدلات النمو في العالم، فان معدل النمو السنوي للسكان الحضر قد فاق ذلك كثيرا حيث كان حوالي (٦٪) مما يشكل زيادة تقارب ضعفي معدل النمو في مصر للفترة من ١٩٧٠ - ١٩٨٢^(٣) . لقد جاء النمو الحضري المعاصر هذا على حساب تراجع نسب السكان غير الحضر ، فبينما كانت نسبة السكان الحضر عام ١٩٤٧ اقل من (٢٩٪) من مجموع سكان العراق ، ارتفعت الى (٣٥٪) عام ١٩٥٧ والى حوالي (٥٠٪) عام ١٩٦٥ لتصبح حوالي (٦٤٪) عام ١٩٧٧ .



شكل (١٢) ——— نمو السكان في العراق بين ١٩٥٧ - ١٩٧٧
 ---- النسبة المئوية للسكان الحضر وغير الحضر بين ١٩٥٧ - ١٩٧٧

ان ذلك لا يعني ان السكان غير الحضر هم في حالة ثبات ، اذ انهم في حالة نمو ايضا + لقد تضاعف عدد السكان الحضر بين ١٩٥٧ و ١٩٧٧ اكثر من ٣ مرات ^(٤) استقطبت منه بغداد اكثر من (٥٠٪) من مجوع السكان الحضر + ان المدن سيما الكبيرة منها تمتص دوما اغلب هذه الزيادات ، وبذلك تكون الهجرة الكبيرة والسريعة (النمو الميكانيكي) عاملا فاعلا في النمو الحضري المعاصر في العراق ، هذا بغض النظر عن اسباب الهجرة التي تقع ضمن عوامل الدفع والجذب +

تستقطب محافظات بغداد والبصرة ونيوى اكبر نسبة من السكان الحضر ، الظاهرة التي تنامت بعد خمسينات هذا القرن بسبب تفاعل جملة عوامل ستناقش في فصل آخر من هذا الكتاب + جاء هذا الاستقطاب مبكرا وثابتا في اتجاهه مقارنة مع النمو الحضري في محافظات اخرى تأخر فيها هذا النمو الذي لم يكن ثابتا في وتأثر

زيادته . وتجدر الإشارة هنا الى انه بالرغم من قصر عمر التحضر المعاصر في العراق فان توقيت الوصول اليه يتباين من محافظة الى اخرى لاسباب تتعلق بتفاصيل خصوصية كل منها . بكرت محافظة التأميم و كربلاء والنجف فزادت نسبة السكان الحضر فيها على السكان غير الحضر منذ عام ١٩٤٧ وذلك على ضوء البنية الوظيفية لكل منهما، هذا مقارنة مع محافظة بغداد التي التحقت بهذه الفئة من المحافظات عام ١٩٥٧ ، والسبب وراء ذلك ما اسبغته عليها الصفة العاصمية ومزاياها متفاعلة مع عوامل طاردة في مناطق معينة اخرى . اما البصرة فلم تنتظم الى هذه المجموعة الا عام ١٩٦٥ وقد اهلها لذلك كونها الميناء الرئيس للقطر . وقد تأخرت محافظات اربيل والبوعل والانباء الى عام ١٩٧٧ لكي ترتفع فيها نسبة الحضر على غير الحضر مقارنة مع المحافظات العشر الباقية التي مازالت نسبة السكان غير الحضر متفوقة عام ١٩٧٧ على نسبة السكان الحضر وان كانت المؤشرات تدل على انها في الطريق الى تغير هذه النسبة لصالح نسبة الحضر .

وتجدر الإشارة هنا الى امكانية ايجاد فئات لمحافظة القطر حسب درجة تحضر كل منها ، حيث سيظهر ان فئات قليلة التحضر اقل من (٣٠٪) من مجموع سكانها من الحضر ومتوسطة التحضر بين (٣٠٪ - ٥٠٪) من مجموع سكان كل منها حضر . وعالية التحضر حيث يزيد نسبة السكان الحضر على (٥٠٪) من المجموع . ومن خصوصية النمو الحضري المعاصر في العراق ايضا ثبوت الاتجاه عموما في المحافظات كافة نحو ارتفاع نسبة السكان الحضر مقارنة مع تذبذب واضح في توجه نمو السكان غير الحضر وان كان بمجمله يميل الى الهبوط كما في محافظات الانبار ودهوك واربييل وواسط وميسان والبصرة والقادسية والنجف .

ان المصدر الرئيس للتحضر على مستوى القطر ، هو الفيض السكاني المتواجد في الريف والذي تستقطبه بالدرجة الرئيسة بغداد ومنذ خمسينات

هذا القرن ودون اي تراجع ، حيث استقطبت بغداد عام ١٩٧٧ اكثر من (٥٠ ٪) من حجم الهجرة الداخلية في القطر ، تليها في ذلك محافظات البصرة فالتأميم فأربيل فكربلاء ، يقابل ذلك الهجرة الطاردة التي تحدث في المحافظات الاخرى والتي تنصدرها ميسان فذي قار فديالى وهكذا . وان مثل هذا التوجه نحو المستقرات الحضرية الرئيسة هو الذي يفسر استحواذ مدن بغداد والبصرة وبنوي والتأميم على اكثر من (٦٠ ٪) من مجموع السكان الحضريين^(٥) .

ومما سبق يظهر ان لعملية النمو الحضري المعاصر في العراق دورة لم تكتمل بعد ، امتدت المرحلة الاولى منها حتى منتصف الخمسينات وكانت نسبة السكان الحضريين بحدود الثلث من مجموع السكان . اما المرحلة الثانية وهي مرحلة النمو فقد انتهت عند منتصف الستينات ، حيث وصلت نسبة السكان الحضريين الى النصف من مجموع سكان القطر ، ليدخل العراق مرحلة تحضره الثالثة التي اتصفت بالسرعة الكبيرة والحجم الكبير ، حيث زيادة معدل نمو السكان الحضريين على معدل نمو السكان العام مما جعل نسبة السكان الحضريين عند ثلثي مجموع السكان عام ١٩٧٧ تقريبا . واستمرت النسبة بالارتفاع لتصل الى (٧٤ ٪) حاليا . وان الدلائل تشير الى استمرار ظاهرة النمو الحضري وبما يحقق تكاملها ربما في نهاية القرن ان ذلك يعني ان عملية التحضر المعاصرة في العراق لازالت جارية وان التفاوت بين عدد كل مرحلة يعود الى اكثر من متغايير اجتماعي - اقتصادي اي حضاري . وتجدر الاشارة هنا الى دراسات صنفت الاقطار حسب درجة تحضرها وخصوصية هذا التحضر ، الى اربع مراحل مثلت الرابعة منها كل من تشيلي والولايات المتحدة الامريكية . يتصف مجتمع الاولى بالحضرية المتعلقة (المتروبولية) غير المتوازنة مقارنة مع مجتمع الثانية الحضري المتعلق (المتروبولي)^(٦) .

وبالامكان هنا الاستدلال على خصوصية كل مرحلة من عدد المدن من فئات معينة . فقد كان عدد المدن من فئة (٥٠٠٠) نسمة فأكثر (٤٩) مدينة

لترتفع الى (٦٦) مدينة عام ١٩٥٧ و الى (٩٣) مدينة عام ١٩٦٥ وبلغت (١٣٤) مدينة عام ١٩٧٧^(٧) . وتجدر الاشارة هنا الى وجود تباين بين المحافظات في خط البداية الزمنية والنهاية نتيجة اخصوصية التطور في كل محافظة . ومن اجل ملاحظة التباين المكاني في درجة التحضر في محافظات العراق يمكن ملاحظة ثلاثة اصناف، المحافظات عالية التحضر وهي التي تزيد فيها نسبة التحضر على (٥٠ ٪) مجموع سكانها متمثلة بمحافظات البصرة والنجف و كربلاء وبغداد والانباء والتأميم واربيل ونيوى مشكلة نسبة قدرها (٤٤٫٤ ٪) من مجموع محافظات القطر . وصنف ثان متمثل بالمحافظات التي تتراوح نسبة التحضر في كل منها بين (٣٠ ٪ - ٥٠ ٪) شاملة محافظات المثنى والقادسية وواسط وبابل وديالى وصلاح الدين والسليمانية ودهوك وميسان وبنسبة قدرها (٥٠ ٪) من مجموع محافظات القطر . اما الصنف الثالث فهو منخفض في درجة تحضره حيث تقل عن (٣٠ ٪) من مجموع سكانها واقتصر هذا الصنف على محافظة واحدة هي محافظة ذي قار وكما يوضحها الجدول رقم (١) الذي يقدم صورة لا تخلو من تفصيل عن التشكيلة الحضرية وتباين عناصرها على المحافظات . وتجدر الاشارة هنا الى ان عدد المحافظات في كل صنف قابل للتغير من سنة لآخرى على ضوء وتيرة وحجم النمو الحضري في كل منها والذي يتصف بعدم الثبات .

جدول رقم (١)
عدد سكان المحافظات والسكان الحضري وسكان المدن من فئة أكثر من ٢٠٠٠ نسمة . ونسب كل منها الى مجموع السكان ونسبة سكان المدن أكثر من ٢٠٠٠ نسمة من السكان الحضري لعام ١٩٧٧ .

ت	المحافظة	مجموع السكان	مجموع السكان الحضري	عدد المدن	عدد المدن من فئة أكثر من ٢٠٠٠	% من فاكتر من مجموع السكان	% من فاكتر من مجموع سكان المدن أكثر السكان	% المدن
١ -	البحرّة	١٠٠٠٨١٢٦	٨٠٠٤٤٤	١٧	١٦	٧٩,٣	٦٥,١	٨٢,١
٢ -	ميسان	٣٧٢٥٧٥	١٦٥٧٨٢	١٤	٩	٤٤,٤	٢٨,٥	٦٤,١
٣ -	ذي قار	٦٢٢٩٧٩	٢٤٧٣٢٣	١٩	١٥	٢٦,٢	٢٦,٢	٦٦,١
٤ -	الثنى	٢١٥٦٣٧	١٧٨١٤	١١	٣	٤٠,٧	٥٧,٦٩	٦٥,١
٥ -	القادسية	٤٢٣٠٠٦	١٩٥٦١٩	١٥	٩	٤٦,٢	٢١,٦	٦٨,٤
٦ -	واسط	٤١٥١٤٠	١٨٣٦٧٢	١٨	٩	٤٤,٢	٢٨,٨	٦٥,٢
٧ -	النجف	٣٨٩٦٨٠	٢٦٤٠٣٣	٩	٥	٦٧,٧	٥٩,٩	٨٨,٤
٨ -	كربلاء	٢٦٩٨٢٢	١٧٠٢١٠	٩	٢	٦٣	٥٩,٧	٩٤,٦
٩ -	بابل	٥٩٢٠١٦	٢٨٨١٨٢	١٥	١٢	٤٨,٦	٢٥,٧	٧٣,٢
١٠ -	بغداد	٣١٣٩٧٠	٢٩٢٠٠٧٢	٨	٥	٩٣	٩١,٢	٩٢,٤
١١ -	الأنبار	٤٦٦٠٥٩	٢٥٥٦٥٤	١٨	١٣	٥٤,٨	٣٧,٦	٦٨,٥
١٢ -	ديالى	٥٨٧٧٥٤	٢٤٢٠٥٤	٢٣	١٣	٤١,١	٢١,٤	٥٢,٠
١٣ -	صلاح الدين	٣٦٣٨١٩	١٧٥٧٨٧	١٨	١٢	٤٨,٣	٢٣,٢	٤٨,٣
١٤ -	النائيم	٤٩٥٤٢٥	٢٤٧٤٣٧	١١	٦	٧٠,١	٦٢,٠	٨٨,٤
١٥ -	اربيل	٥٤١٤٥٦	٢٨٧٩٥٦	٢٢	١٤	٥٣,١	٣٥,٧	٦٧,٢
١٦ -	السليمانية	٦٩٠٥٥٧	٢٢٥٦٠٢	٢٢	١٥	٤٧,١	٢٨,٦	٦٠,٧
١٧ -	نينوى	١٠٥٦٧١	٥٩٨٨١٢	٣٣	١٥	٥٤,١	٤٤,٠	٨١,٣
١٨ -	دهوك	٢٥٠٥٧٠	١٠٧٤٠٤	١٣	٧	٤٢,٨	٢٨,١	٦٥,٦
المجموع		١٢٠٠٠٤٩٧	٧٦٥١٣٣٩	٣٠٥	١٨٠	٦٣,٧	٥٢,٩	٨٣,٠

المصدر :- تعداد السكان لعام ١٩٧٧

يظهر من الجدول اعلاه حقائق عن التحضر المعاصر في العراق ، منها ان نسبة التحضر على مستوى القطر قاربت (٦٤٪) عام ١٩٧٧ وهي نسبة متقدمة جدا مما كانت عليه في سني التعدادات كما تمت الاشارة .

ان الخصوصية في هذه المسيرة هو تزايد الدلالة الحجيية لنسب التحضر مع حداثة التعداد . توزع سكان الحضر على (٣٠٥) مستقرة بشرية حضرية (١٣٤) منها اي حوالي (٤٤٪) منها بسكان يزيد عن (٥٠٠٠) نسمة لكل منها و (١٨٠) منها اي (٤٩٪) منها بنفوس اكثر من (٣٠٠٠) نسمة لكل منها . كما يظهر الجدول حقيقة مهمة هي ان عدد مدن كل محافظة لا يرتبط ايجابيا بالضرورة مع نسبة التحضر فيها . اذ يحدث العكس احيانا ، مثال ذلك انه في الوقت الذي بلغت فيه نسبة مدن محافظة ذي قار من مجموع مدن العراق بكل مراتبها (٦٢٪) لم تصل نسبة التحضر فيها سوى (٢٦٫٢٪) وهي اقل نسبة بين محافظات القطر . وبالمقابل فينما لم تبلغ نسبة مدن بغداد سوى (٢٦٪) من مجموع مدن العراق بلغت نسبة التحضر فيها (٩٣٪) مما يسكن اعتبارها عالية التحضر جدا بسبب الصفة العاصمية لمركزها . والامر ذاته يتكرر في اكثر من حالة ، منها مثلاله بينما بلغ عدد مدن نينوى (٣٣) مدينة ونسبة تحضر قدرها (٥٤٫١٪) وصلت نسبة التحضر الى (٦٧٫٧٪) في محافظة النجف ويسكنون تسعة مدن فقط . كما تسحب هذه الصفة من التباين على العلاقة بين عدد المدن من فئة (٣٠٠٠) نسمة فأكثر ونسب التحضر في المحافظات ، مما يفسر توزيع التوجه العام نحو المراكز الحضرية الى محافظات معينة تستوعق مراكزها بكل عناصر الجذب مثل البصرة والنجف وبغداد وكربلاء والتأميم . واذا ما حسبت نسب التحضر باعتماد المدن ذات الـ (٣٠٠٠) نسمة فأكثر وقورنت بنسب التحضر مقاسة بسكنى المدن كافة ، بما فيها التي يقل عدد سكان كل منها عن (٣٠٠٠) نسمة وعددها (١٢٥) مدينة . فسيظهر ان اقل المحافظات تأثرا هي محافظة بغداد حيث

وجود العاصمة بكل مزاياها، مقارنة مع أكثرها تأثيراً وهي محافظتي صلاح الدين وديالى ، مما يدل على ان الموازنة المكانية في توزيع السكان فيهما كانت السبب في ذلك . اما محافظة كربلاء فلم تتأثر هي الاخرى حيث بقيت نسبة السكان الحضر مرتفعة مما يدل على صغر حجوم سبع منها ما لم يؤثر على النسبة .

اضافة الى ذلك يظهر الجدول ان اكثر من (٨٣٪) من السكان الحضر يعيشون في مدن من فئة الـ (٣٠٠٠) نسمة فأكثر ، هذا الى جانب حقيقة اخرى هي تفوق اربع محافظات في نسب تحضرها على المعدل العام وهي محافظات البصرة والنجف وبغداد والتأميم في حين تتدرج نسب البقية بين (٢٦,٢٪) لمحافظة ذي قار الى (٦,٣٪) في محافظة كربلاء .

شبكة المدن : -

ان من يستقرى تاريخ شبكة المدن في العراق ستظهر له حقيقة تابعة من عضويتها وعضوية كل مدينة من مدنها ، تتمثل بعدم ثبوت او جماد الانماط التوزيعية ورتب كل منها ، شأنها في ذلك شأن درجات التحضر على مستوى المحافظات التي لم تكن ثابتة قط ولا يمكن ان تكون كذلك . لقد نمت مدن متقدمة في مراتبها وحافظت اخرى وتدهورت فئة ثالثة او حتى ليختفي بعضها الآخر . وباستثناء العاصمة بغداد فقد تبادلت بعض المدن مواقعها لاسباب تتعلق بجملة متغيرات طبيعية اجتماعية - اقتصادية - تقنية سواء كان ذلك تلقائياً (عفويا) ام بتخطيط مسبق شامل او جزئي^(٨) . وسترکز المعالجة هنا على ظاهرتين بالغتي الاهمية هي ظاهرة المدينة الرئيسة ونظام مراتب المدن وعلاقتها بالحجم مما اعطى شبكية المدن في العراق صيغتها المعاصرة .

ظاهرة المدينة الرئيسة : -

رافقت عملية التحضر المعاصرة في العراق ظاهرة تنامي وزن واهمية مدينة واحدة واخرى ثانية او ثالثة يليانها ، شأن العراق في ذلك شأن اغلبية

اقتصاد الوطن العربي والعديد من دول العالم النامي والمتطور على حد سواء ، وان كان لكل قطر خصوصيته في مسيرة التحضر^(٩) وبذلك لا تتفق مع ما جاء في بعض الدراسات التي ربطت الهرمية المنتظمة لشبكية المدن بالدول المتقدمة المتطورة^(١٠) . هناك علاقة جدلية وإيجابية بين حجم المدينة وتنوع ومستوى الأنشطة والخدمات التي تقدم منها لسكانها وسكان أقاليمها (أساسية) الأمر الذي قد يساعد على تفسير ظاهرة تنامي رئاسة المدينة^(١١) . ويغلب أن تحدث الرئاسة على حساب مدن أخرى بصيغة مباشرة أو غير مباشرة . لذا بدأ العراق محاولاته الجادة لمعالجتها ومنذ بداية السبعينات ، عن طريق موازنة التنمية المكانية التي اعتمدها بمستوياتها القومية والإقليمية والمحلية مما تأتي إليه هذه الدراسة لاحقاً .

ينبغي على العاصمة أن تتبوأ لأسباب تاريخية ، ووظيفية ، ووطنية مرتبة المدينة الرئيسية كما في العراق . إلا أن ذلك لا يحاول دون تسنم مدن أخرى هذه الصفة بالنسبة لمحافظةها وكما يظهرها الجدول رقم (٢) وهنا لابد من الإشارة إلى أنه بالرغم من أهمية معرفة تأثير ظاهرة الرئاسة على شبكية مدن العراق فإنها لا تخلو من جوانب تضليلية حيث ضخامة الهوة الفاصلة بين حجم المدينة الرئيسية والمدينة الصغرى في غالب الحالات ، مما سيناقش عند معالجة مراتب المدن ليخدم عملية تحقيق الموازنة المكانية الهدف الرئيس للتنمية في العراق .

جدول رقم (٢)
درجة الخامسة ضمن فئة المدن (٥٠٠٠) نسمة فأكثر في محافظات القطر عام ١٩٧٧

١	٢	٣	٤	٥
المحافظة	سكان المدينة الكبيرة	المدينة	سكان المدينة الصغيرة	٥
١ - البصرة	٤٥٢١٠٢	البصرة	٧٢٨٥	البویر
٢ - ميسان	١٠٦٣٤٨	العمارة	٥٠٤٥	الکحلأء
٣ - ذي قار	١٠١٢٥٦	الناصرية	٥١٤١	الدوایة
٤ - المثنى	٥٧١٦٩	السماوة	٧٩٦٥	الحضر
٥ - القادسية	١١٣١٨٣	الديوانية	٥٠٢٢	الدير
٦ - واسط	٥٤٨٩٣	الکوت	١٢٥٣٠	المریزيه
٧ - النجف	١٨٦٤٧٩	النجف	٥٤٥٠	الحرة
٨ - كربلاء	١٣٩٧٩٥	کربلاء	٢١٣٧٠	الهنديہ
٩ - بابل	١٦١٠٥٦	الحلة	٦٧١٦	التسروع
١٠ - بغداد	٢٨٦٥٩٢٥	بغداد	٧٧٠٤	المثلث
١١ - الانبار	٩١٩٠٩	الرمادي	٥١٣٣	داره
١٢ - ديالى	٧٥٤٨٩	بعقوبه	٦٣٣٠	بلدروز
١٣ - صلاح الدين	٢٦١٥٠	تکريت	٥٠٢٨	الدور
١٤ - التاميم	٣٠٧٤٦٣	کربک	٦٨٨٣	نازہ خورماتو
١٥ - اربيل	١٩٣٥٥٨	اربيل	٥٠٢٢	جومان
١٦ - السليمانية	١٧٥٤١٣	السليمانية	٧٨٩٥	شهرزور
١٧ - نينوى	٤٢٩٨٨٣	الموصل	٥٢٧٢	عتي لفتي
١٨ - دهوك	٤٠١٩١	دهوك	٧٧٦٠	سرسنگ

المصدر :- تعداد السكان لعام ١٩٧٧

يظهر الجدول اعلاه جملة حقائق تتعلق بالتفاوت بين حجم المدينة الكبرى والمدينة الصغرى ضمن فئة المدن فوق (٥٠٠٠) نسمة في محافظات القطر المختلفة . ويمكن تقسيم المحافظات في هذا المجال الى ثلاث فئات الفئة الاولى وهي التي يزيد حجم المدينة الكبيرة فيها على الصغيرة باكثر من (٥٠) ضعفا وتشمل محافظات بغداد والبصرة وبنوى، اما الفئة الثانية فهي التي يتراوح فيها حجم المدينة الكبرى بين (٢٥ - ٥٠) ضعفا للمدينة الصغرى وتشمل محافظات النجف والتاميم واربيل . اما المحافظات الاخرى وعددها (١٢) محافظة فيقل حجم المدينة الكبرى فيها على الصغرى عن (٢٥) ضعفا .

وان هذا التباين كان مبررا رئيسا لاعتقاد التخطيط القومي والاقليمي في العراق بصيغة فاعلة لتقليل هذا التباين الذي جاء نتيجة لعدم الموازنة المكانية في توزيع السكان في الفترة التي سبقت سبعينات هذا القرن . وبالفعل فان المؤشرات تدل على ان الهوة بين حجوم المدن بدأت تصغر ومنذ عام ١٩٧٢ حيث اقيم قسم التخطيط الاقليمي ليتحول الى هيئة التخطيط العمراني لاحقا، واخذ العراق يطور تصاميم اساسية لاقليمه ولمدنه بابعادها الاقليمية ، مثال ذلك ماجرى للموصل والبصرة وبغداد. يعود هذا التباين في الحجم وفي كل المحافظات التي تكبر فيها الفروق الى تنوع وتوافر فرص العمل والخدمات في مدن مركزية تمثل مراكز المحافظات ، والجدول التالي يلقي ضوءا على ظاهرة الرئاسة في محافظات القطر .

جدول رقم (٢)

درجة الرئاسة للمدن في العراق حسب المحافظات عام ١٩٧٧

النسبة	نسبة المدينة الثانية من الاولى		نسبة المدينة الثانية من الاولى		المحافظة
	المدينة	النسبة	المدينة	النسبة	
١٠٥	ابو الخصيب	١٢	شط العرب	البحرة	البحرة
١٠٥	ثلمة صالح	١٨	البحر الكبير	العمارة	ميسان
٢٠٠	سوق الشيوخ	٢٣	القطرة	التاخرية	ذي قار
١٢٩	الغفر	٢٢	الربيعية	السماعة	المتن
١٥٤	الحزرة	١٨	الشامية	الديوانية	القادسية
٥٤	الحبي	٧٢	الفلاحة	الكوت	واسط
٥٣	النجاب	٢٥	الكوفة	النجف	النجف
٢٠	عين التمر	١٥	الكويتية	كربلاء	كربلاء
١٥	المسيب	١٦	الاسكندرية	الحلة	بابل
١٠	المحمودية	١٠	الجسر	بغداد	بغداد
٢١	هيت	٦٨	الفلوجة	الرمادي	الانبار
٢٨	القادسية	٢٨	خانتين	بعقوبة	ديالى
٥٧	طوزخورماتو	٧٠	تكريت	سامراء	صلاح الدين
٢٤	الحويجة	٢٨	دبس	كركوك	الناصرية
٤٤	راوندوز	٧٩	كرباسنجق	اربيل	اربيل
٧٨	بشدر	١٢	حليجه	السليمانية	السليمانية
٢٨	الشرقاط	١٢	تلعفر	الموصل	نينوى
١٩	سميل	٧٥	زاخو	دهوك	دهوك

المصدر : تعداد السكان لعام ١٩٧٧

يظهر الجدول السابق جملة حقائق منها ان ظاهرة الرئاسة تبرز في (١٤) محافظة ، علما بان درجتها تتباين من محافظة لآخرى على ضوء تاريخية المدينة الكبرى وبنيتها الوظيفية وعلاقاتها الاقليمية ، هذا مقارنة مع (٤) محافظات لا تظهر فيها الرئاسة وذلك لعوامل طبيعية وادارية وسكانية وتخطيطية وتاريخية، حيث موازنة التوزيع على ضوء امكانات اقليم كل من مدن هذه المحافظات *

تمثل المدن الرئيسة اهم عقد المواصلات في القطر كما ان مراتبها الادارية تعزز من رئاستها حيث تؤهلها لاستقطاب اهم واكثر الانشطة والاستثمارات مما شخصته خطط العراق التنموية والتي وضعت له الخطوات التي تضمن الحد من هذا التركيز من خلال موازنة التوزيع واعادة موازنته، وهو ما قد ناقشته اكثر من دراسة، وفي حالة العراق تظهر صفة الرئاسة في محافظات تتباين في بنيتها الاقتصادية مما لا يتفق مع ما جاء به كل من كلايد براوننج ونورتون كنسبرغ حيث ربطا ظاهرة الرئاسة بمعدل الدخل *

تمتلك المدن الرئيسة في العراق صفات ايجابية حيث انها مؤهلة لتؤدي دور الاماكن المركزية الكفوءة التي تخدم اقاليمها التي تحكمها ودون ان يرتبط اقتصاد هذه المدن بالتصدير كما لاحظ لنسكي^(١٢) يظهر من الجدول ايضا وجود انماط من رتب المدن بعضها يقترب او يكاد وبصورة نسبية من تدرج جفرسون، كما في حالة محافظة ديالى، الى جانب نمط اخر منفرج لا تبتعد فيه المدينة الثانية عن الاولى كما في محافظتي صلاح الدين ودهوك، في حين تقترب المدينة الثانية من الثالثة في حالة محافظة بغداد وبابل والبصرة والقادسية ، كما يظهر النمط المقلوب حيث تزداد شدة الانحدار من المدينة الاولى الى الثانية التي تبدو صغيرة امامها مثل محافظات بغداد والتأميم واربيل وعلى مستوى العراق ايضا حيث كان التدرج (١٠٠ - ١٥٧ - ١٤٩) لبغداد والبصرة والموصل . وتبرز فاعلية عملية التجاذب الوظيفي في المدن الرئيسة مما يزيد من استقطابها لليد العاملة والكفاءات *

تخلق ظاهرة المدينة الرئيسة تحديات امام الجهات التخطيطية تتمثل
بضرورة تحقيق موازنة في التنمية المكانية بما فيها ايجاد المدن (المصدات)
الجديدة اضافة الى ضرورة رفع كفاءة استعمالات الارض والخدمات في
المدينة الرئيسة وموازنة توزيعها *

مراتب المدن : -

جاءت شبكية مراتب مدن العراق نتيجة للنمو الحضري بما فيه المعاصر
الذي احتلت فيه ونتيجة له كل مدينة مرتبتها * ستم معالجة النظام المديني
لمدن العراق على اساس متغايير الحجم ، وللمدن التي يزيد حجم كل منها على
(٥٠٠٠) نسمة ومعرفة علاقته بالرتبة وبايجاز ينسجم مع المجال المتاح وطبيعة
الموضوع * (ملحق رقم ١) *

ان ذلك يوفر ضياء يمكن توظيفه لضمان تعديل الشبكية بما يزيد من
تكاملها وانسجاما مع خطط التنمية التي خطتها قطرنا في مرحلته الحضارية
المعاصرة * ان ذلك يؤشر اهمية النظر باعادة توزيع السكان والاستثمارات
ومواصلة زيادة كفاءة الطرق وسهولة الوصول الى مختلف المستقرات البشرية
الحضرية وغير الحضرية مما يضمن زيادة نظامية وايجابية الهرمية الحضرية *

ستقتصر المعالجة هنا على تطبيق قاعدة الرتبة - الحجم Rank-Size Rule
او التوزيع اللوغارتمي الطبيعي للباحث جورج كنكسلي زيف^(١٣) دون التطرق
الى المعالجات النظرية الكثيرة التي تناولت الموضوع وذلك لمعرفة الانماط
التوزيعية السائدة رغم ما على هذا الاطار النظري من مأخذ ، مثل عدم ادخاله
نظام مجاميع المدن بدلا من المدن المنفردة ، واعتماده الارقام المطلقة * وهكذا
ستتم دراسة المدن من فئة (٥٠٠٠) نسمة فأكثر حسب تسلسل رتبها وذلك بمعرفة
عدد سكان كل منها ومقارنته برتبته وبالمقارنة مع عدد سكان ورتب المدن
ال اخرى على مستوى القطر ، مع بعض الامثلة لمحافظة البصرة وميسان والمثنى
(من الاقليم الجنوبي) وبغداد والانباء من الاقليم الاوسط واريل ونيوى

من الاقليم الشمالي ، حيث تؤثر خصوصية كل محافظة على شبكية مدنها
مما يمكن توظيفه لتسيتها بغض النظر عن قربها او بعدها من الصورة المثالية
للقاعدة .

ومن اجل ذلك فقد اعد الملحق رقم (١) الذي رتب فيه مدن العراق
من فئة ال (٥٠٠٠) نسمة فاكثر تنازليا حسب معيار الحجم السكاني ، يلي
ذلك وضع هذه المدن على جدول بياني لوغاريتمي بسحورين رأسي للحجم
السكاني وافقي للرتبة .

يفترض زيف ان يكون حجم المرتبة الثانية ($\frac{1}{2}$) حجم المدينة الاولى وحجم
المدينة الثالثة ($\frac{1}{4}$) حجم المدينة الاولى وهكذا الى ن من المدن حيث تكون
مرتبتها ($\frac{1}{N}$) ان ذلك يولد بالنتيجة خطأ توزيعيا مستقيما كما يوضحه
الشكل رقم (٢) والشكل رقم (٣) وبالنسبة لزيف فانه يفترض ان الابتعاد عن
الخط المستقيم يؤشر تطلخلا في شبكية المستقرات الحضرية وذلك بسبب
هيمنة المدن الكبيرة ممثلة بمراكز المحافظات ، الامر الذي التفتت اليه بدافع
معالجته الخطط التنموية ومنذ سبعينات هذا القرن على مستوى الاقليم
والمحافظات وذلك لضمان رفع كفاءة استعمالات الارض والخدمات في المدن
الكبيرة مع زيادة الاهتمام بالمدن من مراتب ادنى . يظهر الشكلان (٢) و (٣)
البروز الواضح لرئاسة مدن بغداد والبصرة وميسان والمثنى واربيل ونيوى،
في حين تكون ظاهرة الرئاسة في محافظة الانبار اقل بروزا وتختفي هذه الظاهرة
في محافظة صلاح الدين ومحافظة واسط حيث موازنة التوزيع لعوامل
تاريخية وطبيعية وتخطيطية كما يظهر في الملحق رقم (١) . وتجدر الاشارة
هنا الى ان النظام انتنازي ظاهري واضحة وان كانت ليست بالصيغة نفسها التي
يفترضها زف . وفي شبكية التوزيع القائمة تتأثر المدن من المراتب الوسطى بنمو
الكبرى اكثر من تأثر المدن من مراتب ادنى . وفي حالة العراق — كما في اقطار
اخرى من الوطن العربي — تكون العلاقة طردية بين المدينة والحجم، اي كلما

تقدمت رتبة المدينة ازداد حجمها السكاني بالوقت نفسه تكون العلاقة عكسية بين رتبة المدينة وعدد مدن كل فئة (١٤) .

استقطبت بغداد حوالي (٢٤٪) من سكان القطر عام ١٩٧٧ في حين لم تستقطب المدينتان الثانية والثالثة (البصرة والموصل) مجتمعين سوى (٧٢٪) من مجموع السكان للسنة نفسها . ان ذلك يضع السكان الذين يعيشون في المدن الثلاث الاولى اكثر من (٣١٪) من مجموع سكان القطر . اما اذا اخذت المدن المئة الفية في العراق وعددها (١٢) مدينة عام ١٩٧٧ ، فقد استقطبت حوالي (٧٠٪) من سكان العراق في حين يتوزع بقية السكان على المدن الاخرى .

ومن اجل تصنيف المدن فوق الـ (٥٠٠٠) نسمة ضمن فئات حجمية فقد اعد الجدول التالي :

جدول رقم (٤)

توزيع المدن العراقية من فئة ٥٠٠٠ واكثر حسب مراتبها الحجمية لعام ١٩٧٧

المرتبة الحجمية	عدد المدن	٪ مجموع المدن
اقل من ٥٠٠٠	١٧٣	٥٦٫٧٢
٥٠٠٠ - ٢٥٠٠٠	٩٨	٣٢٫١٣
٢٥٠٠٠ - ٥٠٠٠٠	١٤	٤٫٥٩
٥٠٠٠٠ - ١٠٠٠٠٠	٧	٢٫٢٩
١٠٠٠٠٠ - ٢٥٠٠٠٠	٩	٢٫٩٥
٢٥٠٠٠٠ - ٥٠٠٠٠٠	٣	٠٫٩٨
اكثر من ٥٠٠٠٠٠	١	٠٫٣٢

المجموع ٣٠٥ ٪١٠٠

المصدر : التعداد العام للسكان ١٩٧٧

. يظهر من الجدول السابق ان قمة الهرم لفئات المدن تضيق مع الارتفاع في المرتبة ، ويبدأ الهرم يعرض تدريجيا حتى يصل الى القاعدة العريضة التي تتكون من (١٧٣) مدينة دون الـ (٥٠٠٠) نسمة + باستثناء شذوذ حالة واحدة هي ان فئة المدن (١,٠٠٠٠ - ٢٥٠,٠٠٠) تزيد على فئة المدن التي تليها وتسببها. وان ذلك يعني ان العلاقة عكسية بين الفئة وعدد المدن التي تنظم فيها ، ذلك ان المدن دون الـ (٢٥٠٠٠) نسمة تشكل حوالي (٩٠٪) من مجموع مدن العراق +

كما لا بد من الاشارة الى ان نسبة سكان كل فئة من المدن ترتفع مع ازدياد حجم الفئة حيث تصل الى مداه في حالة مدينة بغداد التي تتبوأ موقع رئاسة مدن العراق بصورة بارزة +

مظاهر بنيوية :-

لا بد من التوضيح هنا الى مسألة ندر ان عولجت من قبل المعنيين في دراسات المدن والتحضر ، وهي انه بالرغم من كل المردودات والمظاهر السلبية المرافقة للنمو الحضري والنتيجة عنها ، فانه يحمل بين طياته ايجابيات عديدة ومتنوعة تجعل توجه السكان نحو المستقرات البشرية الحضرية الجاذبة عملية صحية ، اذ من خلاله تتحقق موازنة سكانية مكانيا بما في ذلك توزيع اليد العاملة والاستثمار بين كل مناطق الجذب والتصدير +

ان مثل هذه الموازنة تحقق في حالات عديدة كفاءة في الاداء وزيادة وتنوعاً في الانتاج، وتحسناً في مستواه تتسرب مردوداته على مختلف الوحدات المكانية في القطر + وفي هذا السياق لا يمكن بعد ان قطع العراق تطورا في

تقنيات الزراعة والري مما وفر فيضا متزايدا من السكان ، وخاصة من الفئات النشيطة اقتصاديا، مما لا يمكن ولا يفضل ان يبقى عاطلا او شبه عاطل (بطالة مقنعة) مما قد يسبب مشاكل ربما تكون اصعب واكثر تعقيدا من المشاكل التي يحدثها بسبب توجهه نحو المدينة .

وبالمقابل فان المدينة بنموها تزداد كفاءة وتسهم بانعاش الريف الذي يشكل اقليمها او جزءاً منه، وذلك بتزويده بمختلف انواع المنتجات والخدمات وبسهولة تنسجم مع تطور طرق النقل والاتصال الذي يفسر مركزية هذه المدن وسهولة الوصول اليها .

اضافة الى كل ذلك ففي حالات معينة تنمو المدن بقرار تخطيطي وفق برنامج معين كما حدث لاكثر من مدينة في العراق فرضه التطور المعاصر .

وهكذا فان عملية التحضر بما فيه النمو المعاصر للمدن يوفر حلولاً ذاتية مخططة او عفوية ، جزئياً او كلياً ، يصبح بالامكان من خلالها امتصاص الفيض من اليد العاملة حيث تستطيع ان تجد فرصاً للعمل تصب نتائجها لخدمة القطر كله وبمشاكل قابلة للحل هي الاخرى .

ان النمو الحضري المعاصر سرع وعمق من عملية التفاعل الاجتماعي بين اجزاء القطر خالفاً حراكاً جغرافياً افقياً ، يسهم بدوره في تحقيق تكامل وتفاعل بين اجزاء القطر ويحرر الفرد من القوقعة الجغرافية او الاجتماعية المحدودة . وبذلك فان نمو المدن في مثل هذه الحالات يسهم في زيادة قدراتها الوظيفية في وقت ترتفع فيه كفاءة الانشطة الزراعية .

وما دامت عملية التحضر المعاصرة قد تأصلت محاكية عملية التحضر العربية الاصلية فلا بد - اذاً - من قبولها كاحد العناصر الايجابية بمسيرة قطرنا الحضارية والتي تدعو هذه الدراسة الى توجيهها ضمن اطار خصوصية القطر والوطن العربي .

إذ من دون الحفاظ على الخصوصية هذه ستحدث مشاكل معتدة نيس من
الضرورة الوقوع فيها او ارتكابها . ان ذلك يسهم في ردم الهوة الزمانية بين
توقيت عملية التحضر بما فيه نمو المدن . وتوقيت تطور او تطوير البنيات
الخدمية والاجتماعية والاقتصادية ويحقق تزامنا في مسيرة كل منهما . مما ينبغي
ان يكون هدف اية تنمية مكانية . اذ ينبغي العمل على تحقيق اهداف التنمية
المكانية المتوازنة في القطر بان يكون التطور بما فيه الجانب الاجتماعي مستندا
على التحضر لا ان يحدث تحضر دون تطور متكامل وشامل .

واستكمالا لمظاهر النمو الحضري ضمن مسيرة التحضر ، سيتعرض
البحث وبقدر ما يسمح به المجال الى اهم المظاهر البنيوية متمثلة بتعدد مراحل
النمو عمرانيا وبما يزيد من تعدد النماذج والمظاهر الاجتماعية والوظيفية
والاقتصادية والادارية والتخطيطية .

تعدد المراحل :-

لم تعد غالبية المدن النامية في حجومها متكونة من نموذج واحد ، اذ ان
التطور الحضاري للعراق ، ضمن مسيرة التطور العربية ، التي عبر عنها بصيغ
مختلفة من جيلتها توسع المدن، قد خلق نماذج وهياكل واشكالاً جديدة في
مدنه ، جاءت متكاملة تلبي لاهداف اجتماعية - اقتصادية جديدة لمجتمع
المدينة واقليةها . ان الجزء الذي يشل المرحلة الاولى في حالة بغداد لا يزيد
على (٣) كم^٢ مقارنة مع المساحة التي تعتبر ضمن حدود امانة العاصمة والبالغة
(٨٦٥) كم^٢ ما يدل على ان المدينة وسعت رقعتها اكثر من (٢٨٨) ضعفا بسدة
لا تتجاوز ستة عقود ونصف (٦٥) سنة وهو ما لوحظ في مدن اخرى
ايضا (١٥) .

وباعتماد متغيرات مخطط المدينة بما فيه الشوارع ونسيجها العمراني
واستعمالات الارض فيها يمكن متابعة ومعرفة عدد المراحل التي وصلت اليها او

امتلكتها المدينة . اذ لا تتكرر هذه العناصر المتفاعلة بالصيغة نفسها في المراحل السابقة او اللاحقة من مراحل المدينة، وان ذلك لا يعني بالضرورة عدم تكامل هذه المراحل بل العكس هو الصحيح ، اذ انها تتفاعل عضويا بكل المردودات الايجابية لذلك وهو لوحظ في دراسات اكاديمية عراقية ايضا (١٦) .

وهنا فليس من الضرورة ان يكون عدد المراحل واحدة وذلك حسب العمق التاريخي للمدينة ، فبينما لا تمتلك مدينة مثل القائم سوى مرحلتين مثلا نرى ان مدينة بغداد تمتلك ست مراحل مقارنة مع مدينة النجف التي جاءت بخمس مراحل (١٧) .

ان لكل مرحلة نماذجها في انواع الفضاء ومراتبه ، فهناك نماذج من المساكن والشوارع والساحات والوحدات الصناعية والخدمية لكل مرحلة وبما ينسجم متغيراتها الحضارية، كما ليس بالضرورة ان تكون تواريخ بدء وانتهاء المراحل واحدة في كل المدن العراقية وذلك ان لكل مدينة خصوصيتها ضمن الاطار العربي للمدن .

ان تنامي المدينة وظهور الاحياء الجديدة لا يتناقض وتعدد المراحل ، اذ من الممكن ان تقع عشرات الاحياء ضمن مرحلة واحدة ، مثال ذلك الاحياء التي طورت بعد الستينات من هذا القرن في النجف والبصرة والرمادي وبغداد ، اذ قد تصل نسبة الوحدات السكنية المشيدة في المرحلة المعاصرة من تطور مدن العراق الكبيرة الى اكثر من (٧٠٪) من مجموع الوحدات السكنية في المدن . وماحدث في بغداد حيث التوسع الكبير بما فيه السكنى، حدث في مدن عربية اخرى مثل الكويت وبيروت وحلب . ان اكبر توسع حدث في فترة زمنية قصيرة وعلى الاغلب في احدث مرحلة تطويرية للمدينة ، اذ كثيرا ما ضاعفت هذه المدن مساحتها عدة مرات في مدة قصيرة بكل المردودات الايجابية والسلبية (١٨) . كذلك فليس شرطا ان تتساوى الاماد الزمنية لكل الفترات ، تحدد ذلك وتأثر تطور المجتمع وعمق وشمولية هذا التطور . فلو .

اخذت بغداد كنموذج فانها بعد منتصف سبعينات هذا القرن بدأت مرحلة جديدة ستتكمّل مقوماتها العمرانية - التخطيطية + اذ سبقت انجازات القطاع الاشتراكي انجازات القطاع الخاص كثيرا ، وكل الدلائل تشير الى ان الاخير سيلحق بالاول ليعطي لهذه المرحلة هويتها المتكاملة - وفي نموها وفق صيغ المراحل تكون المدينة في العراق - كما في بقية انحاء الوطن العربي - انطقة حواف مميزة ، تستقطب نماذج معينة لتؤدي وظائف معينة + وبكل ذلك تمارس المدينة في العراق عمليات النمو المختلفة الرأسية والافقية بالزحف والقفز والامتلاء مما لا مجال لمناقشته هنا +

وهكذا اصبحت المدينة العراقية متعددة النماذج متنوعة الانماط ولكن بما يخدم وحدة عضوية المدينة ، وكيانها الزاخر بالفعالية + ان ذلك يعني ان تراكما في الكم وغنى في النوع قد حدثا يحكيان قصة الموروث الشاخص على ارض المدينة ، والذي ينبغي المحافظة على ما يستحق منه ، وقدر المستطاع بالكامل ، ليكون صفحات التاريخ الحضاري للمدينة وللـعراق بعطاء كل مرحلة من مراحلها + اذ ان كل نموذج يعبر عن حاجات وتطلعات وخبرات وقدرات الاجيال التي وجدته وساكنته ناهيك عن تقنيات كل مرحلة + وتجدر الاشارة هنا انه بالامكان دراسة نماذج كل مرحلة بالتفصيل تعالج الخطة ومواد البناء والتصميم والرياسة والكفاءة والموقع ودرجة الاصاله التي لابد ان يؤكد على اهمية تواصلها وتأصيلها في مسار نمو مدنها ، وهو ما اكده العراق من خلال تصاميم مدنها التي ينبغي ان تزيد اهتمامها باستقراء نماذج كل مرحلة استقراء استلها ميا تقويميا واعيا + وتنبغي الاشارة هنا الى ان تعدد المراحل والنماذج لا يقتصر حدودهما بالامتداد الافقي في الاتجاهات المختلفة خارج المناطق التي يحتلها نسيج المراحل السابقة ، ذلك ان الزمن (الامتداد الراسي) بكل معطياته الوظيفية والعمرانية قد يحدث في جزء من الفضاء يعود الى مرحلة

واحدة ، مثل الحيز الذي يشغله نسيج المرحلة الاولى ، وهو اغنى الاجزاء في الموروث العمراني - التخطيطي عادة .

اذ كثيرا ما تشق شوارع حديثة في قلب المدينة التقليدية الامر الذي يزيح وحدات عمرانية الى مناطق جديدة تنتمي الى مراحل لاحقة وبمواصفات تنسجم مع متطلباتها مما يسهم في توسع المدينة ، وفي الوقت نفسه تجذب هذه الشوارع المركزية استعمالات ارض ووحدات عمرانية تنتمي الى احدث المراحل مما يشكل ما يشبه الجزر او المحاور الاحدث في مناطق اقدم . وهو ما حدث في العديد من مدن العراق والوطن العربي مثل مكة المكرمة (١٩) .

مظاهر اجتماعية :-

ان من اهم المظاهر الاجتماعية للنمو الحضري المعاصر في العراق هو حدوث ما يعرف بعلم الاجتماع الحضري بالحراك الاجتماعي (Social Mobility) وذلك لتوسع فرص العمل والتطوير الذاتي في حقول المعرفة والدخل الفردي ، الامر الذي يغير من المراتب الاجتماعية لسكان المدينة الاصليين والوافدين اليها . وهنا تكون العلاقة طردية بين حجم المدينة وزيادة الحراك الاجتماعي وذلك على ضوء تنوع فرص العمل المتاحة في المدن الكبرى .

يحدث ذلك بين افراد الجيل الواحد كما يحدث بين افراد الاجيال المتعاقبة وبذلك يكون اتجاه الحراك الاجتماعي رأسيا بين الادنى والاعلى سواء اقتصاديا كان او ثقافيا او اجتماعيا شريطة ان ينتقل الى مرتبة اجتماعية اعلى ولا يقتصر على داخل الطبقة الاجتماعية نفسها (٢٠) .

اضافة الى ذلك تؤدي عملية النمو الحضري الى اعادة تشكيل الحركة وابعادها على ضوء التوجه نحو التخصص الوظيفي للانسان ولوحدة المساحة داخل المدينة ، حيث ضعف الجانب الشخصي الذي تتصف به المجتمعات غير الحضرية . كما ان الشعور الفردي ضمن التجمعات البشرية الحضرية الكبيرة

ينعكس على شبكة العلاقات داخل المنطقة السكنية ، التي تحولت عما تتطلبه المحلة بفهمها التقليدي الى المجاورة بمعطياتها المعاصرة ، بما فيها حميمية العلاقة التي تحددها في المدينة اعتبارات مصلحة عادة + ان البيئة الحضرية الجديدة توفر المجال لتطوير قيم جديدة بالسكن والعمل والترويح او قضاء وقت الفراغ ، ويرتبط بالنمو الحضري متغيرات ديمغرافية تتمثل بالنمو السكاني وانخفاض معدل الوفيات واختلال التركيب الجنسي والعمرى اضافة الى انخفاض مؤشر الخصوبة عموماً (٢١) . اما على مستوى العائلة فقد تأثرت تقليدية الهرمية في العلاقة (٢٢) بين افرادها ولكن ليس بالدرجة التي حدثت في اوربا مثلاً وذلك لاستمرارية فاعلية التكامل الاجتماعي العائلي ، بالرغم من اعتماد الدولة في العراق سياسة الضمان الاجتماعي لرعاية العوائل غير المتمكنة ، يضاف الى ذلك مظهر اجتماعي اخر له بالغ الاهمية في التشكيل الاجتماعي المعاصر للمدن العراقية ذلك هو الحراك المكاني للمجتمع ، وفق مايمكن اعتباره (بالتسوية الاجتماعية) او كما يسميه بعضهم بالغزو والتعاقب الذي يحدث تلقائياً او من خلال التخطيط . ذلك ان الاحياء السكنية غالباً ما تستقطب مجتمعات متناسقة توحدها معدلات دخول افرادها او مستوياتها الثقافية او الحرفية ، مما لم يكن سائداً في المحلات العربية التقليدية التي كان المجتمع في كل منها خليطاً من اتشاءات اقتصادية وثقافية متباينة وهو ما لوحظ في مدن عربية عديدة (٢٣) . لقد اسهمت الجهات التخطيطية من خلال توفير الاراضي مباشرة او عن طريق الجمعيات الى المواطنين حسب حرفهم مجاناً او باسعار رمزية ، مما وفر المجال لذوي الدخل المحدود من سكنى الضواحي مما لا يظهر في مدن الغرب .

وفي مسيرة نمو المدن كثيراً ما تنتقل بعض العوائل من مناطق سكنها الى مناطق اخرى تكون في الغالب افضل والى حيث يوجد او يتركز اناس بذات المستوى تاركين بيوتهم ليحل محلهم اناس اخرون يفضلون سكنى تلك البيوت

لاكثر من سبب يتعلق بنوع السكان ومركزية الموقع وفرص العمل . انعكس ذلك على تدرج الكثافة ، فبينما كانت الكثافة عالية في المركز اخذت تهبط فيه لترتفع عند اطرافه فتعود الى الهبوط التدريجي في الاطراف عموماً . اما المدن الاقل حجماً فإن لكل منها خصوصيتها في تدرج الكثافة السكانية وان كان الغلب هو الهبوط التدريجي نحو الاطراف كما يحدث في عدد من مدن العراق الاخرى حيث يتسع معدل رقعة السكن الذي اصبحت تسكنه عائلة نووية واحدة بالدرجة الاولى وبمعدل من الافراد بدأ هو الاخر يقل ، وكذلك في المناطق التي تتركز فيها استعمالات الارض الخدمية والتجارية والصناعية . اما على مستوى التباين بين المدن من ناحية الكثافة فهناك مدن عالية الكثافة ومتوسطة وواطئة الكثافة ، وان كان مثل هذا التصنيف لا يخلو من عمومية كبيرة حيث يسكن ملاحظة تمايز واضح في الكثافات داخل المدينة الواحدة . فعلى سبيل المثال تصل الكثافة السكانية في الاجزاء التقليدية في مدن بغداد والنجف والموصل والبصرة الى (١٠٠٠) شخص للهكتار لتهبط الى (٤٠٠ - ٦٠٠) شخص / هكتار في المناطق الانتقالية والى اقل من (١٠٠) شخص / هكتار في الاحياء الحديثة ذات القطع السكنية الواسعة التي تزيد على (٦٠٠) م^٢ (٢٤) . تتأثر حركة السكان المرافقة لنمو المدن في العراق بعمليات ايكولوجية معينة مثل التركيز حيث تتركز استعمالات ارض معينة بما فيها السكنية حول نوى معينة ، وكذلك بمرحلة العمل اليومية التي تفرضها عملية التخصص الوظيفي لاجزاء المدينة .

مظاهر وظيفية اقتصادية : -

كأي مدينة في العالم فان انشطة المدينة في العراق هي العمل (على تنوعه)، والسكن وقضاء وقت الفراغ . تتفاعل هذه الانشطة التي تمثلها استعمالات الارض الاساسية (لخدمة ساكنيها وساكني اقاليمها) وغير الاساسية لخدمة سكانها لتكون النسيج الوظيفي للمدينة . ويرتبط هذا النسيج الوظيفي بمراحل

نمو المدينة • فبينما كان للمدينة مركز واحد تتفرع منه وتنتهي عنده اهم انظمة الطريق في مرحلتها الاولى ، توسع هذا المركز ومد فعالياته باتجاه الشوارع الرئيسية و احيانا اوجد مراكز ثانوية في الاجزاء الاحداث من المدينة في مراحلها 'اللاحقة وبمواصفات تنسجم ومتطلبات المرحلة الحضارية التي تنعكس على وحدة الفضاء المبني والمفتوح ، التطور الذي لوحظ في مدن عربية وغير عربية (٢٥) تبقى الوظائف نفسها هي السائدة في المدينة في كل المراحل ولكن التعبير عنها يختلف او يتطور من مرحلة لأخرى • مثال ذلك ان الصناعات الحرفية في السوق التقليدي في المرحلة الاولى ، تسبقها صناعات احداث ، في مواقع معينة خارجية او على امتداد نطاق الحافة الاولى : وبمعدل من المساحة اكبر من تلك التي تتركز في المركز وتوجه لخدمة سكان المدينة وسكان اقاليمها ، مما يجعل سهولة الوصول اليها اهميته ، كما انها تتجاذب مع استعمالات ارض مناسبة تتبادل معها المنفعة بحكم تكاملها مما توجه سياسة التنطيق الوظيفي احيانا او ان هذا التجمع يحدث تلقائيا لاسباب تتعلق بالربح او مواصفات الموقع • اما في المرحلة الثالثة فتظهر الصناعات في مواقع جديدة هامشية او على امتداد نطاق الحافة الثاني مع زيادة في درجة تركيز الصناعة في المناطق الاقدم •

ان حماية البيئة الحضرية من التلوث تبرر ظهور العزلة الصناعية في هذه المرحلة التي كثيرا ما يزداد حجم الاستثمار فيها ومعدل المساحة المشغولة ، على ضوء كم ونوع الانتاج • وهكذا تظهر مناطق صناعية جديدة في المرحلة الرابعة وفق المتطلبات والمقاييس الحديثة سواء كانت تلك الصناعات للقطاع العام ام الخاص • وفي هذه المسيرة ، قد تهاجر صناعات من منطقة الى اخرى كما يحدث في الموصل او البصرة او كركوك او بغداد ، اما تلقائيا او بفعل التخطيط الذي قد يشترط عزله لصناعات معينة • كما قد تختفي صناعات لتظهر اخرى انسجاما مع عضوية المدينة •

تنسحب هذه الصيغة من التطور الدالي على الوحدات السكنية والخدمات المجتمعية (مدارس ، جامعات ، معاهد ، وحدات دينية ، نواد اجتماعية ، ملاعب رياضية ، مراكز ثقافية ، دوائر الشرطة .. الخ) والخدمات التحتية والعامة ايضا مثل الماء والمجاري والهاتف وتوزيع الوقود والاطفاء . ذلك ان مفهوم كفاءة الاداء السكني او الخدمي مثلهما مثل الاداء الصناعي ، يتغير مع تعدد المراحل التي يفرضها تطور المدينة فالتهوية والاضاءة ومواد البناء والتصميم والرياسة ومعدل المساحة وعدد الفضاءات والارتفاع كلها في تغير ينعكس على مستوى الاداء والموقع في الابعاد والمفاهيم . وفي كل ذلك طورت المدينة العراقية لذاتها مفهوم المراتب والمختلف استعمالات الارض فيها وخاصة التجارية والخدمية ، اذ ان توسع المدينة وفي مختلف المحافظات ، جعل المراكز التقليدية غير قادرة على تلبية حاجات السكان المتزايد في عدده والمتطور في نوعه . ان ذلك قد دفع الى ظهور مراتب ادنى متدرجة من المدينة الثانية الى الثالثة واحيانا الرابعة فاهيك عن الشوارع الرئيسية التي تستقطب استعمالات ارض غير سكنية وخاصة في الطوابق السفلى حيث ان الامتداد الرأسي اصبح سمة تزامن الامتداد الافقي للمدينة العراقية .

ان تعدد المراتب للاستعمالات المختلفة يجري على وفق معايير معينة تحددها سعة الرقعة الجغرافية التابعة لكل مدينة وسهولة الوصول اليها وحجم السكان فيها ، ينعكس ذلك على تشكيل المراكز . فبينما تجد ان معدل سعر الارض ومعدل كلفة الايجار ومعدل الارتفاع والكثافة العمرانية والبشرية للمتسوقين او المترددين ومعدل العوائل في وحدة المساحة وقيمة المفتاح والتخصص الوظيفي ودرجة التحوير وتاريخية الوحدات تصل الى مداها في المركز من المرتبة الاولى ، نراها تقل في المراكز من المرتبة الثانية ، لتقل بدرجة اكبر في المرتبة الثالثة وهكذا . ففي بغداد مثلاً يحتل القلب التجاري التقليدي المرتبة الاولى ، بينما تحتل كل من

مراكز الاعظمية والكاظمية والكرادة ومدينة صدام والبياع والمنصور وبغداد الجديدة المرتبة الثانية ، مقارنة مع مراكز الحرية والشعلة وعدن والصليخ والدورة والعامرية على سبيل المثال ، المرتبة الثالثة ، لتأتي بعد ذلك مراكز المدينة الرابعة ، اما الشوارع التجارية الرئيسة فيزيد عددها على العشرات مقارنة مع شوارع اقل اهمية يزيد عددها عن ذلك لتنتهي الهرمية في المحلات التجارية المتجسعة والمتفرقة وهي اوطأ المراتب .

وهنا ينبغي الاشارة الى ان نظام المراتب هذا يعمل في كل مدن العراق المتوسعة ، ولكن عدد وتفاصيل المراتب ليس بالضرورة تكون تكرارا كما ظهر في بغداد ، انعكاسا لتاريخية كل مدينة وخصوصية مسار تطورها ومركزيتها ، اذ ان شبكية المدن في العراق جاءت هي الاخرى وفق نظام مرتبي متكامل كما تم ايجازه في هذه الدراسة وقد رافق وتنتج عن التطور الوظيفي هذا للمدن العراقية المتوسعة أن اختلت المواءمة بين الوظيفة والشكل وازداد المزج الوظيفي حيث تنامي ظاهرة التنوع الوظيفي على ضوء التطور الحضاري للمجتمع، بالرغم من عمليات التنطيق الوظيفي الجارية. وهذا ما شهدته مدن عربية اخرى خارج العراق^(٣٦) ، جرى ذلك على المدينة ككل وعلى وحداتها المكونة ، الامر الذي سبب تحويرا فيها سواء داخليا كان او خارجيا محدودا او كبيرا ، والى الحد الذي قد يفرض احيانا تهديم الوحدة العمرانية كي تقام وحدة بديلة بمواصفات تنسجم مع الوظيفة الجديدة او الخدمة التي ارادت ان تطور اداءها مسا لا ينسجم والهيكل القديم ، وهنا فالدعوة قائمة بأن لا يتم التضحية دوما في الوحدات العمرانية لمجرد دافع وظيفي اقتصادي ، ذلك ان للعديد من هذه الابنية قيمة تراثية عمرانية ثقافية تفوق المردود الاقتصادي الضيق البعد ، ولن يتحقق ذلك الا باعتماد سياسة حفاظ شاملة للنسيج الموروث وبعض النظر عن المرحلة التي جاء بها^(٣٧) .

مظاهر ادارية - تخطيطية : -

دفعت عملية النمو الحضري المعاصر لمدن العراق وخاصة الكبيرة منها ، الى اتخاذ اجراءات ادارية تخطيطية ضرورية لتسهيل مهمة ادائها لوظائفها الموجهة لخدمة سكانها (غير اساسية) وسكان اقاليمها المتوسعة (اساسية) ومن اولى الممارسات الادارية هو تغيير صنف او مرتبة المستقر الحضري من قرية الى مركز ناحية او من الاخيرة الى مركز قضاء او من الاخيرة الى مركز محافظة . يأتي ذلك وفق معايير معينة يفرضها تطور المستقر وظيفيا وسكانيا حيث تزايد اعداد السكان ، مما يزيد من مركزية المدينة ، ومن ثم مرتبتها ، ويكون اجراء تغيير الصنف انسجاما مع هذا التطور، الا ان هناك حالات تكون حافزا له في هذه الحالة بعكس الحال عندما يتخذ القرار متخلفا عن المرتبة التي وصلت اليها المدينة .

كثير ما كان توسع المدن باتجاهات مختلفة بما فيها الاراضي الزراعية الخصبة الامر الذي دفع السلطات البلدية الى تعديل الحدود البلدية او توسيعها، وفي حالة المدن الكبيرة مثل بغداد ، قد يجري التعديل اكثر من مرة ، وفي كل تعديل تستخدم اراض جديدة تحولت الى اراض حضرية بكل متطلبات استثمارها ، وهكذا اصبح لغالبية مدن العراق المتوسعة نوعان من الحدود هي حدود الرقعة المبنية والحدود البلدية التي غالبا ما تكون اوسع منها .

وتنبغي الاشارة هنا الى ان اغلب حالات تعديل الحدود البلدية يجري بتوصيات من جهات تخطيطية بما فيها التصميم الاساسية للمدن . يضاف الى ذلك ممارسة العراق تجربة اخرى يمكن ان توصف بالقديمه - الحديثه - وهي تجربة اقامة او اقتراح المدن الجديدة ، مما يناقش في فصل لاحق ، لكي تعمل على ردم الفواصل الكبيرة في شبكية المدن العراقية ، او لتؤدي دور المصدات او مكامن امتصاص الوافدين الى المدن الكبيرة ، وخير مثال على ذلك ما خطط حول مدينة البصرة وفي اقليم الموصل وحولها وكذلك حول بغداد

وفي اقليمها الواسع^(٢٨) ، حيث التوجه لانهاش مدن قائمة واقامة ثلاث مدن اخرى جديدة بحجوم معينة ستوقع على امتدادات الطرق الشريانية التي تربط بغداد بالوطن العربي والعالم الخارجي ، وفق بدائل لن نعالجها هنا وذلك لانها ستعالج في فصل خاص بهذا الكتاب . الى جانب ذلك فقد اقام العراق مراكز استقطاب اخرى على وفق منظار نظرية النمو الاستقطابي^(٢٩) في المنطقة الغربية والجنوبية بعد دراسة الطاقة الكامنة في المواقع والمواضع المقترحة وسهولة الوصول والانسجام البيئي ووضع الاقليم واهمية انعاشه ، اضافة الى دافع تحقيق الموازنة المكانية واعادة توزيع السكان على محاور ، او حول مراكز استقطاب جديدة او قديمة تنعش وظيفيا .

اما التصميم الاساسية او المخططات العامة للمدن . فهي تجربة رائدة ومهمة ينبغي تعميمها على المدن العراقية جميعا ، وذلك لانها مثلت وتمثل اطار العمل الذي يتعامل مع وحدتي الزمان والمكان بمتغيراتها ، التي يصنعها مجتمع المستقر الحضري واقليله او اقليمه . ويأتي ذلك على وفق مراحل زمنية لاتتعدى بمجموعها عادة ثلاثة عقود ، يأتي ذلك لضمان توجيه نمو المستقر بصيغة تستوعب طبيعة التغير المكاني الاجتماعي - الاقتصادي والحضاري بما فيه التكنولوجي الحادث والمتوقع حدوثه ، مما يحقق نوعا من التعايش الايجابي بين المجتمع والمستوطنة وضمان موازنة وتكامل الخدمات والاستثمارات في انحاء المدينة مما استدعى في كثير من الحالات عمليات التجديد الحضري خلال تأدية وظائفها بكفاءة معينة^(٣٠) .

لقد استوعبت الاهمية الاقليمية لتصاميم المدن الاساسية ومنذ منتصف السبعينات . ومن دلائل ذلك ايجاد الاقاليم المركزية لمدن مثل بغداد والبصرة والموصل وبشكل متكامل مع الاقاليم الاكبر سواء كانت المحافظات او الاقاليم التخطيطية الكبرى الاربعة المستندة على معايير طبيعية عامة .

ان مهمة وضع التصاميم الاساسية لمدن العراق ، عدا العاصمة ، تقع على عاتق هيئة التخطيط العمراني ، التي حققت بوزارة الحكم المحلي ، وهي جادة في تنفيذ مهامها التي تتزايد مع النمو الحضري المعاصر ، هذا الى جانب توجه آخر فرضه النمو الحضري وضرورة معالجة ظاهرة تزايد الضغط على الخدمات المجتمعية والعامة ، ممثلا بدمج وزيادة التنسيق بين الاجهزة ذات العلاقة بخدمة المدينة على تعددها . هذا على مستوى المدن التي تشكل جانبا من التخطيط المحلي ، الذي بدوره يشكل حلقة دنيا في سلم التخطيط ، الذي يعتمد العراق بكل جدية وشمولية منذ بداية السبعينات والذي تطور بشكل واضح في هذا العقد ، وتعود بوادر المعالجة التخطيطية الشاملة بعد تكون قسم التخطيط عام ١٩٧٢ والذي تطورت بنيته ومهامه ليصبح هيئة التخطيط الاقليمي سنة (١٩٧٤) ضمن تشكيلات وزارة التخطيط ، اذ لم تعد الخطط القطاعية او البرامج الاقتصادية التي بدأت منذ خمسينات هذا القرن واستمرت حتى نهاية الستينات كافية، ذلك ان التخطيط المكاني والزماني القومي اصبح هو الوسيلة التي تربط بين مختلف انواع التنمية وبصورة تغطي العراق كله، مقارنة مع التخطيط الاقليمي الذي يمثل درجة ادنى في سلم التخطيط لكنه بالغ الاهمية ، حيث ايجاد اقاليم تخطيطية وفق معايير معينة هي الاقليم الشمالي والجنوبي والوسط والغربي، او كما اعتمدت اخيرا المحافظات ، حيث اعتبرت كل محافظة اقليما قائما بذاته يتكامل مع الاقاليم الاخرى .

يأتي ذلك بآماد زمنية بعيدة ومتوسطة وقصيرة المدى، الامر الذي يبرر اعتبار التخطيط الاقليمي الوسيلة الفضلى ، مرحليا على الاقل ، لتحقيق الموازنة المكانية على وفق سلم اولويات حجم الاستثمار ونوعيته ، وبذلك تكون ظاهرة النمو المعاصر بظواهرها اساسا ودافعا ووسيلة وهدفا لتنظيم وتحسين البيئات الحضرية ، وعلاج سلبات نموها ، وتطوير وتنشيط ايجابياتها ، ومن خلال

الممارسات الادارية والتخطيطية القطاعية والشاملة بمستوياتها لما ينعكس على الارض وسكانها واقتصادهم ، بدافع تسميتها كلا وموازنة ذلك اجزاء .

اتجاهات النمو الحضري : -

ان كل المؤشرات المستنبطة من العديد من الدراسات عن سكان العراق ومدنه وتطور تسميته تدل ليس على استمرار النمو الطبيعي للسكان وبوتائر عالية فحسب ، بل على تنامي حجوم المدن ضمن استمرار التوجه نحو ارتفاع نسبة التخصص كما لوحظ في مناطق اخرى^(٢١) ، يعزز هذا النمو نمو ميكانيكيا بفعل الهجرة ، وخاصة نمو المدن الكبيرة ، التي وان بدأت تقل في وتأثيرها مقارنة مع ما كان خلال خمسينات وسنينات هذا القرن . ان استمرار نمو سكان المدن الكبرى في العراق على هذه الويرة القائمة (حوالي ٦٪) سنويا يضاعف نمو عدد سكانها كل عقد ونصف من الزمان ، وهو ما لوحظ في اكثر من دراسة ، ان مما يساعد على تسريع عملية النمو الحضري في مسيرة التحضر المعاصرة هو ما حققته التنسية الشاملة من تطور اقتصادي ليس في العاصمة فحسب بل في مختلف مدن القطر . وهو الذي يؤثر ظهور نوع من التحضر الصناعي ، الذي يستقطب بالدرجة الرئيسة السكان من الطاقة العاملة ، وهو متأخر عما حدث في اقطار مثل اليابان^(٢٢) ، لقد ادى ذلك الى تطور مراكز جذب باتت تعمل منافسة لبغداد المركز الاستقطابي التقليدي في القطر ، وفي مقدمة هذه المدن البصرة والموصل وكركوك واربيل (مراكز صناعية - جامعية ثقافية - تجارية - تعدينية) الى جانب الحلة والنجف و كربلاء والرمادي وصلاح الدين ومراكز اعالي الفرات ، اضافة الى مراكز الاستقطاب المقترحة الاخرى والتوابع للسكن الكبرى التي تستص بعضها سيول الوافدين اليها مما سيسهم في التعجيل لتحسين الموازنة المكانية في السكان والاقتصاد و (الاستثمار) والعمران ، حيث يزداد التحام اقاليم هذه المدن بمراكزها ، مقارنة مع الحالة التقليدية حيث تؤدي بغداد دور القطب المهيمن والجاذب

لسيول الوافدين من الريف العراقي ، كما سيركز على التنمية الريفية مما يعدل من علاقتها بالمدن . ومما يساعد على ذلك هو تراجع حجم الهجرة من اقليمها الذي تحول الى مركز جذب . ان هذا التوجه سيعدل من شبكية المدن القائمة وانماط مراتبها وعلاقاتها لما فيه صالح التدرج الاكثر منطقية وايجابية هذا بالرغم من استمرار بغداد على تفوقها في قوة الاستقطاب من مصدر الهجرة التقليدية ، من جنوب العراق بالدرجة الرئيسة. وشماله ثم غربه .

وفي توجهات النمو الحضري في اطار التنمية المكانية الشاملة ، يتوقع لمدن العراق او عدد منها ان تتبادل المواقع في شبكية التوزيع ، وهو ليس بالغير ، مما تحدده صيغ تغير الاساس الاقتصادي لها ، ودرجة استثمار قدرات او طاقات المواضع والمواقع لها تيك المدن وهو ما حدث مثلا لبعض مدن عدد من المحافظات مثل كربلاء (٣٣) .

وفي هذا التوجه يتوقع ان يزداد عدد المدن من فئة اعلى وربما سيزداد عدد المدن المليونية ، حيث تؤثر الدلائل عن وتأثر النمو بان الموصل والبصرة وكركوك واربيل ستدخل في هذه الحظيرة قبل نهاية هذا القرن ، الى جانب تزايد عدد المدن من الفئات المتوسطة ايضا. ان ذلك يعني استمرار ظاهرة التركيز في المدن الكبيرة مقارنة مع استمرار انتشارها في حالة المدن الصغيرة .

ان سياسة تنمية وحدة المكان اينما وجدت في العراق ، حضرها وريفها ، والاجراءات المتعلقة بتنظيم امتلاك السكن ، ستقلل من وتأثر الهجرة نحو بغداد ومدن الاستقطاب الرئيسة الاخرى ، بالرغم من استمرارها ، اما على مستوى المحافظات فتستمر مراكزها تؤدي دور الاستقطاب من مختلف اجزاء المحافظات مع تعديل لذلك على ضوء ما تحققه خطط تنمية المحافظات .

.....

المصادر

- ١ - لويس ممفورد ، المدينة على مر العصور ، ترجمة د . ابراهيم نححي ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص ٥١ - ٥٨ .
- ٢ - د . حسن الخياط ، الحضريّة والتحضر في العراق ، معهد البحوث والدراسات العربية ، التحضر في الوطن العربي ، ج ١ ، القاهرة ، ١٩٧٨ .
- ٣ - البنك الدولي : تقرير عن التنمية في العالم ، ١٩٨٤ . مركز الاهرام ، القاهرة ، ١٩٨٤ .
- ٤ - تعداد السكان للاعوام ١٩٤٧ ، ١٩٥٧ - ١٩٧٧ .
- ٥ - تعداد السكان لعام ١٩٧٧ .
- ٦ - Carter, Op. Cit., p. 31.
- ٧ - تعداد السكان لعام ١٩٧٧ . د . رياض السعدي المصدر نفسه ص ٢٤٦٦ .
- ٨ - A.R. Breed, The Spatial Dynamics of U.S. Urban Industrial Growth, Cambridge Mass., 1966.
- ٩ - A.S. Linsky, Some Generalizations concerning Primate Cities in G. Breese (ed.), The City in Newly Developing Countries, N.J., 1969, pp. 285-294.
- ١٠ - S K. Mehta, Some Demographic and Economic Correlates of Primate Cities : A Case for Revaluation in G. Breese, Ibid., pp. 295-296.
- ١١ - Mark Jefferson, The Law of the Primate city, The Geogr. Rev. Vol. 29, April, 1939, pp. 226-232.
- د . خالص الاشعوب ، (نمو المدن العربية والمشاكل الحضرية المتعلقة به ، بحث قدم الى مؤتمر السياسات السكانية بالحمامات في تونس) اذار ١٩٨٧ ، ولم ينشر بعد وباستفادة من اطارده العام واعتماد مفاهيم فيه . د . اسحق القطب . المصدر نفسه - ص ٢٤ - ٢٧ .
- A.S. Linsky, Op.Cit., pp. 285-294.
- ١٢ - C.E. Browing, Primate Cities and Related concepts, in Forest R. P. Pits (ed.), Urban System and Economic

Development, Eugene, Oregon, The University of Oregon, 1962; N. Gunsburg, Atlas of Economic Development, Chicago, 1961;

A.S. L'nsky, Op. Cit. pp. 285-294.

G.K. Zipf, National Unity and Disunity, Bloomington, 1941. -١٣،

K. Dzierzanski, Urbanization in Contemporary Poland, Geographia Polonica, Vol. 1964, 1964; T. Stewart, The Size and Spacing of Cities, The Geogr. Rev., 1958, pp. 222-245; p. Hagget, Locational Analysis in Human Geography, London 1965, p. 102; The Hierarchy of Central Places in South Western Wisconsin, Geogr. Rev. XL, 380; A. Smailes, The Urban Hierarchy of England and Wales, Geogr. 29.4.

انتصار نوري مهدي ، مراتب المستوطنات الحضرية في محافظة كربلاء ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مركز التخطيط الحضري والإقليمي ، جامعة بغداد ، بغداد ، ١٩٨٦ .

صبري فارس الهيتي ، مراكز الخدمات في محافظتي بابل واربيل ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الجغرافية ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ١٩٧٣ .

١٤- د . عبدالله علي حامد العبادي ، التحضر في السودان ، في معهد البحوث والدراسات العربية ، التحضر في الوطن العربي ، ج٢ ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ١٧٨ .

١٥- د . خالص الاشعب ، ١٩٨٣ ، المصدر نفسه ، ص ١٢١ - ١٢٣ .
د . حسن الخياط ، مدن العراق وليبيا ، مجلة الجغرافية العراقية ، المجلد السابع ، بغداد ، ١٩٧١ ، ص ١١ .

V.F. Costello, Urbanization in the Middle East, London; -١٦
1979, pp. 84-101.

١٧- حسن كشاش ، الوظيفة السكانية لمدينة الرمادي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، في كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٤ .

انتصار الهاشمي ، البنية الصناعية للقلب التجاري في مدينة بغداد ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٦ .

١٨- د . خالص الاشعب ، المدينة العربية ، بغداد ، ١٩٨٢ ، ص ٨٣ .

١٩- د . خالص الاشعب ، مدينة بغداد - الموسوعة الصغيرة العدد ١٠٨ ، بغداد ١٩٨٢ ،

I. Ragheb, Pattern of Urban Growth in the Middle East, in G. Breese (ed)', Op. Cit., p. 109.

٢٠- د. محمد محمود السرياني، مكة المكرمة ، دراسة في تطوير النمو الحضري، نشره ٨٧ يصدرها قسم الجغرافيه ، بجامعة الكويت ، الجمعية الجغرافية الكويتية ، الكويت ، ١٩٨٦ .

سليمان علي الدليمي ، الآثار الاجتماعية للتصنيع ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الاجتماع ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨١ .

٢١- د . محمد الجوهري . د . علياء شكري . علم الاجتماع الريفي والحضري القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ٣٢٠ .

د . محمد صبحي عبدالحكيم : التحضر في جمهورية مصر العربية ، في معهد البحوث والدراسات العربية ج٢ ، ١٩٨٠ ، المصدر نفسه ص ٨٠ ، ٨٥ .

٢٢- G.H. Blake and R. I. Law less, The Urban Future, in G.H. Blake and R.I. Lawless (eds), The Changing Middle Eastern City New york, 1982, p. 254.

٢٣- سليمان علي الدليمي . المصدر نفسه ، ص ٧٤ - ٧٥ .
د . عبدالعزيز آل الشيخ ، مدن الشرق الاوسط ، دراسة في التغير البنوي، ترجمة : د . محمد الشرنوبى ، نشرة ١٧ ، يصدرها قسم الجغرافية بجامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية ، الكويت ، ١٩٨٠ .

٢٤- SCET, International Mosul Master Plan, Report No. I, 1974.

PolSERVICE Consultant, Comprehensive Development plan for Baghdad 2000, 1973 .

د . هاشم الجنابي، التركيب الداخلي لمدينة الموصل ، ١٩٨٢ . ص٧٢-٩٤
د . محمد محمود السرياني ، المصدر نفسه .

٢٥- R.E. Murphy and J.E. Vance, Delimiting The CBD, Economic Geography, 30, 1954, pp. 189-222.

٢٦- I. Ragheb, Op. Cit., p.111.

- ٢٧- لمزيد من التفاصيل راجع د . خالص الاشعب ، المدينة العربية ، ١٩٨٣ ، المصدر نفسه و د . خالص الاشعب ، مدينة بغداد ، ١٩٨٢ المصدر نفسه .
- ٢٨- Polservice Consulting Engln., Comprehensive Development Plan for Baghdad 2000, Baghdad 1973.
- ٢٩- Polservice Consulting Engln., Comprehensive Development 1974, pp. 23-33.
- ٣٠- د . خالص الاشعب ، المقومات الاساسية للتصميم الاساسي ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، المجلد (١١) ، ١٩٨٠ ، بغداد ، ص ١٣٣ - ١٤٩ .
- ٣١- R. Murphy, Urbanization in Asia, in G. Breese. (ed.), Op. Cit., p. 65.
- ٣٢- A.S. Linsky. Some Generalizations concerning Primate Cities, in G. Breese (ed.), Op. Cit., p. 288.
- ٣٣- انتصار نوري مهدي ، المصدر نفسه ص ١١٤ .

الفصل الرابع

النمو الحضري المعاصر

«عوامله وتوزيع المدن»

الدكتور ساهي متي بولص

رئيس هيئة التخطيط الاقليمي / وزارة التخطيط

١ - مقدمة :

من المسلمات الاساسية في عالمنا المعاصر بشقيه المتقدم والنامي النمو المتسارع لعملية التحضر وسيادة المفهوم الحضري كطريقة للحياه ، فالمهتمون بظاهرة التحضر يتوقعون ان ثلثي سكان العالم في عام ٢٠٠٠ سوف يعيشون في المراكز الحضرية (اربعة بلايين من مجموع ستة بلايين نسمة) ، وعلى الرغم من ان النمو الحضري السريع قد اقتصر في مراحله الاولى وحتى منتصف القرن الحالي على الدول الصناعية المتقدمة فان الدول النامية قد استحوذت على نسبة عالية من السكان الحضريين مؤخرًا وذلك كنتيجة للنمو المتزايد للهجرة من الريف الى المدينة في هذه البلدان . وكنتيجة للنمو الحضري المتزايد في الدول النامية فلا بد من اعطاء اهتمام كبير الى نمط هذا النمو واتجاهاته والوقوف بشكل تفصيلي على العوامل والمحددات المحلية المؤثرة فيه مع عدم الغاء امكانية الاستفادة من تجارب الدول المتطورة في هذا المجال حيث ان ادبيات النمو الحضري ومشاكل التوزيع الحجمي للمدن (City - Size Distribution Problems) تتميز بغزارتها وغناها في هذه الدول ، فقد ازداد الاهتمام بهذه الموضوعات في الدول المتطورة منذ نهاية القرن الماضي وقد تم معالجتها من مختلف الجوانب .

لذا قبل الوقوف على ظاهرة النمو الحضري وعوامله في العراق المعاصر لابد من الوقوف بإيجاز على مفهوم التحضر وعوامل النمو الحضري في البلدان المتقدمة والبلدان النامية ، مع الايضاح بأن المقصود بالنمو الحضري المعاصر في العراق هو ذلك المتحقق منذ بداية الخمسينات على اعتبار ان هذه المرحلة تمثل بداية التنمية المبرمجة في القطر ومرحلة النمو الحضري السريع في القطر اضافة الى انها تعتبر بداية فترة الاهتمام بتخطيط المدن والتخطيط العمراني بشكل عام .^(١)

٢ - مفهوم الحضر :

ان تحديد مفهوم الحضر موضوع في غاية التعقيد ، فعلى الرغم من بساطة النظرة في اغلب الاحيان الى مفهوم السكان الحضر وتعريفه بالسكان الذين يقطنون في المدن فإن المفهوم أعقد من ذلك بكثير ، فالمفهوم دينايمكي ويتغير باستمرار بحسب الظروف المستجدة وليس هناك حد فاصل بين ما يصطلح عليه حضري وما يصطلح عليه ريفي . كما ان المفهوم يتغير طبقا لطبيعة النظرة اليه . فالتحضر وفقا للمفهوم الديموغرافي الاحصائي هو غير مفهوم التحضر وفقا للمفهوم الاقتصادي او الاجتماعي او العمراني وما يعتبر حضريا في المفهوم الاحصائي مثلا قد لا يكون كذلك بالمفهوم الاقتصادي او الاجتماعي ، ومن هنا فهناك تأكيد من قبل المهتمين بالتحضر ان المفهوم الشامل والادق للحضر هو الذي يعتمد في تحديده على مجموعة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والديمغرافية وقد اكد لويس ويرث على المفهوم الشامل للتعريف حينما عرف المدينة (المركز الحضري) بأنها كبيرة نسبيا وذات كثافة عالية ومستوطنة لها صفة الديمومة يعيش فيها اناس ذوو خلفيات اجتماعية متباينة^(٢) وهناك من يؤكد عند التمييز بين مفهومي الحضر والريف على اهمية الحرف الزراعية كمعيار للبيئة الريفية^(٣) ولكن على الرغم من التأكيدات النظرية على ضرورة

تبني أكثر من عامل واحد في تحديد ما هو حضري وما هو ريفي إلا أن معظم الدول وبضمنها المتطورة ، التي لا تتسكو من عجز في توفير المعلومات والبيانات عن أي من العوامل المهمة للتعريف قد اعتمدت في تحديدها للمناطق الحضرية على معيار واحد وهو المعيار الإحصائي أو حجم السكان .

وهنا أيضا يوجد اختلاف كبير في التعريف . ففي حين تعتبر الدنمارك المراكز التي يسكنها (٢٠٠) نسمة فقط مراكز حضرية تكون كذلك إذا سكنها (١٠٠٠) نسمة في فنزويلا وكندا و (٢٥٠٠) نسمة في الولايات المتحدة و (١٠٠٠٠) نسمة في اليونان و (١١٠٠٠) نسمة في مصر و (٤٠٠٠٠) نسمة في كوريا . وهناك مجموعة من الدول تبنت إضافة إلى المعيار الإحصائي المعيار الإداري أو المعيار الاقتصادي أو كليهما في تحديد مناطقها الحضرية . ومن الأمثلة على ذلك الهند التي اعتمدت على ثلاثة معايير في التحديد وهي الحجم السكاني الذي يجب أن يزيد على (٥٠٠٠) نسمة والكثافة السكانية التي يجب أن تكون (١٠٠٠) شخص فاكتر لكل ميل والاساس الاقتصادي الذي مؤداه أن يكون ٧٥٪ من مجموع الذكور البالغين يعملون في مهنة غير زراعية^(٤) .

أما في العراق فلقد عرف قانون إدارة البلديات رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٤ بأن المركز الحضري هو المركز الإداري للوحدة الإدارية بغض النظر عن عدد سكانه ، أو أنه التجمع البشري الذي لا يقل عدد سكانه عن (١٠٠٠) نسمة^(٥) ، هذا يعني أنه يمكن تحديد عنصرين أساسيين لاستحداث المركز الحضري أو البلدية : العنصر الأول قانوني حيث أجاز القانون استحداث البلدية في مركز المحافظة ، القضاء والناحية ومهما كان عدد سكانها . والعنصر الثاني إحصائي حيث اشترط القانون حجما معينا من السكان لاستحداث البلدية في القرى التي لا يقل عدد سكانها عن ٣٠٠٠ نسمة بناء على طلب الوزير المختص والقرى التي لا يقل عدد سكانها عن (١٠٠٠) نسمة بناء

على طلب السلطة الادارية وموافقة الوزير المختص وتوافر الامكانيات المالية وعلى الرغم من عدم دقة تحديد المراكز الحضرية على وفق المفهوم اعلاه وخاصة اهمالها للجوانب الاقتصادية والاجتماعية والهيكل العمراني في تحديد المفهوم وما ترتب على ذلك من تضخيم لمؤشرات النمو الحضري في العراق فإن هذا المبحث سوف يعتمد على التعريف المعمول به لعدم توفر بديل دقيق ولكون الاساس الاحصائي لتوزيع السكان حسب البيئة يعتمد على ذلك .

٣ - التحضر، عوامل النمو الحضري والعلاقة بين التحضر والتنمية الاقتصادية في الدول المتقدمة

ان ظاهرة التحضر ظاهرة معقدة لكون المدينة تشل وحدة اجتماعية وحضارية اكثر من كونها وحدة اقتصادية وأن تطورها لا يمكن تفسيره بالعوامل الاقتصادية وحدها .^(٦) فهناك العديد من العوامل منها اقتصادية ومنها غير اقتصادية ذات تأثير كبير على عملية التحضر ونمو المدن وقد اكدت على خمسة عوامل اساسية مؤثرة على النمو الحضري وهي الثورة الزراعية والثورة التكنولوجية والثورة التجارية وزيادة كفاءة النقل والثورة الديمغرافية .^(٧)

الا انه على الرغم من اهمية العوامل غير الاقتصادية في عملية التحضر ونمو المدن فإن التحضر هو محصلة زيادة التخصص الاقتصادي والتطور التكنولوجي . وقد اكد عدد كبير من المهتمين بالتحضر على أهمية التخصص الاقتصادي كعامل اساسي لتسريع عملية التحضر ، فقد أكد هارولد كارتير مثلاً على ان التخصص هو العامل الاساسي للانتقال الى مرحلة تحقيق الوفورات الاقتصادية وان العلاقات ما بين المتخصصين في مختلف الأنشطة تحتم تجمع السكان والتي هي عملية التحضر^(٨) . وهناك ايضا عدد من النظريات التي اكدت على موضوع التخصص في النشاطات والعلاقات الوظيفية بينهما كعامل اساسي للتحضر ومثال ذلك نظرية مضاعف الاستخدام ونظرية الأنشطة الأساسية / غير الأساسية ونظريات التنظيم المكاني.

للفئات الاقتصادية وتوزيع المدن والتي تسمى بنظريات بؤر أو أقطاب التنمية كنظرية ميردال ونظرية هيرشمان ونظرية فريدمان والتي أكدت جميعها أن التنمية الاقتصادية تبدأ في مراكز أو أقاليم حضرية محددة ومنها تنتشر إلى المناطق الأخرى على وفق أسلوب معين من التأثيرات الامامية والخلفية^(٩)

لقد ازداد الاهتمام بشكل كبير بالعلاقة بين التحضر والتطور الاقتصادي خلال أكثر من ثلاثة عقود الماضية فنذ صدور بحث ديفز الموسوم بفكرة التحضر وعوامل النمو الحضري في العالم^(١٠) وبحث ديفز وكولدن الموسوم بالتحضر والتنمية في المناطق قبل مرحلة تصنيعها^(١١) ، منذ ذلك التاريخ فقد حاول عدد من المهتمين والمتخصصين قياس العلاقة بين عمليتي التحضر والتنمية وأكدوا حقيقة كون أن التنمية الاقتصادية وبالذات الصناعية منها والتحضر وجهان لعملية واحدة على الرغم من صعوبة تحديد أيهما السبب وإيهما النتيجة وأن هناك علاقة قوية بين الظاهرتين الاقتصاديتين واحدهما تقود إلى الثانية ، فالتنمية تجذب إلى المناطق الحضرية الكبيرة للاستفادة من الوفورات الاقتصادية والحضرية التي تقدمها هذه المراكز ، كما أن توقيع الأنشطة الاقتصادية بدوره يؤدي إلى تسريع النمو السكاني في مراكز الأنشطة الاقتصادية^(١٢) وتبدو هذه العلاقة منطقية طالما أن أكثر البلدان تطورا على الأرجح هي الأكثر تحضرا هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن النمو الحضري السريع في أوروبا قد تزامن مع مرحلة التطور الصناعي السريع في المراكز الحضرية^(١٣) .

٤ - عوامل النمو الحضري في الدول النامية :

ابتداء يجب التأكيد على أن درجة التحضر التي تسود الدول المتقدمة هي نتاج الـ ١٥٠ سنة الماضية في حين أن الدول النامية تمر في الوقت الحاضر بمرحلة نمو حضري سريعة جدا مما حدا ببعض الكتاب بتسميتها بالثورة الحضرية 'Urban Revolution'^(١٤) وأن الدول النامية أقل تحضرا من

الدول المتقدمة الا ان ذلك هو مسألة وقت . حيث ان طبيعة ومتطلبات التطور تقود الى درجة عالية من التحضر وهناك عدد من الدول النامية وصلت الى درجة عالية من التحضر . وما يؤكد ذلك هو ان معدلات النمو الحضري في الوقت الحاضر تشير الى انها اعلى في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة . وقد اوضح براين بيرى^(١٥) انه خلال الـ ٥٠ سنة الاخيرة فأن عدد السكان الحضري في الدولة المتقدمة ازداد بـ ٢٣٧٥ مرة (من ١٩٨ مليون نسمة الى ٥٤٨ مليون نسمة) في حين ازداد في الدول النامية بـ (٦٣٧٥) مرة (من ٦٩ مليون نسمة الى ٤٦٤ مليون نسمة) ، وعلى الرغم من ان هناك عددا من نقاط التشابه بين التحضر في الدول النامية والتحضر في الدول المتقدمة في المراحل الاولى لتحضرها فهناك نقاط اختلاف اساسية يمكن ارجاعها الى مجموعة اسباب منها : الاختلاف في الازدحام السياسي العالمية القائمة حاليا مقارنة بتلك السائدة في المراحل الاولى لتحضر الدول المتقدمة ، والاختلاف في العوامل المسببة للتحضر ، والاختلاف في نسبة السكان الى الموارد والاختلاف في نظم القيم .^(١٦) هذه العوامل وغيرها خلقت اختلافات كبيرة في عملية التحضر في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة في مراحل تطورها الاولى وهذه الاختلافات يمكن اجمالها بما يلي :-

١ - على الرغم من ان التحضر في الدول النامية قد صاحبه نشوء مدن صناعية في المراحل الاولى لتحضر هذه الدول فأن هذه الظاهرة لم يكن لها وجود واضح من الدول النامية ، فبالكاد يمكن ايجاد مدينة صناعية بالمفهوم الحقيقي في الدول النامية وان معظم المدن في الدول النامية تتمثل فيها معظم الوظائف المركزية للمدن وان الصناعة لا تؤدي فيها الا دورا محددا .

٢ - ضعف الولاء للمدينة في الدول النامية حيث ان ولاء المجموعات السكانية في مدن الدول النامية يكون في الغالب لمجاميع سكانية

خارجها فالمهاجرون الى المدينة من قرية معينة او مقاطعة معينة لا يكتفون بالعيش في مجموعات مغلقة وخاصة بهم في المدينة وانما حتى عندما يصبحون مقيمين دائمين في المدينة يحتفظون بعلاقات قوية مع المناطق التي نرحوا منها^(١٧) وهذا عكس واقع الحال في الدول المتقدمة التي يقطع فيها المهاجر الى المدينة صلته بالمجتمع الريفي الذي هاجر منه بعد فترة وجيزة من انتقاله الى المدينة ، ويعزو هوزلتر ذلك الى البيئة الحضرية نفسها في الدول النامية حيث ان هذه البيئة الجديدة لا توفر الاطمئنان ووضوح المستقبل بالنسبة للمهاجر مما يحدو به ان ينظر الى الطمأنينة والاستقرار ضمن نفس مجموعته الاجتماعية السابقة في الريف *

٣ - الاختلاف الاساسي الثالث والمتفق عليه بين المهتمين في موضوع التحضر هو ان التنمية الاقتصادية عموما والصناعية خصوصا هي اقل بكثير من معدلات التحضر في الدول النامية *

فبينما يرى قسم من هؤلاء المهتمين ان عملية التحضر في الدول المتقدمة قد استمرت لأكثر من قرن وبدرجة تتسجم مع المتطلبات والتحولات الاقتصادية والاجتماعية فإن التحضر في الدول النامية صاحبه هجرة بحجوم هائلة وبوقت قصير لا ينسجم مع التطورات الاقتصادية والصناعية وماتبع ذلك من اشتغال المهاجرين في اعمال ذات كفاءة انتاجية منخفضة وما ترتب على ذلك من تعميق لظاهرة البطالة المقنعة في المدن^(١٨) ، لذا ان تسريع النمو الحضري في عدد من الدول النامية هو ليس كنتيجة لمتطلبات التنمية الاقتصادية وجذب السكان الى المدن بل بالاحرى هو نتيجة لعامل طرد السكان من المناطق الريفية المتخلفة وغير المستقرة *

وضمن هذا المفهوم فإن الدول النامية تتميز بأنها متخمة حضريا وان عوامل الطرد الريفي هي العامل الاساسي للنمو الحضري في الدول النامية . (١٩)

٤ - ان عملية التحضر في الدول النامية لم تصاحبها زيادات كبيرة في مستوى المعيشة مقارنة بالدول المتقدمة .

٥ - ان ظاهرة التحضر في الدول النامية تتميز بالتركز الشديد للموارد والانشطة في احد او عدد محدود من المراكز الحضرية او ما يصطلح بتسميته من قبل المختصين بسيادة ظاهرة المدينة الطاغية (Primate City Phenomenon) فعلى الرغم من ان ظاهرة المدينة الطاغية تلاحظ في الدول النامية المتقدمة كليهما الا انها اكثر وضوحا وشدة في الدول النامية التي في معظمها باستثناء العاصمة التي يزيد سكانها عن المليون يندر وجود مدن كبرى اخرى . ومما تجب الاشارة اليه ان ظاهرة المدينة الطاغية ممكن ملاحظتها في اي مجموعة من الدول في المراحل الاولى لتطورها وان هذه الظاهرة وكذلك ظاهرة التفاوت الاقليمي في مستويات التنمية هي نتيجة عرضية لعملية التطور نفسها (٢٠) ، وقد اكدت نظريات التنمية المكانية ليردال وفريدمان على هذه الحقيقة كما اكد ويجاردستون على ان تركيز الانشطة والسكان في المراحل الاولى لعملية التنمية تكون مطلوبة وضرورية وذلك لأنها وسيلة للتراكم الرأسمالي المطلوب للمراحل اللاحقة للتنمية (٢١) .

٥ - النمو الحضري المعاصر في العراق : عوامله وتوزيع المدن :

في استعراضنا للنمو الحضري في العراق سوف نستعرض جملة من الامور ذات الصلة الوثيقة بالنمو الحضري كنمو السكان ، وتوزيعه المكاني وحجم ونمط النمو الحضري ، وتوزيع المراكز الحضرية في العراق ،

والعوامل المؤثرة في النمو الحضري وسياسات التحضر والاتجاهات المستقبلية للنمو الحضري في القطر .

١-٥ : نمو السكان في العراق :

في نهاية القرن الماضي اتصف العراق بكونه ذا طبيعة زراعية صرف مع وجود نسبة عالية جدا من السكان بالضرورة تعمل في القطاع الزراعي وتبعاً لذلك فإن نسبة قليلة من السكان كانت تسكن المناطق الحضرية ، فمن مجموع سكان القطر البالغ ١٩ مليون نسمة في عام ١٨٨٠ فلم يتجاوز حجم السكان الحضري عن ١٠٠ ألف نسمة^(٢٣) أي اقل من ٥٪ من مجموع العراق آنذاك .

وتشير نتائج التعدادات العامة للسكان التي اجريت في العراق للسنوات ١٩٤٧ ، ١٩٥٧ ، ١٩٦٥ و ١٩٧٧ بأن سكان العراق قد ازداد من حوالي ٤٨ مليون نسمة في عام ١٩٤٧ الى ٦٣ مليون نسمة في عام ١٩٥٧ والى ٨ مليون نسمة في عام ١٩٦٥ والى ١٢ مليون نسمة في عام ١٩٧٧ وبناء على ذلك فإن النمو السكاني في القطر سجل معدلا مرتفعاً للنمو ، حيث نمت السكان بمعدل متزايد تراوح بين ٢٧٪ - ٣٤٪ للفترة ١٩٤٧ - ١٩٧٧ فبعد ان كان معدل النمو السنوي للفترة ١٩٤٧ - ١٩٥٧ بحدود ٢٧٪ ارتفع الى ٣١٪ للفترة من ١٩٥٧ - ١٩٦٥ ومن ثم الى ٣٨٪ للفترة ١٩٦٥ - ١٩٧٧^(٢٣) ، ان هذه الزيادة السريعة تعود بالدرجة الاساسية الى ارتفاع معدل الخصوبة وانخفاض معدل الوفيات وما ترتب على ذلك من ارتفاع في معدل عمر الفرد العراقي حيث وجد أن معدل عمر الفرد العراقي في عام ١٩٥٢ كان بحدود ٤٠ سنة ارتفع الى ٤٨ سنة في عام ١٩٦٥^(٢٤) الى حوالي ٦٦ سنة في عام ١٩٨٧ وتشير توقعات النمو السكاني للجهاز المركزي للإحصاء الى احتمال زيادة السكان الى ٢٤ مليون نسمة في عام ٢٠٠٠^(٢٥) .

ومما تجدر الإشارة اليه ان المعدل السنوي لنمو السكان في القطر يمثل احد المعدلات العالية للنمو في العالم قياسا لغالبية الدول النامية . حيث يقرب من ضعف معدلات النمو في دول مشابهة في الوضع السكاني والتنموي كتركيا والمغرب بينما يعادل اربعة اضعاف معدل النمو السنوي للسويد وخسة اضعاف معدل النمو السكاني السنوي للمملكة المتحدة للفترة ١٩٦٤ - ١٩٦٦ (٢٦) .

٥ - ٢ : النمو الحضري في العراق :

ان السكان في العراق لم يتيزن فقط بارتفاع نسبة نموه العالي والمتزايد بل ان اهم ما يميزه هو نمط التحضر ، ان النمو الحضري في الوقت الحاضر لم يسبق له مثيل في تاريخ العراق ، فلقد كان العراق بالدرجة الاساسية بلدا زراعيًا حتى نهاية الاربعينات . منذ ذلك التاريخ بدأ التركيب السكاني في القطر يتغير باتجاه التركيب الحضري فبعد ان كانت نسبة السكان الحضر في عام ١٩٤٧ بحدود ٢٨٪ من مجموع سكان القطر ، ارتفعت الى ٣٩٪ في عام ١٩٥٧ والى حوالي ٦٤٪ في عام ١٩٧٧ (٣٧) .

ومما يوضح نمط النمو الحضري ان معظم الزيادات السكانية في العراق - ان لم يكن جميعها - قد اتجهت الى المناطق الحضرية وهذا الاتجاه يكون اكثر وضوحا للفترات ١٩٥٧ - ١٩٦٥ و ١٩٦٥ - ١٩٧٧ حيث تشير بيانات السكان لهذه الفترة الى ان السكان الحضر قد نسي بمعدل سنوي قدره ٥٨٪ اي بزيادة قدرها ٢٦٪ عن زيادة السكان الطبيعية في العراق .

ان الزيادة الكبيرة في السكان الحضر كان نتيجة اولا : للهجرة الكبيرة من الريف الى المدينة وثانيا : الى ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية للسكان (٢٨) .

وعلى افتراض استمرار السكان الحضر بالزيادة بنفس معدل النمو السنوي للفترة السابقة فإن ذلك سوف يؤدي الى اىصال نسبة السكان الحضر في القطر الى ٨٣٪ من مجموع السكان في عام ٢٠٠٠ (٢٩) .

٢-٥ - التوزيع المكاني للسكان في العراق :

تشير خارطة التوزيع المكاني للسكان في العراق منذ فترة طويلة الى تركيز السكان في مناطق محددة مقابل تداخل الكثافات السكانية في المناطق الاخرى وبشكل عام فإن نمط توزيع السكان في العراق يميل الى التركيز في المنطقة الوسطى والجنوبية على شكل شبه شريطي يمتد بمحاذاة حوضي دجلة والفرات وشط العرب موضحا العلاقة القوية بين اسلوب استغلال الارض والكثافة السكانية حيث ان اسلوب الري السيجي في هذه المحاور يمكن من زيادة الكثافات السكانية ، اما في المنطقة الشمالية في القطر التي تعتمد تاريخيا على الري الديمي في ممارسة النشاط الزراعي فإن الكثافات السكانية تتميز بتجانسها وتوزيع المستوطنات البشرية بشكل منتظم على المناطق الزراعية ، كما ان وجود الصحراء الغربية وعدم وجود المصادر المائية والمستلزمات الاخرى لتطور المستوطنات البشرية قد ساعد في ايجاد مناطق شاسعة خالية من السكان وانخفاض الكثافة السكانية فيها الى ادنى المستويات بالمقارنة مع المناطق الاخرى في القطر (٣٠) ومع تبني العراق لمنهج البرمجة والتخطيط للانشطة الاقتصادية منذ عام ١٩٥٠ بعد تأسيس مجلس الاعمار وبالنظر للسياسات التنموية الاقتصادية التي تبنتها تلك البرامج والخطط حتى ايثاق ثورة ١٧ - ٣٠ تموز ١٩٦٨ المجيدة والتميزة بالتركز الشديد للاستثمارات في مناطق محددة من القطر فقد حصل تغيير في التركيب المكاني للسكان في القطر اذ ان توزيع السكان يميل الى التركيز في بعض المحافظات دون غيرها وان هذا الميل الى التركيز في تزايد مستمر وخاصة في محافظة بغداد .

ومن اجل توضيح الاتجاه التركزي للسكان مكانيا ، نورد الحقائق التالية :

١ - بعد ان كانت نسبة سكان محافظة بغداد ١٧٪ من مجموع سكان القطر في عام ١٩٤٧ ارتفعت هذه النسبة الى ٢١٪ في عام ١٩٥٧ و ٢٧٪ في عام ١٩٧٧ اي بمعدل نمو سنوي يزيد عن ٥٪ .

٢ - بحدود ٥٣٪ من مجموع سكان القطر تركز في خمس محافظات هي بغداد ، نينوى ، البصرة ، ذي قار ، السليمانية .

ان هذا الميل الى التركيز السكاني في عدد محدود في المحافظات انعكس على نمط الهجرة الداخلية حيث انه في سنة ١٩٤٧ حصلت ثلاث محافظات فقط على صافي الهجرة وهي بغداد والبصرة والتأميم مقابل فقدان المحافظات الاخرى كافة للسكان وبالدرجة الاساسية محافظات ميسان ، ذي قار ، وبابل ...

واستمرت هذه الحال حتى عام ١٩٧٧ عندما دخلت محافظات السليمانية ، اربيل ، وكربلاء الى مجموعة المحافظات الجاذبة للسكان مع استمرار محافظة بغداد باستقطاب معظم الهجرة من المحافظات الطاردة ، والخارطة رقم (١) توضح صافي الهجرة الى بغداد حسب نتائج التعداد لعام ١٩٧٧ .

ولاختبار درجة تركيز سكان العراق فقد تم في دراسة تخطيطية قياس استمرارية درجة التركيز هذه وزيادتها من خلال تطبيق معامل هوفر لتشتيت السكان^(٢١) ، وقد وجدت هذه الدراسة ان معامل التشتت عال ومنحرف بدرجة كبيرة عن نمط التوزيع المثالي او الافتراضي للسكان ، حيث كان (٣٩١) في عام ١٩٤٧ انخفض قليلا الى ٣٨٧ في عام ١٩٥٧ ومنذ ذلك التاريخ ارتفع بدرجة كبيرة حيث بلغ ٤٠٤ في عام ١٩٦٥ و ٤٣٩ في عام ١٩٧٠ مشيرا الى اعلى درجة للتركز السكاني في القطر حتى الان حيث انخفض معامل التركيز بدرجة بسيطة جدا في عام ١٩٧٧ الى ٤٣٢ مشيرا الى ان سياسات التنمية في السبعينات والتي عملت الى درجة ما الى تشتيت ثمار التنمية سوف تؤثر على درجة تركيز السكان باتجاه تخفيضها .

٥-٤ - التوزيع المكاني للسكان الحضر في العراق :

ان ظاهرة التركيز السكاني تكون اكثر وضوحا اذا ما أخذنا السكان الحضر لمفرده حيث وجد وفقا لاحصاءات السكان لعام ١٩٤٧ ان ٣٧٪ من مجموع سكان الحضر البالغ (١٣٥٣) الف نسمة قد تركزت في بغداد وان ٣٦٪ أخرى تركزت في اربعة محافظات رئيسة هي نينوى ، البصرة ، التأميم ، وكربلاء . وفي عام ١٩٦٥ ارتفع عدد السكان الحضر الى (٤١١٢) الف نسمة ، استقطبت محافظة بغداد بحدود ٣٩٪ منهم وسكن ٣٠٥٪ في محافظات نينوى ، البصرة ، التأميم ، وكربلاء بحيث اصبحت نسبة السكان الحضر في خمس محافظات هي ٦٩٪ . في عام ١٩٧٧ ٣٨٪ من مجموع السكان الحضر كانوا يتركزون في محافظة بغداد بينما استحوذت محافظات نينوى ، البصرة ، والتأميم حوالي ٢٣٪ من مجموع السكان الحضر وبذلك اصبحت نسبة السكان المتركزين في اربع محافظات فقط ٦١٪ .

يستنتج مما تقدم ان الاتجاه التركيبي للسكان الحضر في عدد محدود من المحافظات مستمر وخاصة الاتجاه للتركز في محافظة بغداد بالذات .

الاتجاه العالمي للتركز الحضري يسكن اثباته ايضا من خلال تطبيق معيار هوفر لتشتيت السكان حيث تشير نتائج تطبيق هذا المعيار الى ان تركيز السكان الحضري اعلى حتى من نمط التركيز بالنسبة لمجموع السكان ، فبعد ان كان معامل تركيز السكان الحضري في عام ١٩٤٧ (٥٠) انخفض الى ٤٥ في عام ١٩٥٧ ثم ارتفع ثانية الى (٤٧٦) و (٥٠٣) في عامي ١٩٦٥ و ١٩٧٠ على التوالي . وانخفض قليلا الى ٤٩ في عام ١٩٧٧^(٣٢) مشيرا الى ان هناك اتجاها بسيطا لاعادة توزيع السكان الحضري بما يخلق توزيعا حضريا اكثر توازنا .

٥-٥ : توزيع المراكز الحضرية في العراق :

ان مشكلة التضر في العراق لا تقتصر فقط على تركيز السكان الحضري في عدد محدود من المحافظات وعلى الاخص محافظة بغداد . بل الاكثر من ذلك هو الميل الى تركيز السكان في عدد محدود من المدن العراقية وعلى الاخص مدينة بغداد حيث ان اكثر من ثلث سكان العراق يتركزون في المدينة الاخيرة ، فلقد ازدادت حصة مدينة بغداد من السكان الحضري من حوالي ٣٣٪ في عام ١٩٥٧ الى ٣٦٪ و ٣٦٪ و ٣٧٪ في السنوات ١٩٦٥ ، ١٩٧٠ ، ١٩٧٧ على التوالي ، وبناء على ذلك فأن الفترة ١٩٥٧ - ١٩٦٥ شهدت اعلى مستوى للهجرة الى بغداد هذا من ناحية ومن ناحية ثانية فأن اكثر من ٥٠٪ من السكان الحضري في القطر يتركزون في اربع مدن رئيسية هي بغداد ، البصرة ، الموصل وكركوك .

ومن اجل تسليط الضوء بشكل كامل على تركيز السكان الحضري في عدد محدود من المدن نأخذ توزيع المراكز الحضرية حسب حجمها حسب تعداد السكان لعام ١٩٧٧ ، حيث تشير نتائج التعداد الى انه كان في العراق ٢١٥ مدينة عام ١٩٧٧ وان عدد المدن حسب المراتب الحجمية يقل كلما زادت المرتبة الحجمية(*) .

فالجداول رقم (١) يشير الى ان المراكز الحضرية التي يقل عدد نفوسها عن (٥) آلاف نسمة كانت تمثل حوالي ٣٧٪ من عدد المراكز الحضرية الكلية الا ان حجم سكانها يمثل فقط ٣٤٪ من مجمل سكان العراق ، كما ان المراكز التي تتراوح حجمها بين ٥ - ١٠ الاف نسمة بلغت ٦٤ مركزا حضريا ونسبة ٣٠٪ من مجموع عدد المراكز الحضرية الا ان نفوسها لم تزيد عن ٦٢٪ من مجموع السكان الحضريين .

جدول رقم (١)

توزيع مدن العراق حسب مراتبها الحجمية وعددها ومجموع السكان لكل مرتبة لسنة (١٩٧٧)

المرتبة الحجمية	عدد المدن	مجموع السكان	٪
اقل من ٥٠٠٠ نسمة	٨٠	٣٧٢	٣٤
٥٠٠١ - ١٠٠٠٠	٦٤	٢٩٧	١٢
١٠٠٠١ - ٢٥٠٠٠	٣٨	١٧٧	٨٣
٢٥٠٠١ - ٥٠٠٠٠	١٣	٦	٥٩
٥٠٠٠٠٠ - ١٠٠٠٠٠٠	٨	٣٧	٦٩
١٠٠٠٠٠٠ - ٢٠٠٠٠٠٠	٨	٣٧	١٥٦
٢٠٠٠٠٠٠ - ٤٠٠٠٠٠٠	١	٧٥	٤١
٤٠٠٠٠٠٠ - ٨٠٠٠٠٠٠	٢	٠٩	١١٧
٨٠٠٠٠٠٠ او اكثر	١	٠٥	٣٧٩
المجموع	٢١٥	١٠٠	٣٥٣٨٣١

اما المراكز الحضرية التي يزيد عدد سكانها عن ١٠٠ ألف نسمة فقد كان عددها ١٢ مركزا حضريا فقط وبضمنها بغداد وهي تمثل ٥٦٪ من عدد المراكز الحضرية في القطر الا انها تستحوذ على ٦٩٣٪ من مجموع السكان الحضريين وبتطبيق قاعدة زيف(*) (المرتبة / الحجم) على المراكز الحضرية

التي تزيد عن ١٠٠ ألف نسمة في القطر. يتضح الانحراف الواضح بين التوزيع المثالي او الفوضي للمدن واقع توزيعها في القطر وخاصة في المراتب الحجمية ٢٠٠ - ٤٠٠ ألف نسمة .

وتشير الدراسات المهمة بالتحضر في العراق الى ان المدن ذات الحجم الصغيرة تتركز بالدرجة الاساسية في محافظتي نينوى والسليمانية وقد يعزى ذلك لطبيعة المنطقة الزراعية واساليب الزراعة فيها . اما المدن الكبيرة والتي تزيد حجوما عن ٥٠ ألف فأنها تكون بمعدل مدينة واحدة في كل محافظة عدا محافظة البصرة حيث تتركز فيها ثلاث مدن من هذا الحجم بينما تنعدم مدن بهذا الحجم في كل من محافظتي دهوك وصلاح الدين نظرا لحدثة تشكيلها آنذاك (٣٣) .

٦-٥ . خصائص النمو الحضري في العراق :

ان النمو الحضري في العراق قد تميز بعدد من الخصائص خلال الفترة ١٩٤٧ - ١٩٧٧ والتي يمكن ايجازها بما يلي :-

١ - النمو الحضري السريع جدا والذي يفوق مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرائية السائدة آنذاك في القطر .

٢ - التركيز الشديد للموارد والانشطة الاقتصادية في عدد محدود جدا من المركز الحضرية وعلى الاخص العاصمة بغداد وما ترتب على ذلك من خلق نمط مكاني مزدوج للتنمية في القطر والمتمثل بنمو مناطق محددة بدرجات عالية مقابل الابقاء على معظم المناطق الاخرى من القطر في مستويات تنمية منخفضة نسبيا .

٣ - كما هو الحال في معظم الدول النامية فإن التحضر السريع في العراق في مراحله الاولى لم يصاحبه نشوء مدن صناعية وان عوامل الطرد الريفي كانت من المحفزات الاساسية للنمو الحضري .

٤ - ان نمط التوزيع الحضري للسكان حتى عام ١٩٧٧ خلق ثلاثة مميزات اساسية لتوزيع المدن في العراق هي :-

أ - وجود ظاهرة المدينة الطاغية ضمن التركيب الحضري للقطر .

ب - زيادة هيمنة المدينة الطاغية (بغداد) بمرور الزمن .

ج - الانحراف الواسع للنمط السائد لتوزيع المستوطنات الحضرية مقارنة بالنمط الافتراضي المثالي .

٥ - استمرار ارتباط المهاجرين الى المدن بعلاقات قوية بالمجتمعات التي هاجروا منها والميل الى تجسع المجموعات السكانية المهاجرة من مناطق معينة في احياء سكنية محددة وهذه الظاهرة تلاحظ في الدول النامية كافة كما اشرنا الى ذلك في الاجزاء السابقة من هذا الفصل .

٧-٥ . عوامل النمو الحضري في العراق :

هناك مجموعة من العوامل البارزة التي ادت دورها الفاعل في تحديد نمط التحضر في العراق ودرجة نموه ومن هذه العوامل يمكن الاشارة الى الجوانب الطبيعية والتاريخية والعوامل الاقتصادية والعوامل الديمغرافية . فبالنسبة للمجموعة الاولى من العوامل المتمثلة بالعوامل الطبيعية والتاريخية فإن توزيع الموارد المائية والمتمثلة بالدرجة الاساسية بنهري دجلة والفرات وروافدهما قد اثرا بدرجة عالية على طبيعة التوزيع السكاني ومن ثم التوزيع الحضري في القطر منذ اقدم العصور حتى الان ، فقد تركزت معظم المستوطنات البشرية والمدن العراقية منذ اقدم العصور والى الان على ضفاف نهري دجلة والفرات وان الكثافات السكانية ودرجة انتشار المستوطنات البشرية تأثرت بدرجة عالية بتوزيع الموارد والامكانيات الزراعية فكلما لاحظنا في الفقرات السابقة ان خارطة الكثافات السكانية للقطر تشير الى تركيز السكان في مناطق محددة وتجانس في الكثافات في مناطق اخرى مع تداخل سكاني في المناطق القريبة من القطر . ان البوادر

الاولى لظاهرة النمو الحضري يسكن أن تمتد جذورها لفترات غير قصيرة وقد تكون منذ بداية القرن الحالي . وقد كان السبب الاساسي لبدايات النمو الحضاري في القطر وما زال الى الان هو الهجرة من الريف الى المدن . فقد بدأت ظاهرة الهجرة من الريف العراقي الى المدن لعدة اسباب منها استحداث بعض الادارات الحكومية وتشكيل الجيش العراقي واجهزة الشرطة التي تطلبت استقطاب مجموعات سكانية كبيرة الى مراكز الاستقطاب الرئيسية .

كما ان تردي الاقتصاديات الريفية خلال تلك الفترة قد ساعدت على زيادة حجم الهجرة كنتيجة لتردي الاوضاع الزراعية وتفشي نظام الاقطاع وسيطرة الشيوخ والاثرياء من سكان المدن على الاراضي الزراعية وضعف علاقة الفلاح بالارض عندما حولته قوانين التسوية من مشارك في ملكية الارض الى عامل فيها يخضع لسلطة المالك الجديد (رئيس القبيلة الاقطاعي) مما ساعد على تدهور الزراعة والاراضي الزراعية وادى الى نزوح المهاجرين الى المدن الرئيسية^(٢٤) . كما بدأت هجرة جديدة في نهاية الاربعينات باتجاه المدن التي بوشر بوضع اللبنة الاساسية للصناعة فيها والتي تركزت بالدرجة الاساسية في العاصمة بغداد ولدرجة محدودة في المدن الرئيسية كالبصرة والموصل وكركوك والحلة ، ويعتبر فيضان عام ١٩٥٤ احد العوامل المؤثرة في زيادة الهجرة الى المدن الرئيسية وخاصة بغداد كما ان عدم نجاح قانون اصلاح الزراعي لعام ١٩٥٨ واكتنافه لمجموعة من الثغرات التي نجح الاقطاعيون في استغلالها والالتفاف حول القانون ومنع تطبيقه لمصلحة الفلاحين ادى الى اكبر موجات الهجرة في تاريخ العراق المعاصر للفترة من (١٩٥٨ - ١٩٦٥) وكانت في غالبيتها الى العاصمة بغداد ، وكانت هذه الثغرات هي احدى النقاط الرئيسية التي عالجها قانون اصلاح الزراعي الجديد الذي سنته ثورة ١٧-٣٠ تموز المجيدة في عام ١٩٧٠ والذي كان احد الاسس الهامة في تقليل حركة الهجرة واصلاح الوضع الزراعي في

الريف العراقي^(٢٥) . مقابل مجموعة العوامل الطاردة للسكان في الريف المشار إليها اعلاه وما ترتب على ذلك من انخفاض المستوى المعاشي للسكان الريفيين آنذاك فهناك مجموعة معاكسة من العوامل والتي شجعت السكان الريفيين على الهجرة الى المدن . وهذه العوامل تتمثل بالدرجة الاساسية بقوة الاساس الاقتصادي للمدن وخاصة الرئيسة منها وارتفاع المستوى المعاشي فيها اضافة الى تركيز الخدمات بمختلف انواعها ومستوياتها في المراكز الحضرية . لايجاد العلاقة بين التحضر والتنمية الاقتصادية عامة والصناعية خاصة فقد وجدت دراسة تخطيطية حديثة^(٢٦) ، أن معدل التحضر العالي في القطر قد بدأ في بداية الخمسينات بسعنى آخر في وقت مترامن مع فترة ادخال برامج التنسية وتزايد معدلات التنمية في القطر ، كما انه تم ايجاد علاقة موجبة وقوية جدا بين نمو السكان الحضر وحصة المحافظات من الاستثمارات حيث ان معامل الارتباط هو ٠.٩٣٣. للفترة ١٩٦٥ - ١٩٦٩ و (٠.٧٦٥) للفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٠ وهذا يعني انه كلما ازداد عدد السكان الحضر في محافظة ما ازدادت حصتها من الاستثمارات وان انخفاض معامل الارتباط في الفترة الاخيرة يؤكد تحليلاتنا السابقة في ان الميل الى سياسات تشتيت التنمية في القطر اصبح اكثر وضوحا في السنوات الاخيرة، وبالطريقة نفسها فقد وجد أن هناك علاقة موجبة وقوية جدا بين السكان الحضر وعدد المشتغلين في القطاع الصناعي حيث ان معامل الارتباط هو (٠.٩٨٩) في سنة ١٩٦٩ و ٠.٩٤٣ في سنة ١٩٧٦^(٢٧) .

ان هذه النتائج تؤكد بأن استراتيجيات التنمية اثرت بصورة مباشرة على الهجرة الداخلية من الريف الى المدينة ومن المدن الصغيرة الى المدن الرئيسة حيث ان توجيه نسبة عالية من ثمار التنمية الى عدد قليل من المدن الرئيسة وعلى الاخص للفترة ١٩٥٠ - ١٩٧٠ قد اثر وبدرجة كبيرة على حركة السكان الى المدن .

ومما تجدر الإشارة اليه ان سياسات توزيع الاستثمارات والتنمية المكانية في القطر منذ ثورة ١٧ - ٣٠ تسوز المجيدة حتى الان والمتمثلة بالدرجة الاساسية بنشر ثمار التنمية على مناطق واسعة من القطر وايجاد اقطاب تنموية جديدة غير اقطاب التنمية التقليدية وكذلك الاهتمام بتوزيع الاستثمارات على المناطق الريفية وشمولها بمختلف انواع الخدمات الاساسية سوف يؤدي حتما الى تغيير اتجاهات الهجرة الداخلية بما يؤدي الى تحقيق تسلسل هرمي للمستوطنات الحضرية اكثر توازنا واكثر كفاءة لخدمة الاهداف التنموية الاقتصادية والاجتماعية في القطر ومن بينها تقليل التفاوت في الدخل الفردي ومستوى المعيشة بين الحضر والريف .

اما بالنسبة للمجموعة الثالثة من العوامل المؤثرة على النمو السريع للتحضر في العراق فهي العوامل الديمغرافية والمتمثلة بتزايد معدلات النمو السكانية للفترة ١٩٤٧ - ١٩٧٧ من ٢٧٪ الى ٣٤٪ نتيجة لتحسن المستوى المعاشي والصحي للمواطنين وانخفاض معدل الوفيات واذا ما أخذنا بنظر الاعتبار ضعف امكانية الريف في استيعاب هذه المعدلات العالية للنمو نتيجة للظروف المشار اليها اعلاه فلم يكن هناك بديل اخر غير استقرار هذه الزيادات السكانية في المناطق الحضرية خاصة المدن الرئيسة ذات الظروف الاقتصادية الافضل .

٨-٥ . التطورات المستقبلية للنمو الحضري في العراق

ان افتراض استمرار نمط لنمو الحضري على ما كان عليه حتى عام ١٩٧٧ سوف يعمق من الظواهر التالية :-

١ - اكتظاظ المدن الكبرى والتأثير سلبا في القطاع الزراعي والريفي نتيجة لهجرة القوى العاملة الفعالة من الريف الى المدينة .

٢ - استمرار الهجرة من مناطق محددة من القطر (المحافظات الاقل تطورا) الى محافظات محددة اخرى (المحافظات الاكثر تطورا) وما يترتب على ذلك من حدوث عدم توازن حاد في توزيع سكان القطر واختلال

التوازن في توزيع المستوطنات وحجمها وغياب المدن المتوسطة الحجم بين المركز الرئيس لكل محافظة وباقي المستوطنات الحضرية في نفس المحافظة *

٣ - غياب دور المستوطنات الحضرية التابعة للمدن الكبرى كمراكز لاستيعاب النمو السكاني المستقبلي للمدن الكبرى *

٤ - التأثير بشكل سلبي على مستوى السكن والخدمات المقدمة في المدن الكبرى الجاذبة للسكان وعلى تدني المستوى البيئي فيها *

٥ - زحف التطوير العمراني في المدن الرئيسة على الرقعة الزراعية *

ومن هنا تتبع اهمية وجود سياسة تحضر دقيقة على مستوى القطر والمحافظات ، وفي حقيقة الامر فإن الدول المتقدمة والنامية قد مرت خلال مرحلة تحضرها السريع بالعديد من المشاكل المماثلة وقد عانت الدول المختلفة وبدرجات متفاوتة من مشاكل التحضر السريع سواء كانت هذه المشاكل تتمثل بتحول المجتمع الى العيش في مدن مكتظة ومزدحمة وتفتقر الى الوسائل الصحية وفقدان الراحة وازدياد الامراض الاجتماعية والنفسية وارتفاع الجريمة فيها او ارتفاع كلف تقديم الخدمات العامة وخدمات البنى الارتكازية او تخریب البيئة الطبيعية والنباتية والحيوانية وفقدان الموازنة الموجودة فيها مما حدا بهذه الدول وخاصة المتقدمة منها بأعادة النظر بسياسات التحضر وتبديلها في اواسط القرن العشرين بسياسات تعمل على خلق نوع من الموازنة بين عناصر الارض والسكان والموارد الاقتصادية واصدار التشريعات الخاصة بحماية البيئة وتحسينها *

ان وضع اية سياسة مستقبلية للتحضر تسعى الى معالجة شاملة وفاعلة لنمط النمو الحضري السائد يجب ان تستند على فكر سياسي واضح وتنطلق من مسببات الظاهرة نفسها *

ففيما يخص ارتكاز سياسة التحضر على فكر سياسي فقد اتيح ذلك في العراق بعد قيام ثورة ١٧-٣٠ تسوز ١٩٦٨ المجيدة حيث تم تشخيص مشاكل التباين في مستويات التنمية بين الحضر والريف وبين مناطق القطر المختلفة ومستتبعات ذلك بشكل دقيق ، عندما اكد التقرير السياسي للمؤتمر المطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي على ما يلي :-
(من المسائل الانسانية في توفير الخدمات العامة مسألة الفوارق الشاسعة في هذا الميدان كما في الميادين الاخرى ، بين المدينة والريف ، فمن المعروف ان المدينة تستحوذ على القسط الاكبر والنوعية الافضل من الخدمات العامة ولهذه الظاهرة نتائج سياسية واجتماعية واقتصادية خطيرة ... ومن نتائج هذه الظاهرة اضطرار سكان الريف الى النزوح الى المدن) (٣٨) *

ثم يستطرد التقرير في بيان مساوئ التركيز واخيرا يؤكد على ضرورة حل هذه المعضلة وتحقيق توازن اجتماعي واقتصادي افضل بين سكان القطر *

ولقد تم ترجمة هذا التحليل السياسي الى اسلوب عمل تخطيطي في خطط التنسية القومية ١٩٧٠/١٩٧٥ و ١٩٧٦/١٩٨٠ و ١٩٨١/١٩٨٥ ونقتطف مما ورد في المذكرة التفسيرية لخطة التنمية القومية (٧٦ - ٨٠) ما يلي « مواصلة العمل في تطوير اساليب التخطيط الاقليمي وما يتضمن ذلك من وظائف في تحقيق الموازنة بتوزيع ثمار التنمية بين مناطق القطر وتقليل التفاوت بينها وتحقيق اقصى ما يمكن من التناسق وتحليل مواقع المشاريع » (٣٩) *

وقد تم ايلاء الاجهزة المختصة بالتخطيط الاقليمي المسؤول عن اعداد سياسات التنمية الحضرية والريفية واعداد الموازنات المكاية للتنسية اهية كبيرة وخاصة بصدور قرار مجلس قيادة الثورة المرقم ١٣ في ١٩٨٤/١/٤ والذي تم بموجبه تأسيس هيئة التخطيط الاقليمي في وزارة

التخطيط تتولى مهمة اعداد سياسات التحضر واجراء الموازنات المكانية
لخطط التنمية القومية * *

اما فيما يخص بأنطلاق سياسة التحضر من معالجة مسببات نمط النمو
الحضري السابق فإن هذا البحث يؤكد أن العوامل الاقتصادية وخاصة
عوامل الطرد من المناطق الريفية والمراكز الحضرية الصغيرة كانت العامل
الاساس لنمط التحضر السائد في القطر * لذا ان اية سياسة تحضر مستقبلية
يجب ان تعالج ذلك وتنطلق من تقوية الاساس الاقتصادي والمستوى
المعاشي في المحافظات والمناطق الطاردة للسكان وفي هذا الصدد يمكن
الاشارة الى ما يلي :-

١ - توزيع استثمارات خطط التنمية القومية ومختلف القطاعات الاقتصادية
على محافظات ومناطق القطر كافة وحسب امكاناتها ومحدداتها
التنموية ومن خلال وضع خطط تنمية مكانية لكل محافظات القطر
ووضع استراتيجية تنمية مكانية بعيدة المدى للقطر *

ومما يجب التأكيد عليه فإن خطط التنمية القومية اعتبارا من عام ١٩٧٠
قد خضعت شوطا جيدا في هذا المجال حيث تم نشر ثمار التنمية على
مختلف محافظات القطر وتم خلق اقطاب تنموية جديدة غير اقطاب التنمية
التقليدية في بغداد والموصل والبصرة *

ان استمرار هذا النهج سوف يؤثر بشكل اساسي في اعادة توزيع
سكان القطر ويخلق مراكز حضرية بديلة لاستقطاب المهاجرين من
الريف والمناطق الحضرية الصغيرة وبما يخلق شبكية لتوزيع المدن
اكثر خدمة لاهداف التنمية القومية *

٣ - تقوية مراكز المحافظات كافة من حيث مستوى وانواع الخدمات
وكذلك نشر الخدمات على مختلف المناطق الحضرية الصغيرة والمناطق
الريفية وفي هذا الصدد تؤكد ان خطط التنمية القومية منذ عام ١٩٧٠

قد أكدت ايضا على هذا الموضوع بشكل اساسي وان توزيع الاستثمارات الخدمية انسجم الى درجة عالية مع توزيع الكثافات السكانية في القطر وان حصص المحافظات الاقل تطورا والمناطق الريفية قد ازدادت الى درجة كبيرة مقارنة بفترة الخمسينات والستينات يساهم في تقليل الفوارق الحضرية الكبيرة بين الريف والحضر ومن ثم يساهم في ازالتها . وان تنفيذ خطة الاستيطان والتطوير الريفي التي اقرتها القيادة السياسية في عام ١٩٨٦ سوف يساهم هو الآخر في تقليل الفوارق الحضرية بين الريف والمدينة حيث ان الخطة تستهدف اعداد مخفضات اساسية للقرى المرشحة للتطوير وتجميع القرى الصغيرة بما يساعد في تقديم الخدمات الاساسية اليها حيث ان القرى المرشحة للتطوير بموجب الخطة تعتبر مراكز للخدمات العامة والخدمات الانتاج الزراعي وتعتبر كنويات مستقبلية للنمو الحضري .

٣ - وضع استراتيجيات التنمية بعيدة المدى تركز على رفع مستوى الانتاج وهيكلته في القطاع الزراعي بأعتباره القطاع الاساس لتثبيت السكان الريفيين ، وما تجدر الاشارة اليه ان درجة تثبيت السكان الريفيين يجب ان تعتمد على حاجة القطاع الريفي في السكان والتحديث في عمليات ووسائل الانتاج الزراعي .

وبضمان الاجراءات اعلاه فسوف يكون هناك حاجة لدعمها من خلال :

١ - تحديد نمو مراكز الاكتضاض السكاني عن طريق تحجيم التنمية فيها ، وبما ينسجم مع متطلبات التنمية القومية وعن طريق توسيع المدن التوابع التي تدخل ضمن نطاق تأثير هذه المراكز . وقد استخدمت هذه الطريقة في توسيع المدن التوابع لمدينة الموصل مؤخرا وتوزيع الطلب الحاصل على الاراضي السكنية ضمن

الهيكل العمراني لمدينة الموصل على المدن التوابع التي تقع على مسافات لا تزيد عن ٣٠ كم .

٢ - التركيز على سياسة المدن الجديدة ذات الاساس الاقتصادي المستقل لتكون كمصدات للهجرة الوافدة الى المدن المكتظة وكأوعية لامتصاص الزيادات السكانية في هذه المدن ، وفي هذا الصدد تجب الاشارة الى انه تم وضع عدد من الدراسات لانشاء مدن جديدة حول بغداد والبصرة والموصل ويجب تعميق هذه السياسة وتعميمها على المحافظات الاخرى وحسب متطلبات سياسة التحضر ومجمل عملية التنمية القومية .

٣ - ايلاء مشاريع الاسكان اسبقية اولى في الاقضية والنواحي في المحافظات ذات الكثافات السكانية الاقل على ان ينسجم ذلك مع الامكانيات التنموية فيها ، ويعتبر في هذا الصدد النظام الذي اتبع في توزيع مكربة السيد الرئيس القائد صدام حسين « حفظه الله » في توزيع الاراضي السكنية على المواطنين في محافظات القطر كافة مثالا رائعا لاسلوب مباشر للتأثير على التوزيع السكاني في القطر حيث اعطيت المراكز الادارية الصغيرة والقليلة الكثافة والنمو السكاني البعيدة عن مراكز المحافظات وذات الاساس الاقتصادي الزراعي او الخدمي القليل التركيز افضلية اولى في عدد القطع السكنية الموزعة وفي اسعار الارض مقابل تحديد عدد القطع السكنية الموزعة من المراكز الحضرية الرئيسية ورفع سعر الارض الموزعة فيها .

الهوامش

- (١) وزارة التخطيط ، هيئة التخطيط العمراني ، « الدور الحالي والافاق المستقبلية لمسيرة التخطيط العمراني » ورقة عمل غير منشورة ، كانون الثاني ١٩٨٣ ، ص ٣ .
- (٢) Louis Wirth, "Urbanism as a Way of Life", in P.K. Hatt and Albert J. Reiss (ed.) *Cities and Society*, The Free Press of Glencoe, New York, 1964, p. 50.
- (٣) Pitirim Sorokin and Carle C. Zimmerman, *Principles of Rural Urban Sociology*, Henry Holt and co., New york, 1929, ch. 2.
- (٤) وزارة التخطيط ، هيئة التخطيط الاقليمي « معايير تحديد المناطق الحضرية والريفية في العراق » خطة دراسات الوزارة دراسة رقم ٢٠٢ : ١٩٨٥ ، ص ٣ - ١٢ .
- (٥) المصدر السابق ، ص ٦٠ .
- (٦) Harry w. Richardson, *Regional Economics, Location Theory, Urban Structure and Regional Change* Weiden field and Nicolson, 1969, p. 156.
- (٧) P.K. Hatt and Albert J. Reiss (ed.), *Cities and Society*, The Free Press of Glencoe, New York, 1964, pp. 79-81.
- (٨) Harold Carter, *The Study of Urban Geography*, Edward Arnold Publisher Ltd., London, 1972, p.28.
- (٩) لتفاصيل هذه الافكار والنظريات راجع : Sami M. PolouS, *Urban Growth Theories and the Urban Growth Patten for the Upper Euphsates Region of Iraq*, Unpublished ph. D. Thesis, University of Sheffield, 1982, Vol. 2.
- (١٠) K. Davis, "The Origin and Growth of Urbanisation in the world", in *American Journal of Sociology*, Vol. 60, 1955, pp. 422 - 445.

- K. Davis and H.H. Golden, "Urbanisation and Development of Pre- Industrial Areas", in P.K. Hatt and Albert J. Reiss, *op.cit.*, p. 120. (١١)
- B.T.h. Berry, "City - Size Distribution and Economic Development", in *Economic Development and Cultural Change*, Vol. 9, 1961, p. 587.
- Rasool F. AL- Jabiri, *The Examination of Selected Theories and Models of Urban and Regional development with particular reference to their Possible Applicability in the Basrah Region of Iraq*, Unpublished ph. D. Thesis, University of Manchester, 1978, pp. 8-9. (١٢)
- Bert F. Hoselitz, *Sociological Aspects of Economic Growth* The Free Press, New York, 1965, pp. 217-218. (١٣)
- Harold Carter, *Op. Cit.*, p. 3. (١٤) انظر
- Brian J.L. Berry, *The Human Consequences of Urbanisation* The Macmillan Press Ltd., London, 1977, p. 74. (١٥)
- Philippe M. Hauser, "Urbanisation, An Overview, in Hauser, Philip M. and Schnore, L.F. (ed.), *The Study of Urbanisation*, John Wiley and sons, New york 1966, pp. 34-38 (١٦) لمزيد من تفاصيل هذه الاختلافات انظر :
- Bert F. Hoselitz, *The city the Factory and Economic Growth*, in Hatt, P.K. and Reiss, Albert, *op.cit.*, p.545. (١٧)
- Brian J. L. Berry, *The Human Consequences...*, *Op. Cit.*, pp. 74-75. (١٨) انظر
- W.V. Sovan, "The Analysis of Over - Urbanisation", in *Economic Development and Cultural Change* Vol. 12, 1964, pp. 113 - 122. (١٩)
- S. AL- Shakhs, "Development, Primacy and System of Cities", in *Journal of Development Areas*, No.7, 1977, pp. 11-35. (٢٠) انظر

(٢١) انظر

Harry W. Richardson, "The Arguement for very Large cities
Reconsideded, A comment", in Urban Studies, Vol. 13,
1976 , p. 309.

(٢٢) وزارة التخطيط ، هيئة التخطيط الاقليمي ، المدن الجديدة في العراق
البعد القياسي والمعايير ، خطة بحوث الوزارة ، تشرين اول ١٩٨٣ ،
ص ١٦ .

(٢٣) انظر Sami M. Polous, Op. Cit., p. 188.

(٢٤) وزارة التخطيط ، الهيئة القومية للسياسات السكانية ، نمو السكان
والتنمية في العراق ، بغداد ١٩٧٤ ، ص ٥٠ .

(٢٥) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، اسقاطات السكان للسنوات
١٩٧٧ - ١٩٩٧ .

(٢٦) وزارة التخطيط ، هيئة التخطيط العمراني ، هيكل سياسة الاستيطان
الحضري في القطر ، بغداد ، ١٩٨١ ، ص ٥ .

(٢٧) انظر Sami M. Polous, Op. Cit., p. 189.

(٢٨) المصدر السابق ص ١٩١ .

(٢٩) وزارة التخطيط ، هيئة التخطيط الاقليمي ، التحضر في العراق ،
خطة بحوث الوزارة ، دراسة رقم ١٥١ ص ٣٠ .

(٣٠) وزارة التخطيط - هيئة التخطيط العمراني ، خطط تنمية المحافظات
(« السكان ») ، بغداد ، تشرين الثاني ١٩٧٩ ، ص ٢ - ٥ .

(٣١) انظر Sami M. Polous, op. cit., pp. 196 - 197.

يقاس معيار تشتت السكان عن طريق تطبيق المعادلة التالية :-

$$Ht = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^k \left| \frac{p}{it} - ai \right| 100$$

حيث ان Pit يعني نسبة سكان القطر الذين يسكنون في المنطقة (ا)
وفي وقت زمني محدد (t) .

ai يعني نسبة سكان المنطقة (ا) الى مجموع سكان القطر .
ان قيمة المعيار تتراوح بين صفر - ١٠٠ اي من التوزيع المتجانس
للسكان والذي يمثل التوزيع الامثل الى التوزيع المتمركز كليا ، اي
وجود مستوطنة حضرية واحدة .

(٣٢) المصدر السابق ص ١٩٧ - ١٩٨ .

(*) باستثناء المرتبة الحجمية {..... نسمة - ٨٠.٠٠٠ نسمة حيث أن عدد المدن في هذه المرتبة هو ضعف عدد المدن في المرتبة الأصغر منها وذلك يعود الى أن المدينتين في هذه المرتبة الحجمية هما البصرة والموصل واللذان يمثلان قطبي جذب الاولى للمنطقة الجنوبية والثانية للمنطقة الشمالية ولتركز المشاريع على اختلافها في هاتين المدينتين وما يترتب على ذلك من جذب للقوى العاملة من المناطق الاخرى .

(**) ان قاعدة زيف هي قاعدة المرتبة / الحجم لتوزيع المراكز الحضرية

وتفترض ان توزيع المراكز يتم وفقاً للمعادلة التالية :

$$P_i = \frac{P_i}{r}$$
حيث ان هي سكان المستوطنة في المرتبة P_r

P_i هو سكان المدينة الاكبر

r_i هو مرتبة المدينة

وطبقاً لذلك فإن حجم المدن التي تلي المدينة الاكبر يكون

$\frac{1}{4}$ ، $\frac{1}{9}$ ، $\frac{1}{16}$ ، ... المدينة الاولى .

(٣٣) انظر وزارة التخطيط - هيئة التخطيط الاقليمي الدراسة رقم ١٥١ ، التحضر في العراق (١٩٨٤) والدراسة رقم ٦٧ ، المدن الجديدة في العراق البعد القياسي والمعايير ، (١٩٨٣) .

(٣٤) انظر وزارة التخطيط / هيئة التخطيط العمراني ، التحضر في العراق - مصدر سابق - ص ٤٥ - ٤٦ .

انظر وزارة التخطيط / هيئة التخطيط العمراني ، خطط تنمية المحافظات - السكان - مصدر سابق - ص ٢ - ٤٥ - ٢ - ٤٦ .

(٣٥) المصادر السابقة .

Sami M. Polous, op. cit., p. 234.

(٣٦)

(٣٧) انظر المصدر السابق ص (٢٣٤) .

(٣٨) التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي - قطر العراقي - كانون الثاني ١٩٧٤ ، ص ١٢٦ .

(٣٩) وزارة التخطيط - المذكرة التفسيرية لخطة التنمية القومية ١٩٧٦-١٩٨٠ ، بغداد ص ٢٨ .

الفصل الخامس

« تجربة التخطيط المعاصرة في العراق »

المهندس المعماري علي نوري حسن

(B.Sc (Arch.), M.A., MRTPI)

٢ - تخطيط المدن المعاصر في العراق :

يمكن تقسيم تاريخ التخطيط العمراني المعاصر في القطر الى المراحل التالية :

٢ - ١ - المرحلة الاولى :

تعود بدايات ايجاد الخدمات البلدية العامة في تأسيسها الى الفترة العثمانية حيث انشأت الدوائر البلدية لكل بلدة وقرية من اي حجم^(١) وانشأت اهتماماتها ومهامها على الاشراف على الشؤون الصحية والتنظيف والحراسة والانارة ولكنها فعليا اقتصرت على جباية الرسوم على المعابر ورسوم الابنية والدلاية ودفع رواتب موظفيها ، ولذا كانت متواضعة في اعمالها ووارداتها ، وقد تحسنت الامور البلدية على عهد الوالي مدحت باشا^(٢) وتطورت مع الاحتلال البريطاني ، حيث تم الغاء البلديات السابقة وشكلت بلديات لم تتجاوز في عددها في بداية عهد الاحتلال الثمانين بلدية فقط ، وقد تحددت واجباتها في تلك الفترة على توسيع بعض الشوارع وردم الحفر للمياه الاسنة والناجمة عن صناعة الطابوق ، مع تسقيف بعض الاسواق وتوفير بعض الحدائق العامة والصغيرة^(٣) ، ولقد اعتمد قسم منها على ميزانياتها الخاصة (بعد ان كانت تعتمد على التمويل المركزي ومن الخزينة العامة) ، حيث باشرت في تنفيذ بعض المشاريع المهمة كمشاريع الكهرباء والماء والات الطحن ..

لقد حلت المجالس البلدية بعد تشكيلها في كل من مدن (بغداد والبصرة والعمارة) بدلا من الهيئات الاستشارية التي كانت موجودة آنذاك ، والقي على عاتق رئيس المجلس البلدي ادارة الامور البلدية (وقد حتم ان يكون

رئيس البلدية عراقيا) وقد تبعت مدن (كركوك ، الحلة ، الديوانية ، سامراء ، ديالى ، والرمادي تلك المدن تباعا) .

كما تم تشكيل اول قسم لتخطيط المدن في مديرية البلديات العامة^(٤) التابعة الى وزارة الداخلية في اواخر الثلاثينات من هذا القرن ، لكي يكون مسؤولا عن تطوير المستوطنات الحضرية والريفية ، كما شكلت شعبة اخرى للاسكان في قسم العمال التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية^(٥) .

وفي تقرير للبنك الدولي للاعمار ، والذي استدعي من قبل مجلس الاعمار في عام ١٩٥٢ اوضح ان التخطيط العمراني (physical planning) والدوائر البلدية التي ارتبطت بوزارة الداخلية ، لا تؤدي مهامها بشكل جيد نتيجة لاعداد خرائط بدائية واولية جدا (sketches) تمثل خطوطا عامة قد لا تعتمد على مسح موقعي او مسوحات طوبوغرافية لتبين الحالة الراهنة للابنية والشوارع دون التشخيص والمسح العلمي المطلوب ، كما تفتقر المخططات الى التفاصيل خصوصا للمناطق المركزية او الاسواق^(٦) .

ولقد اوصى البنك الدولي للاعمار (في حينها) بجميع هذه الفعاليات التخطيطية واناطة مسؤوليتها بدائرة تخطيط مركزية . . . وقد انهي مجلس الاعمار بهيئاته المسؤولة عن التخطيط والاسكان (الهيئة الفنية الثانية والهيئة الخامسة) بعد ثورة تموز (١٩٥٨) ، حيث شكلت وزارة البلديات لكي تضم قسم تخطيط المدن ، كما الحق قسم الاسكان لكي يضم الى وزارة الاشغال والاسكان^(٧) .

لقد كان تخطيط المدن حتى بداية الخمسينات من هذا القرن لا يعدو عن كونه اعداد مخطط للطرق العامة في المدينة وتحديد محرماتها مع اعداد افرازات الاراضي ضمن هيكل عام مبسط للمدن ودعمها ببعض التشريعات اللازمة لاغراض التنفيذ ويستثنى من هذا التحديد مدينة بغداد لقيام بريكس

وبرونفينبر^(٨) (Breeks & Bronoweiner) في عام (١٩٣٦)
بأعداد مخطط اساسي للمدينة *

وفي اوائل الخمسينات تم اعداد التصاميم الاساسية للمدن الرئيسة
الثلاث (بغداد ، الموصل ، البصرة) مع تحديد المناطق السكنية الى خمس
مناطق حسب مساحة القطع السكنية فيها ودرجة البلدية نفسها^(٩) وقد
اعتبرت هذه التحديدات في حينها تطورات جديدة في تخطيط تلك المدن
ودراستها لتحديد الهياكل العام لاستعمالات الارض المتضمنة للسكن ،
التجارة ، الصناعة ، المباني والمرافق العامة ، متمسكين بذلك في تعليمات
وشروط نظام الطرق والابنية رقم (٤٤) لسنة (١٩٣٥) المعمول به في تلك
الفترة^(١٠) ومن الجدير بالذكر ان هذه المدن الثلاث قد خطت من قبل ثلاث
شركات (او مخططين) استشارية وكما يلي :

١ - مدينة بغداد / ١٩٥٤^(١١) - المخطط مونوبريو وسبنسلي ، ومكفارلن
(Minoprin, Spencely & Macfarlane)

٢ - مدينة البصرة / ١٩٥٥^(١٢) - من قبل المخطط ماكس لوك
(Max Lock)

٣ - مدينة الموصل / ١٩٥٥^(١٣) - المخطط ريكلان سكواير وشركائه
(Raglan) (Squire & Part)

كما قامت مؤسسة دو كسيادس في الاعوام (١٩٥٥ - ١٩٦٢) بأعداد
التخطيط الاساس لثلاث عشرة مدينة رئيسة شملت غالبية مراكز الالوية
وتضمنت (بغداد ، كربلاء ، الكوفة والنجف ، كركوك ، اربيل ، العمارة ،
الديوانية ، السليمانية ، الرمادي ، بعقوبة ، الناصرية) ، حيث كانت هذه
التصاميم اقرب ما تكون الى دراسات منمطة اعدت على ضوء معلومات
احصائية منمطة ايضا * كما اضفت روحية وفلسفة دو كسيادس على تلك
المدن ، لذا فقد جاءت غالبيتها بشوارع مستقيمة تتقاطع بشكل متعامد ،

يشير بذلك الى اهماله الواضح للمتغيرات التي تنفرد بها كل مدينة كالعوارض الطبيعية والمناخية وشكل الارض او البيئة المحيطة بها^(١٤) .

ويمكن القول ان مرحلة الخمسينات قد تميزت بـ بروز دور الاستشاري الاجنبي نظرا لغياب المخطط المحلي وعدم تخصصه بهذا النوع من التخطيط ، ونتيجة لذلك فقد عانت المدن المخططة من سلبيات عديدة منها :

— عدم استيعاب المخطط الاجنبي لواقع المدينة العراقية عمرانيا واجتماعيا واقتصاديا وبيئيا .

— غياب التصاميم التفصيلية لمركز المدينة او بعض المناطق المهمة (كالمنطق التجارية ، الصناعية ، الترفيهية ...) .

— تجاهل خرائط ملكيات الارض والتسجيل العقاري وانعكاسها بشكل سلبي على التصاميم المعدة .

— وجود حاجز او هوة كبيرة بين المخططات المقترحة والامكانيات التنفيذية للكوادر العراقية وخصوصا على المستوى المحلي .

— عدم مرافقة التصاميم والدراسات لاساليب تنفيذها وتوضيح الكلف اللازمة لذلك (او ضآلة الاستثمارات والتخصيصات وميزانيات البلدية) وعجزها الكامل عن تنفيذ المقترحات المقدمة .

كما يمكن ان توصف هذه المخططات بأنها حدثت بشكل او باخر من التجاوزات العشوائية ونظمت لحد كبير من توسعات المدن غير المنتظم والحفاظ على هيكلها العام^(١٥) .

٢ - ٢ - المرحلة الثانية :

لقد كانت لثورة تموز ١٩٥٨ بداية جديدة مع تخطيط المدن والبلديات حيث شكلت وزارة « البلديات » لتعنى بذلك ، كما رافق ذلك زيادة في

الكوادر الهندسية العراقية واشراكها بشكل متواضع في عملية اعداد المخططات لتصاميم المدن العراقية ، كما اشركت بعض الخبرات الاجنبية من خلال توظيفها للعمل بشكل منفرد في دوائر التخطيط المعنية بأعداد التصاميم الاساسية للمدن .

ومما تجدر الاشارة له بهذا الصدد ، ان هذه المرحلة قد شهدت صدور قانون ادارة البلديات المرقم (١٦٥) لسنة ١٩٦٤ والذي جاء بمفاهيم متطورة نسبيا عن نظام الطرق والابنية الذي كان معمولا به قبل تلك الفترة ، فالساليب استحدثت البلديات وتقسيمها على اساس الحجم السكاني والاهمية الادارية مع اعطاء بعض الخصوصيات لمدن بغداد والبصرة والموصل وكركوك وتحديد وظائف المجلس البلدي وواجباته وعدد اعضائه حسب الصنف ، عوامل مهمة في تطوير عمل البلديات وتخطيط المدينة المعاصرة ، كما وضع القانون المذكور اللبنة الاولى للسيطرة على الفعاليات الخاصة بالسكن والصناعة خارج حدود البلدية وضمن مسافات تتناسب ابعادها مع صنف البلدية ونوعها واهميتها^(١٦) .

لقد رافق هذه المرحلة بدايات تخريج جامعة بغداد لاعداد جديدة من المهندسين^(١٧) المعماريين واستقطاب تلك الدوائر التخطيطية لهذه التخصصات المهمة اضافة لاستقطاب الكوادر العراقية المتخصصة في هذا الحقل من التخطيط والعائدة بعد اكمال دراستها خارج القطر ، مما اثر بشكل واضح على نمط المخططات الاساسية المنتجة في تلك الفترة وتطورها لكي تحمل في طياتها بعض الهياكل التنظيمية لاستعمالات الارض في المدينة وشبكة الطرق والنقل وتحديد السمات الرئيسة لتوسعات المدينة وتوقعات نموها المستقبلية بشكل اولي . كما اقتصر عمل الاجهزة التخطيطية في هذه المرحلة على افراز الاراضي السكنية واعداد تصاميم هيكلية عامة للشوارع في المدينة وتحديد استقاماتها^(١٨) .

٢ - ٣ - المرحلة الثالثة :

والتي يمكن تحديد بداياتها بقيام ثورة ١٧-٣٠ تموز ١٩٦٨ حيث تم استكمال التصميم الاساس لمدينة بغداد وتم تشريعه بـ خاص^(١٩) مع فصل امانة العاصمة عن وزارة البلديات كما تم في هذه اصدار تشريعات هامة جدا منها تمليك البلديات كافة الاراضي الاميرية ضمن حدودها البلدية^(٢٠) ، وانشاء مركز التخطيط الحضري والاقتصادي التابع لجامعة بغداد^(٢١) حيث ساهم بشكل كبير في توفير الكوادر المتخصصة في مجالات التخطيط للمدينة العراقية واقايلها ، بالإضافة ارسال دفعات من المهندسين والباحثين بأعداد جيدة نسبيا لأغراض التخطيط في المدن والاقاليم ، اضافة الى فتح اقسام جديدة والتوسع في المراكز ذات العلاقة بمختلف الجامعات العراقية .

لقد تم في هذه المرحلة تكليف ثلاث شركات عالمية متخصصة بالتصاميم الاساسية لثلاث مدن رئيسية شملت مايلي :

١ - مدينة البصرة - حيث كلفت مؤسسة اللوين ديفز (Davis) لاعتماد التصميم الاساسي لها^(٢٢) .

٢ - مدينة الموصل - وقد استدعيت مؤسسة سيت انترناشيونال (SCET International) بأعداد تصميم اساسي لها^(٢٣) .

٣ - مدينة كركوك - حيث كلفت مؤسسة دو كسيادس لاعتماد التصميم الاساسي^(٢٤) .

وقد قامت هذه الشركات الثلاث بالاشتراك مع مكاتب ومؤسعات عراقية مساعدة بأعداد التصميم الاساسية للمدن الثلاث الرئيسية ، وقد اعدت هذه التصميمات بأعداد بعض التفاصيل الحضرية والمعمارية لمراكز تلك المناطق القديمة فيها مع تفاصيل عن حركة العجلات ومقاطع الشوارع

وشبكات المرور والنقل ، وبعض الاستعمالات المحددة كالمناطق الصناعية او التجارية .

وقد تلكت الشركة المعنية باعداد التصميم الاساس لمدينة البصرة من انجاز مهمتها مما دعا الجانب العراقي (مديرية التخطيط والهندسة العامة في حينها) من اغفائها واكمال المخططات والتصاميم من قبل كوادرها الوطنية .

وعلى الرغم من قيام هذه الشركات بأعداد مخططات للمدن الرئيسية الثلاث الا أن الجزء الأكبر من عملية هندسة المدن واعمارها او تخطيطها قد تمت على ايد وطنية حيث ان عدد البلديات والمدن التي يتطلب اعداد ومتابعة مخططاتها الاساسية تربو على (٣٠٠) مدينة او بلدية ، تراوحت حجمها بين (١٠٠٠) نسمة و (٢٠٠٠٠٠) نسمة^(٢٥) ، الامر الذي دعى احد خبراء الامم المتحدة في تقرير له عن التخطيط في العراق ان يشير الى ضرورة توفير ما لا يقل عن (٢٠٠) مخطط عمراني كمرحلة اولى على ان تتزايد مستقبلا بما ينسجم وعدد سكان القطر او المدن المطلوب تخطيطها^(٢٦) .

ويمكن ان توصف هذه المرحلة بتغطية المدن والبلديات كافة بخرائط للتصاميم الاساسية ، واجراء بعض المسوحات الميدانية التي رافقت اعداد التصاميم الاساسية ويمكن الرجوع الى الملحق رقم (٢) الذي اوضح الدراسات التي اعدت خلال هذه المرحلة . فقد زجت اعداد من الكوادر الفنية المساعدة (الباحثين) في عملية اعداد التصاميم الاساسية ، حيث بدأت بيدايات متواضعة وتطورت مع الزمن لكي تعد دراسات اقتصادية واجتماعية متكاملة عن واقع حال المدن المخططة واعطاء صورة متكاملة للمخطط المصمم عن المدينة قبل تخطيطها ، الامر الذي كان مفقودا فيما سبق كما رافق هذه التصورات ظهور بعض ملامح التخطيط والتصميم الحضري ودراسات تفصيلية متخصصة شملت بعض مراكز المدن الكبرى مثل

(النجف ، الديوانية ، البصرة ، اربيل) وشملت دراسات النقل كل من مدينتي الحلة والكوت ، مع دراسة تفصيلية لمشروع تطوير المنطقة الواقعة بين المرقدين الشريفين في كربلاء (الملحق رقم - ٢ -) .

٢ - ٤ - المرحلة الرابعة

انسجاما مع التقسيم العشري (بالسنوات) للمراحل السابقة من مسيرة التخطيط العمراني في القطر واتزامن ذلك مع تسلم السيد الرئيس القائد صدام حسين (حفظه الله) لرئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس قيادة الثورة يمكن اعتبار بداية هذه المرحلة تبدأ مع اواخر السبعينات لتمثل المرحلة الاخيرة والقائمة من مراحل تطور تخطيط المدن في العراق .

لقد اتسمت هذه المرحلة بدمج هيئة التخطيط الاقليمي ودائرة التخطيط والهندسة (في وزارة التخطيط) بجهاز فني واحد شمل الاختصاصين وسمي (هيئة التخطيط العمراني) كللت جهودها باجراء سلسلة من الدراسات الاقليمية والحضرية شملت دراسة اقاليم المدن الكبرى (بغداد ، البصرة ، الموصل) وتمخضت هذه الدراسات عن اعطاء بدائل للمدن الجديدة المحيطة بكل من هذه المدن والمباشرة بتخطيط بعضها .

كما تم في هذه المرحلة استدعاء شركة متخصصة لاعداد التصاميم الاساسية والتفصيلية لمدينتي تكريت وسامراء على وفق اسس علمية حديثة وقدمت مقترحاتها في اوائل عام (١٩٨٤) وشملت تفاصيل لمراكز تلك المدينتين وتفاصيل معمارية وتخطيطية وحضرية للمنطقة السكنية والتجارية والصناعية والترفيهية وتعتبر هذه المخططات من اكمل المشاريع التخطيطية في القطر (٢٧) .

٣ - التخطيط الاقليمي وممارساته في العراق :

ان الاتجاهات الحديثة في تخطيط المدينة على النطاق العالمي وخصوصا في البلدان المتقدمة يربط المدينة باقليمها المجاور (٢٨) والذي قد يستد لمسافات

كبيرة تنسجم ومنطقة تأثير ونفوذ تلك المدينة (Influence Zone) حيث تفترض اكثر الدراسات تعذر دراسة المدينة بمعزل عن اقليمها والمدن الاخرى المحيطة بها^(٢٩) .

وعلى هذا الاساس فقد ارتؤي طرح تطورات التخطيط الاقليمي في القطر كجزء من تطور المدن وتخطيطها ولواكبة ما يقارب من عشرين سنة الماضية لحركة التطور في تخطيط المدن العراقية وبشكل فعال .

على الرغم من تكوين قسم التخطيط الاقليمي بوزارة التخطيط ومن ثم تحويلها الى هيئة ، وقسم التخطيط الاقليمي في دائرة التخطيط والهندسة في وزارة البلديات (الملائمة) وبنفس الفترة الا ان ممارسات التخطيط الاقليمي في القطر العراقي وتقسيمه الى مناطق تخطيطية او ادارية قد تعود الى فترات وعصور موعلة في القدم . ففي العصر العباسي قسم الى اربعة اقاليم (اقليم السواد ، اقليم الجزيرة ، اقليم الجبال ...) ويمكن ترجمتها بالمفاهيم العصرية الى منطقة السهل الرسوبي ، منطقة القسم الشمالي من الهضبة الصحراوية وما جاورها من المنطقة شبه الجبلية ، ثم المنطقة الجبلية على التوالي ، كما تغيرت هذه المناطق الادارية لتشمل مناطق اوسع في الحقبة السلجوقية^(٣٠) . وعلى الرغم من التقسيمات الادارية البسيطة في الحقبة العثمانية الا انها تعمقت ونضجت من خلال التقسيمات التي اعتمدها الوالي مدحت باشا عند تعيينه عام ١٨٦٨ م ، حيث اولى عناية كبيرة في تطبيق نظام الولاية واللواء والقضاء والناحية واعتبرها تطبيقات عملية لافكاره التي حاول تطبيقها عندما كان واليا في الدانوب قبل ذلك . ولم تبدل الا قليلا حتى عام ١٩١٤ . كما قسمت المدن والقرى حسب اهميتها وعين المتصرفون والقائمقامون ومدراء السناجق او النواحي وفقا لذلك^(٣١) ويعتقد الدكتور خياط^(٣٢) ان هذه الخطوة تعتبر من جولة اصلاحات هذا الوالي واصبح

شكل التقسيمات الادارية في اوائل القرن العشرين وقبل الحرب العالمية الاولى مقسما الى ثلاث ولايات رئيسة هي :

١ - ولاية بغداد (لتشمل ثلاث متصرفيات هي بغداد ، الديوانية ، كربلاء) *

٢ - ولاية البصرة (لتشمل اربعة سناجق وهي متصرفيات البصرة ، المنتفك ، العمارة ، الاحساء) *

٣ - ولاية الموصل (وتضم متصرفيات الموصل ، شهرزور ، السليمانية) *

وقد تغيرت هذه التقسيمات الادارية بعد الاحتلال البريطاني للعراق ويذكر احد التقارير البريطانية^(٣٢) ان التقسيم الاداري للقطر كان اصغر حجما من السنجق التركي السابق وتماشت التقسيمات الجديدة في حينها مع المعطيات الجغرافية ولم تقسم بشكل عفوي كما قد يبدو *

لقد قسم العراق الى (١٢) لواء بموجب المادة الاولى من نظام الانتخابات^(٣٤) الصادر عام ١٩٢٢ وهي (الموصل ، السليمانية ، كركوك ، ديالى^(٣٥) ، بغداد ، الحلة ، الكوت ، الدليم^(٣٦) ، كربلاء ، العمارة ، المنتفك^(٣٧) ، البصرة) كما قسمت الى ثلاث دوائر انتخابية شملت الاولى (الموصل ، كركوك ، السليمانية) والثانية (بغداد ، ديالى ، الدليم ، الحلة ، كربلاء ، الكوت) والثالثة شملت (البصرة ، العمارة ، المنتفك) كما عدل هذا التقسيم واضيفت له عبارة (شبه لواء اربيل) و (الديوانية)^(٣٨) *

ويلاحظ المتتبع للتقسيمات الجغرافية او الاقليمية الحديثة عدم وجود تغيرات جذرية على التقسيمات الادارية القديمة خصوصا منذ اواخر القرن التاسع عشر وحتى احدث الدراسات التخطيطية^(٣٩) وهذا ما ايده الدكتور الخلف^(٤٠) بالنص التالي :

« ان اصول التنظيمات الادارية والمالية والزراعية في العراق الحديث تعود لهود قديمة جدا كما يرجع بعضها الاخر الى العهد العثماني القريب وبالاخص تنظيمات مدحت باشا » *

لقد استحدثت في عهد ثورة ١٧ - ٣٠ تموز اربع محافظات جديدة شملت (دهوك ، المثنى ، صلاح الدين ، النجف) كما اعيدت تسمية بعض المحافظات انسجاما مع خط الحزب والثورة في نهجها القومي والعربي^(٤١) تمثل هذه التقسيمات الادارية تقسيمات عقلانية تنسجم والفكر التخطيطي الحديث^(٤٢) .

لقد تم التطرق بهذا الاسهاب الى هذه التقسيمات الادارية والاقليمية لانها تعتبر اساسا للدراسات الاقليمية اللاحقة ، ولقد اشار الدكتور الجابري^(٤٣) الى اهمية التخطيط الاقليمي وواقعه وبروز دوره الفاعل بعد ثورة ١٧ تموز ١٩٦٨ وتأثيره في التوزيع المكاني للاستثمارات في العراق وتقديمه للدراسات والمؤشرات اللازمة لذلك^(٤٤) .

قامت هيئة التخطيط الاقليمي بوزارة التخطيط وقسم التخطيط الاقليمي بوزارة البلديات (الملغاة) بدراسات اقليمية مهمة يمكن ايجاز اهمها كما يلي :

- ١ - تأثير انشاء المعامل على المدن/ ١٩٧٢ .
- ٢ - تخطيط اقليم البصرة - تقرير رقم (١) / ١٩٧٥ .
- ٣ - دراسة تخطيطية اقليمية لمحافظة (اربيل ، السليمانية ، دهوك) ١٩٧٧ .
- ٤ - تخطيط اقليم اعالي الفرات واعادة سكان اهالي سد حديثة ١٩٧٨ (بمشاركة وزارة الري ووزارة التخطيط ومكتب بلانار للتخطيط « ٤ اجزاء ») .
- ٥ - كما تمت دراسة استراتيجية اعادة اسكان القرى التي تغمرها اراضي مشاريع الري الحديثة (سد صدام ، سد القادسية ، سد حميرين ١٩٧٩/ ١٩٨١) .
- ٦ - الدراسة الاقليمية لمشروع صناعة السيارات في حمام العليل/ ١٩٨٢ .

٧ - اختيار مواقع المدن الجديدة حول مدن (البصرة - بغداد - الموصل)
١٩٨٢ - ١٩٨٥ *

٨ - الهيكل العام لسياسة التحضر في العراق / ١٩٨٢ - ١٩٨٣ *

٩ - خطط التطوير الريفي لمحافظة القطر / ١٩٨١ - ١٩٨٣ *

١٠ - خطط تنمية المحافظات / واقع الحال / ١٩٨١ - ١٩٨٥ *

ويلاحظ ان الدراسات المذكورة بعد الفقرة (٣) اعلاه وما بعدها
قد تمت في المرحلة الاخيرة^(٤٥) من مراحل تخطيط المدن والاقاليم وامتازت
بتعدد اتجاهات الدراسة كما ونوعا مع دراسات موسعة ستذكر فيما بعد
لاهميتها *

٤ - الهيكل الفني وتطور الكادر التخطيطي في العراق :

لقد بدأت ممارسة التخطيط العمراني في القطر بصورة كيان متخصص
في بداية الخمسينات كشعبة تابعة في مديرية بلديات العامة التابعة لوزارة
الداخلية^(٤٦) وقد انتقلت مهامها وكوادرها الفنية وضمت في عام ١٩٥٩ ضمن
تشكيلات وزارة البلديات التي شكلت انذاك^(٤٧) ويلاحظ المتتبع لمسيرة
التخطيط العمراني التاريخية ان الجهاز الفني المعني بهذا النمط من التخطيط
وكوادره قد تنقلت بين الوزارات المختلفة مما يعكس عدم استقرارها في
كيان ثابت وكما يلي :

١ - احدث اول مديرية بلديات عامة في وزارة الداخلية بموجب نظام

الوزارة رقم (٢٠) لسنة ١٩٢٩ للنظر في امور البلديات اداريا وماليا *

٢ - تشكيل شعبة التخطيط والتنظيم في مديرية البلديات العامة التابعة

لوزارة الداخلية منذ الثلاثينات حتى ١٣/٧/١٩٥٩ *

٣ - تشكيل مديرية التخطيط والتصميم العامة في وزارة البلديات

(الملغاة عام ١٩٥٩) *

- ٤ - تشكيل مديرية التخطيط والتصميم العامة / شعبة التخطيط / وزارة الشؤون البلدية والقروية عام ١٩٦٥ .
 - ٥ - تشكيل مديرية الاسكان وتخطيط المدن العامة / قسم التخطيط والتصميم / في وزارة البلديات والاشغال عام ١٩٦٧ .
 - ٦ - تشكيل مديرية التخطيط والهندسة العامة / وزارة البلديات (١٩٧١ مع تشكيلات لاقسام جديدة منها قسم التخطيط الاقليمي وقسم المعلومات الاساسية والبرمجة^(٤٨) .
 - ٧ - تشكيل قسم التخطيط الاقليمي في وزارة التخطيط وتحويله الى هيئة التخطيط الاقليمي وربطه بالسيد وزير التخطيط^(٤٩)
 - ٨ - الغاء قسم التخطيط الاقليمي في مديرية التخطيط والهندسة العامة وضم بعض كوادره الى هيئة التخطيط الاقليمي بوزارة التخطيط عام ١٩٧٥ .
 - ٩ - انتقال دائرة التخطيط والهندسة بكافة كوادرها الى وزارة التخطيط وجعلها دائرة تخطيطية مركزية ضمن دوائر الوزارة ١٩٧٧ .
 - ١٠ - تشكيل هيئة التخطيط العمراني (دمج دائرة التخطيط والهندسة وهيئة التخطيط الاقليمي ضمن وزارة التخطيط) وبعد صدور قانون وزارة التخطيط لعام ١٩٧٩ . وقد انيطت بالهيئة الجديدة مسؤولية التخطيط الحضري والتفصيلي من جهة والتخطيط الاقليمي والريفي من جهة اخرى وشكلت فيها دائرتان تعنى بهاتين المهمتين ، الاولى تعنى بتخطيط المدن والثانية تعنى بالتخطيط الاقليمي وسميت (دائرة تخطيط المحافظات)^(٥٠) .
- وقد حددت مهام الهيئة الجديدة المسؤوليات الرئيسة التالية .
- تحديد حجوم المستوطنات وتطورها المستقبلي واعداد المخططات الهيكلية للمحافظات^(٥١) .

- اعداد التصاميم الاساسية والتنصيلية للسدن *
- اعداد دراسات اقليمية متخصصة *
- اعداد دراسات وبحوث ذات علاقة بالتخطيط العمراني *
- ١١- لغرض تأكيد دور التخطيط المركزي وممارسة مسيرته الطويلة فقد فك ارتباط الاقسام التي تقوم باعداد التخطيط على المستوى المحلي (قسم التصاميم التنصيلية) من هيئة التخطيط العمراني وربطت في مديرية البلديات العامة التابعة لوزارة الحكم المحلي عام (١٩٨١) (٥٢) *
- ١٢- في عام ١٩٨٥ تم تشكيل جهازين مركزيين للتخطيط الاول ربط بوزارة التخطيط ويعنى بالتخطيط الاقليمي وسسي (هيئة التخطيط الاقليمي) (٥٣) والثاني ربط بوزارة الحكم المحلي تحت اسم (المديرية العامة للتخطيط العمراني) حيث تم تجميع كوادرها الفنية من الفنيين المنقولين من وزارة التخطيط وقد تكونت هذه المديرية من ثلاثة اقسام رئيسية (شمالية ، وسطى ، جنوبية) مع قسم يعنى بالمعلومات والدراسات . وقد انيطت بهذه المديرية مهمة اعداد التصاميم الاساسية المدن والتصاميم الهيكلية للمحافظات وتفاصيل المراكز المدنية والتفاصيل العمرانية الاخرى * ومما تجدر الاشارة اليه ان مهام هيئة التخطيط الاقليمي قد حددت كما يلي (٥٤) :
- ١ — اعداد الموازنة المكانية لخطة التنمية القومية *
- ٢ — وضع استراتيجية التنمية الاقليمية وما ينتج من مؤشرات تنبؤية واستراتيجية تطوير حضري وريفي على مستوى مناطق القطر *
- ٣ — وضع الاسس والسياسات المتعلقة بالتنمية الحضرية والريفية ضمن اطار خطة التنسية القومية *

٤ - القيام بالدراسات التنموية ذات التأثير الذي يتجاوز مستويات المدن وذات الصفة الاستراتيجية .

٥ - تقييم المخططات الهيكلية للمحافظة .

٦ - متابعة تنفيذ المخططات الاقليمية وخطط المحافظات واستراتيجية التنمية الاقليمية .

٥ - القوانين والانظمة المتعلقة بتخطيط المدن والتخطيط الاقليمي :

غني عن القول بأن التشريع هو الاداة الفعالة التي تساعد في تطبيق افكار المخطط التي يصبها في تشريعات وقوانين تتعلق بتخطيط المدينة واقليمها، كما ان التخطيط مهما بلغ من مستوى متطور او متقدم فلاقية له ولا يعدو كونه افكار مالم يسند بتشريع لالزام تنفيذه ، وعلى هذا الاساس اهتمت الدول المتطورة في التشريعات التخطيطية ومتابعة تطويرها وتعديلها باستمرار لكي تنسجم مع تطورات ومتطلبات المجتمع والبيئة التي يعيشها . كما ان دقة التشريعات وتطرقها للتفاصيل المختلفة في مجال التخطيط تعكس نضوجا حضاريا للمجتمع ينعكس عن طريق ما يطرحه المخطط ويشعره القانون وفي العراق قانونان ونظام تحكمت في تخطيط مدنه وسيطرت عليها بصورة عامة بحيث اعطت للمدن العراقية اشكالها وصفاتها الرئيسة خلال النصف قرن الاخير من عمرها ، وقد جاءت هذه القوانين والانظمة بفترات مختلفة وتباين تأثيرها على تلك المدن والمستوطنات ، وقد اثرت هذه التشريعات على اشكال المناطق السكنية ووحداتها (دور السكن فيها) ، وشوارعها ، كثافتها ، مناطقها التجارية ، وعلى شكل المناطق الصناعية ومجمل استعمالات الارض المختلفة (Urban Land Use) فيها ، وهذه الانظمة والقوانين هي :

١ - نظام الطرق والابنية رقم (٤٤) لسنة (١٩٣٥) المعدل .

٢ - قانون ادارة البلديات رقم (١٦٥) لسنة (١٩٦٤) *

٣ - قانون التصميم الاساسي لدينه بغداد رقم (١٥٦) لسنة ١٩٧١ *

فالنظام والقانون الاوليان المشار اليهما اعلاه تمتد سلطة تنفيذهما للمدن كافة والمستوطنات العراقية ، في حين اقتصر القانون الاخير على مدينة بغداد فقط مع المستوطنات الصغيرة التي تقع ضمن حدود مدينة بغداد الكبرى ورقعتها الجغرافية *

٥ - ١ نظام الطرق والابنية رقم (٤٤) لسنة (١٩٣٥) المعدل :

ان اهم ما جاء في هذا النظام هو تقسيم البلدة الى ستة مناطق عمرانية (اولى ، ثانية ، ثالثة ، رابعة ، ممتازة ، خاصة) قسمت حسب ترتيبها في تطبيق الاعمال الفنية فيها لحداتها او اهميتها ... كما قسمت البلديات في التقصر الى اربع درجات (بلدية من الدرجة الرابعة ، ثم الثالثة ، الثانية ، فالاولى) وحسب حجم المدينة وامكانية افرازات قطع السكن فيها ، وقد انط النظام مسؤولية تقديم التصميم الاساسية للمدينة بالموظف الفني في البلدية بحيث يتضمن ذلك تقسيم البلدة الى مناطق عمرانية مقرررة على ان يدرسها مجلس البلدية ويقرها * وقد خصص الفصل الثاني من النظام المذكور للطرق وكيفية تخطيطها او تنفيذها وشملت زوايا التقاءات الطرق واساليب تنفيذها وكيفية تفصيل الاجزاء المهذمة وتقدير بدلاتها او اساليب تعريضها ، كما حصص الفصل الرابع من الباب الاول للنظام الى موضوع الشرقية واساليب تطبيقها (رسوما) *

اما الفصل الخامس فقد تضمن تقسيم الاملاك الى عرصات واعراض شوارعها والمساحة التي تؤخذ مجانا ، وتلاه الفصل السادس لشرح كيفية تنفيذ المتنوعات وغيرها من عوارض الطريق كالجرسونات والطنف (ارتناعاء ، جنباتها ، عمقها) وضمن المناطق العمرانية المختلفة *

لقد قسم النظام اعلاه الابنية الى ثلاثة اقسام هي (المساكن ، الابنية العامة) كالدوائر الرسمية والابنية الصحية (+ + +) ، والابنية الصناعية (+) .
 وحدد مواصفات كل من هذه الابنية وموادها الانشائية واساليب تنفيذها ، وبعض الشروط المتعلقة بمخططاتها الافقية او العمودية .

لقد جاء الفصل الثامن من الباب الاول لكي يحدد اساليب استحصال اجازة البناء وماهية الابنية الممنوعة (الابنية المخالفة) ومدة نفاذ اجازة البناء والامور المتعلقة بمنحها .

اما الباب الثاني من القانون فقد تضمن بعض المواصفات لمساحات الابنية والعرضات والطرق وما شابهها والتي يمكن ايجازها بالجدول التالي مع اخذ الشروط التالية بنظر الاعتبار :

- ١ — استثناء مشاريع الاسكان من المحددات المذكورة في الجدول .
- ٢ — جواز انشاء الدكاكين ضمن الدور السكنية في المنطقة العمرانية الاولى والثانية فقط ، على ان لا تقل مساحتها عن (٦) م^٢ .
- ٣ — مقياس الرسم لخارطة اجازة البناء يكون بمقياس ١/١٠٠ أو ١/٢٠٠ وموقعة من قبل معمار او مهندس .
- ٤ — للمجلس البلدي تحديد ارتفاعات الابنية في الطرق التي يقرها .
- ٥ — لا يجوز انشاء الابنية الطينية الا في تسوير الحدائق او اعادة تطوير ماهدم من الطوف في البساتين او مع الطابوق والحجر في المساكن .
- ٦ — يجوز استعمال الفضاء فوق الرصيف على ان لا يقل عرض الطريق عن (١٢) مترا وحسبما يلي مع وضع شروط للاعمدة والمواد المستعملة .

عرض الطريق (م) عرض التسقيف (م)

٢٥٠

١٢

٣٠٠

١٥ فأكثر

٤٠٠

٢٥ فأكثر

جدول لمخلاصة الباب الثاني من نظام الطرق والإبنية
الرقم (٤٤) لسنة (١٩٣٥) المعدل

خاصة	ممتازة	رابعة	ثالثة	ثانية	الوحدة اولى القياسية	
٢٠٠٠	٨٠٠	٦٠٠	٢٠٠	٢٠٠	١٠٠	٢٢
٢٥	٢٥	٢٠	١٥	—	—	٢
٥	٥	٤	٢.٥	—	—	٢
						مساحة العرصة لا تقل عن
						عرض واجبة العرصة لا تقل عن
						الإرتداد عن حدود الشارع
						بمسافة لا تقل عن
١٥	١٥	١٢	١٠	٨	٤	٢
٦	٦	٦	٦	٢	٢	٢
٢٠	٢٠	٥٥	٦٥	١٠٠	١٠٠	٪
						عرض الطريق العام لا تقل عن
						عرض الطريق الخاص لا تقل عن
						نسبة مساحة البناء الى مساحة
						العرصة لا تزيد عن

٥ - ٢ - قانون ادارة البلديات رقم (١٦٥) لسنة ١٩٦٤

يعتبر هذا القانون طفرة نوعية في التشريع لتخطيط المدن في القطر في حينه ، الا ان قلة الكوادر الفنية والبلدية قد جعلت امر تنفيذ ابوابه وفصوله تتعثر باستمرار ولم تغط متطلباته بشكل دقيق نتيجة ذلك، فالقانون اعلاه تطرق في اهم ابوابه التي تخص التخطيط العمراني وتخطيط المدينة العراقية الى الاسس التي تم فيها احداث البلديات واساليبها ، حيث حدد ذلك على حجم السكان والاهمية الادارية والوظيفية للمستوطنات والقرى، كما حدد اسلوب استحداث البلدية بالاعلان واعداد الخرائط والقرارات المرافقة لذلك والجهات اللازمة لاتخاذ القرارات .

لقد صنف القانون البلديات الى (٦) انواع ابتداء ببغداد كصنف خاص ، واعتبار كل من (البصرة والموسل وكركوك) بلديات من الصنف الممتاز ، وانهاء بلديات الصنف الرابع . كما حدد القانون اعداد المجلس البلدي لكل صنف من هذه الاصناف واساليب اجتماعه ووظائفه المتعلقة بتحديد شكل المدينة وهيكلها كتحديد رقعتها الجغرافية وتقسيبها الى قطاعات ومناطق عمرانية واستعمالات الارض المختلفة فيها ، وقد ثبت القانون ضرورة احتساب حجم المدينة وتطورها لمدة (٢٥) سنة مع اعداد التقارير اللازمة لذلك او الغاء المناطق المتهرئة والمزدحمة واعادة بنائها على وفق شروط خاصة .

لقد ركز القانون على نقطتين هامتين لم يتم التطرق اليهما ضمن التشريعات التي سبقته ، الاولى اعتماد مبدأ المشاركة الجماهيرية وابداء رأيها في التصميم الاساس للمدينة عن طريق اعلان التصميم لمدة (٩٠) يوما وقبول الاعتراضات والملاحظات عليه ، والثانية تحديد مواقع الابنية وحجومها وعدد الطوابق وارتفاعها والشكل الهندسي للابنية ومظهرها الخارجي سواء في الابنية الجديدة او تحسين الابنية القائمة منها عن طريق الطلب من اصحابها بأجراء

ذلك ، مما يعتبر تبديلا نوعيا في اعمال البلدية مقارنة مع نظام الطرق والابنية السابق : وخطوة نحو تطور الصورة الحضرية للتخطيط والتصميم الحضري (Urban planning) في المدينة العراقية وتفصيلات مكوّناتها (الابنية والفضاءات المفتوحة) يضاف لما تقدم ان القانون قد عالج اساليب فتح الشوارع وتوسيعها وتعيين استقاماتها وتشجيرها مع التنفيذ وكيفية (اشغال ارضيتها وفضلات القطع والوحدات الواقعة عليها ، كما عالج انشاء الحدائق والمتنزهات العامة والمراسي والارصفة النهرية والشرايع ... او انشاء الجسور والقناطر والمعار وصيانتها مع تحديد وتعيين كيفية تشييد جهات الابنية وتنسيقها والمواد الانشائية المستعملة وانشاء الاسواق العامة واسواق الاسماك واللحوم ، وتحديد العامل والمصانع وتجميعها ومحلات خزن الانقاض . مما يعكس نفوجا فكريا في تخطيط المدن والتخطيط الحضري لتلك الفترة ولم تقتصر سلطة القانون ضمن حدود امانة العاصمة او حدود البلديات المعنية بل امتدت خارجها حيث حتم استحصاء موافقة وزارة البلديات عند تقسيم العقارات الواقعة خارجها للاغراض السكنية او الصناعية وفقا يلي : -

- ضمن (١٠) كيلومترات من حدود امانة العاصمة .
 - ضمن (٧) كيلومترات من حدود بلديات الصنف الممتاز (البصرة ، الموصل ، كركوك) .
 - ضمن (٥) كيلومترات من حدود بلديات الصنف الاول .
 - ضمن (٣) كيلومترات من حدود بلديات الاصناف الاخرى .
- وبهذا فقد ضمن القانون سلامة استعمالات الارض خارج حدود البلديات وعدم تركها دون سيطرة رسمية ، وخصوصا في ضواحي المدن ومجاوراتها .

٥ - ٣ - قانون التصميم الاساس لمدينة بغداد رقم (١٥٦) لسنة (١٩٧١) :

على الرغم من اقتصار هذا القانون على مدينة بغداد بالذات ، الا انه يعتبر انضج وأدق القوانين المتعلقة بتخطيط المدن واقليم بغداد من حيث المضمون التشريعي ، والافكار التخطيطية ، والنظرة المستقبلية لمدينة بغداد كنموذج جيد يمكن الاحتذاء به مستقبلا كأساس وقاعدة للاظمة والتشريعات المستقبلية ، وعلى هذا الاساس فإن شرح مضامينه وإبعاده التخطيطية بشكل مفصل قد تكون ضرورية لتوضيح ما قام به المخطط والمشرع العراقي خلال العقدين الاخيرين من الزمن وخصوصا بعد ثورة (١٧ - ٣٠) تموز ١٩٦٨ لقد اعدت مع القانون خارطة لمدينة بغداد بمقياس ١/٢٠٠٠٠٠ وارفقت معها خرائط تفصيلية بمقاييس تفصيلية ، مع ملحقين للقانون ، شمل الاول منها خارطة التصميم واستعمالات الارض فيها^(٥٥) ، والثاني اقتصر على خلاصة للتقارير الفنية والتوصيات ، والرسومات البيانية ، والتوضيحية ، وسما تجدر الاشارة اليه ان القانون قد نص على تأليف لجنة عليها سميت (اللجنة العليا للتصميم الاساسي)^(٥٦) ، تشكل برئاسة امين العاصمة وعضوية (٦) خبراء ثلاثة منهم في تخطيط المدن^(٥٧) .

ان الملحق رقم (٢) الخاص بخلاصة التقارير والتوصيات والرسوم البيانية والتوضيحية التي تتضمن الخطوط الرئيسة والمبادئ العامة للتصميم الاساسي لمدينة بغداد وبعده فصول بدأت بالمقدمة وانتهت بالفصل الرابع .

لقد ابدع المشرع والمخطط في المقدمة الخاصة بالقانون حين اعتبر (التصميم الاساس ليس غاية بحد ذاته والا هو مخطط دائم ، بل هو اميل الى ان يكون خطوة اساسية اولى نحو الاعداد المخطط للمدينة التاريخية (بغداد) ، او اجراء يؤمل ان يكون بداية لنشاط تخطيطي منظم طويل الامد) .

وضمن هذا التعريف الموجز تتضح المعالم الفلسفية في التصميم ومدى تطور التخطيط وتشريعاته خلال ربع قرن تقريبا .

لقد اعتبر التصميم كهزمة وصل مع اطار التخطيط الاكبر وضمن المنهاج العام للتخطيط الاقتصادي الوطني (خطة التنمية القومية) وتوفير رابطة اساسية بين مختلف المستويات التخطيطية (الوطني ، الاقليمي ، المحلي) ، وقد اشترط القانون ضرورة اتصاف المقترحات التخطيطية « بالمرونة » واعتبار التصميم اداة مفيدة للتوجيه الصحيح وضرورة التنسيق مع المؤسسات العامة والخاصة .

لقد حوى الفصل الاول المتعلق بـ (العرض العام) ، المبادئ الاساسية للتصميم لسنة الهدف التي اعتبرها لعام (١٩٩٠) ، مع افتراضات وتوقعات ، وتوضيح المتطلبات الاولى للمرحلة الاولى للتنفيذ ، وذكر الاساس القانوني للتصميم . لقد تم ايضاح اهمية بغداد ووظائفها المختلفة (كعاصمة مركز ترفيهي ، مركز اداري ، مركز خدمي للتجارة والمهن ، كبوابة سياحية ...) كما طرح في الفصل الاول اهم الافتراضات والتوقعات التي بني عليها التصميم وقد شملت : -

- ١ - ان التصميم اعد لعام ١٩٩٠ .
 - ٢ - حركة الهجرة للسكان ستخفف كثيرا وتتحول الى المدن الاخرى .
 - ٣ - نفوس بغداد ستزداد من (١٥) مليون نسمة في عام ١٩٦٥ لتصل الى (٣٥ - ٤) مليون نسمة عام ١٩٩٠ ، اما بغداد الكبرى فستصل نفوسها الى (٦) ملايين .
 - ٤ - اعطاء مقترحات لنسب المشتغلين في الاقتصاد الوطني ومعدلات نمو محددة .
 - ٥ - اعطاء مقترحات لتغير معدل دخل الفرد مع نسب المجاميع الرئيسة .
- لقد حدد التصميم الاساسي لمدينة بغداد ان منطقة الاعمار ستقتصر من حيث المبدأ على حدود امانة العاصمة حتى عام (١٩٩٠) وتتوسع هذه

الحدود من (٣٣٨) كم^٢ كما هي حالها عام (١٩٧١) لتصل الى (٨٦٣) كم^٢ في سنة الهدف (اي عام ١٩٩٠) وقد صنف استعمالات الارض ضمن هذه الرقعة الجغرافية الى سبعة اصناف رئيسة شملت :

أ - الاسكان :

- يتضمن المقترحات الرئيسة التالية :-
- اعادة النظر في الاصناف السكنية عموما وكثافتها ومواقعها *
- ادخال العسارات السكنية بنسبة (٢٠٪) من مجموع السكن وكصنف جديد للسكن *
- تنظيم المناطق السكنية على اساس التدرج بتنظيم المحلات : فالاحياء ، ثم القطاعات وربطها بمحلات العمل قدر الامكان *

ب - الصناعة :

- وقد اعتمد بذلك الحد من توسعها في مدينة بغداد على وفق الاسس التالية:
- تطوير الصناعات والاصناف الانتاجية الموجودة حاليا *
- تعيين مواقع جديدة للصناعات الجديدة *
- عدم تشجيع احتواء المدينة وضواحيها على مواقع الصناعات الثقيلة والمضرة *
- اعادة تعيين المواقع لبعض الصناعات الحالية والترحيل التدريجي للصناعات الصغيرة *

ج - التجارة والاعمال :

- التوسع بالمرافق التجارية والتسويق ومراكز الاعمال ، وخلق مراكز متكاملة للقطاعات وعلى اساس التدرج والتنويع *

د - الخدمات الاجتماعية والثقافية :

حيث اقترح رفع معدل مستويات الخدمة الاجتماعية في الميادين الصحية والثقافية والمناداة بالتوزيع العادل للخدمات حسب تدرج المناطق السكنية بما يؤمن تضييق الهوة بين المناطق السكنية الجديدة والقديمة *

هـ - النقل :

لقد اولى التصميم اهمية خاصة لهذا الموضوع وقد افترض بهذا الصدد ما يلي : -

- ان نسبة عدد السيارات التقديري الى السكان ستكون بحدود (١٠٠) : سيارة لكل (١٠٠٠) نسمة من السكان *

... تبني فكرة تصنيف الشوارع الموحدة ، مع التقاطعات للطرق من الناحية الفنية والوظيفية *

- تنظيم وسائط النقل العامة (الباصات الكبيرة) مع ادخال نظام القطار ذي السكة الواحدة مستقبلا (Monorail) ، اضافة للاستفادة من النقل النهري *

- ادخال نظام لمواقف السيارات (Car parking) التي يكون بعضها متعددة الطوابق *

و - المنافع العامة :

حيث تم التطرق بهذا الصدد لتقديم مقترحات للتأسيسات ذات المنافع العامة والتي شملت (اسالة الماء ، المجاري ، جمع النفايات ، شبكة القوة الكهربائية ...) *

ز - المناطق الخضراء او المفتوحة :

وقد اعتبرت جزءا اساسا من مكونات المدينة وركز التصميم الاساس للمدينة على زياداتها (كمساحة) واتصال بعضها ببعض بشكل متسق ويجاد

منطقة كحزام اخضر في الجهة الشمالية الغربية واقتراح بعض الغابات والبساتين *

لقد تطرق القانون للمتطلبات الاولى لتنفيذ تصميم المدينة وحدد المرحلة الاولى منه ، وتم اقتراح بعض الاسس القانونية لدعمها *

اما الفصل الثاني من الملحق فقد ركز على استعمال الارض والمؤثرات الاقليمية في التصميم الاساسي ويمكن ايجازها بالنقاط التالية :

١ - تقسيم القطر الى ثلاث مناطق رئيسة (شمالية ، وسطى ، وجنوبية) وتكون اساس هذه المناطق المدن الكبيرة منها وهي (الموصل ، بغداد ، البصرة) على التوالي *

٢ - اما على مستوى المنطقة الوسطى (بغداد ومجاوراتها) فقد قسمت الى ما يلي :

أ - الدائرة الداخلية : ونصف قطرها (٢٠ - ٥٠) كيلومترا من بغداد وتقع ضمنها عدة مدن تكون قابليتها الاستيعابية بحدود (١٠٠ - ١٥٠) الف نسمة *

ب - الدائرة الخارجية : ونصف قطرها (٥٠ - ١٠٠) كم وتحتوي على مدن كبيرة قابليتها الاسكانية بحدود (٣٠٠) الف نسمة ، تدرس امكانية اقامة الصناعات المختلفة وتطويرها فيها *

٣ - السيطرة السريعة على منطقة بحدود (١٠) كم من حدود امانة العاصمة الحالية *

٤ - تخطيط الاحزمة المشجرة والخصراء حول بغداد وخصوصا في الاتجاه الشمالي الغربي *

٥ - انشاء وتنظيم شبكة المواصلات الاقليمية *

- ٦ - السيطرة على الفيضان وتنظيم تصريف مياه نهر دجلة والفرات وديالى.
- ٧ - العمل على وضع نظام اقليمي صحيح للتخلص من النفايات والازبال .
- ٨ - اعادة النظر في مختلف القوانين والاطمة والتعليمات المتعلقة بالتنسية .
- ٩ - البدء بالتخطيط لمختلف المدن والقصبات المحيطة ببغداد .

تقسيم مدينة بغداد وبعض مقترحات التصميم فيها :

لقد قسم الشريط الممتد بمحاذاة نهر دجلة والذي سي (حزام دجلة) الى ثلاث مناطق رئيسة : -

القسم الشمالي : حيث يمثل المنطقة الخضراء والبساتين والحدائق والغابات ومحلات اللهو .

القسم المركزي : ويتمثل براكز الاعمال والتعاليات المرتبطة بمركز المدينة .

القسم الجنوبي : ويمثل المنطقة التي تقع فيها فعاليات الخدمات الصناعية والخزن .

اما المناطق السكنية التي قسمت الى شطرين بالنسبة للشريط اعلاه (حزام دجلة) فقد قسمت الى (٦) قطاعات تقع كل ثلاثة منها على جانب من جوانب دجلة وقد صمم كل قطاع لكي يتسع لاسكان (٣٠٠) الف نسمة وهي متكاملة من حيث خدماتها الاساسية ، كما حددت المنطقة المركزية لمدينة بغداد على جهتي الكرخ والرصافة بأربعة شوارع رئيسة هي شارع ١٤ تموز غربا ، شارع المرور السريع شرقا ، جسر باب المعظم والشوارع المتصلة به شمالا ، وشارع المرور السريع المقترح قرب العلوية جنوبا وتم اقتراح النعاليات الرئيسية التي ستوقع ضمن هذا المركز .

المناطق السكنية :

لقد اقترح تقسيم هذه المناطق على وفق الاسلوب الاتي :-

١ - القطاع السكني (Sector) : وهو اكبر وحدة سكنية وبحجم (٣٠٠) ألف نسمة ويحوي خدمات متكاملة (كالتجارة ومراكز الاعمال ، ومواقف وسائط النقل ٠٠٠) ويقسم الى عدة احياء .

٢ - الحي السكني (Community) : وهو بحجم (٥٠ - ٨٠) ألف نسمة ويكون الوصول الى مركزه بحدود (١٠ - ١٥) دقيقة مشيا على الاقدام ، ويحتوي مركزه على مدرسة ثانوية وخدمات اخرى ويقسم الحي الى عدة محلات سكنية .

٣ - المحلة السكنية (Neighbourhood) : وهي بحجم (٦ - ٧) الاف نسمة ، وتكون في مركزها مدرسة ابتدائية او متوسطة مع الخدمات اللازمة لهذا الحجم السكاني وتعتبر المحلة اصغر وحدة تخطيطية في المناطق السكنية .

كما اقترح التصميم مناطق خضراء مرتبط بعضها ببعض وتتخلل المناطق السكنية لربطها عمرانيا وفيزيائيا .

ان تفاصيل تصميم استعمالات الارض الرئيسة والمبادئ التي حددت فيها المساحات المستقبلية قد تم شرح فلسفتها وافكارها في الفصل الثالث ، وقد حوت الاستعمالات السبعة التي تم التطرق لها اضافة الى استعمال ثامن (تضمن الاستعمالات الخاصة) والجدول ادناه يلخص الاستعمالات القائمة كافة عام ١٩٦٥ والمقترحة للتصميم المستقبلي عام ١٩٩٠ .

جدول استعمالات الارض في مدينة بغداد
(الحالية والمقترحة)

استعمالات الارض	العالى لعام ١٩٦٥		المقترح لعام ١٩٩٠	
	كم مربع	%	كم مربع	%
سكن	١٥١٨	١٠.١١	٢١٢٥	٦٢.١
صناعية	١٥١	١.٠٤	٣٠.٧	٩.١
تجارة وإدارة	٤	٢.٧	٩٥	٢
المرافق والخدمات العامة	٣٥	٢.٤	١٦٦	٥.٢
النقل	٣٧٤	٢٤.٩	٦٣٥	١٩.١
الخدمات الفنية العامة	١٢	٠.٨	١٩٢	٥.٨
المناطق الخضراء والمفتوحة	٦٩	١٢	١٩	٠.٥٨
الاستعمالات الخاصة	١٨	٤.٦	١٣.٢	٣.٧
الجمالي	٢٣٨٤	١٥٨.٩	٣٩٩٢	١٠٠

لقد عالج قانون التصميم الاساس لمدينة بغداد الكثافات السكانية ضمن.
الرقعة الجغرافية وصنف المناطق السكنية الى ثلاثة اصناف رئيسة حسب.
كثافتها وهي (سكنية صنف (١) ، سكنية صنف (٢) ، وسكنية صنف (٣))
تتدرج من المناطق الواطئة الكثافة الى العالية على التوالي واقترح مساحات.
للقطع السكنية وحدد مساحات هذه المناطق ونسجها المتوية كما في
الجدول التالي :

جسول

اصناف المناطق السكنية وكثافتها لمدينة بغداد عام ١٩٩٠

المنصف السكني		مساحة القطعة	
المنصف السكني	مساحة القطعة (م ^٢)	الكثافة السكانية (نسمة / هكتار)	المساحة الكلية (هكتار)
النسبة المئوية (%)			
٢٩	٩٠-٤٠٠	٨٠ - ٥٠	٦٣٧٠
٢٢	٤٠٠-٢٠٠	١٢٠- ٨٠	٦٧٩١
٢١	٢٠٠-١٠٠	٢٠٠ - ١٥٠	٦٧٢٨
١	مختلفة	اكثر من ٥٠٠	٦٢
٧	مختلفة	٢٠-٦٠	١٤٢٨
%١٠٠	-	-	٢١٢٨٩
المجموع			

ويلاحظ من الجدول اعلاه ان التصميم اضاف ولاول مرة في تاريخ تخطيط المدن في العراق صنفاً جديداً من السكن وهو «العمارات السكنية» وبكثافات عالية ، لكي تتماشى مع التطور الحضاري والعمراني للقطر وللتقليل من ازمة توفير الاراضي السكنية خصوصاً في المناطق المركزية للمدينة .

اما المناطق الصناعية : فقد اقترح تقسيمها الى خمسة اصناف خصصت لمختلف الصناعات والفعاليات الصناعية والانتاجية ، وقد حددت المعايير المتخذة لهذا التصنيف بنوع الصناعة من ناحية (الضوضاء ، الازعاج ، التلوث ، الانتاج) وخصوصاً مستوى الانتاج ، حيث سمح لمجالات التصليح الصغيرة والصناعات اليدوية والخدمات الصناعية ان تكون قريبة من المناطق السكنية ، في حين ابعدت الصناعات الكبيرة والملوثة الى مناطق خصصت لهذا الغرض ، وقد اقترحت احاطتها بأحزمة وقائية خضراء تراوحت بين (٥٠) متراً للصنف رقم (١) ، و (١٠٠٠) متراً للصنف رقم (٤) وكما موضحة في الجدول اناء :

الاستعمالات الصناعية المقترحة في بغداد

صنف الصناعة	مجموع المناطق المقترحة (هكتار)	(%) عرض منطقة الحماية الحزام الاخضر (م)
خدمات صناعية	٣٠	١
صناعة (١)	١٣٨٠	٤٥
صناعة (٢)	٩٠٢	٢٩
صناعة (٣)	٥٣٠	١٨
صناعة (٤)	٢٢٥	٧
المجموع	٣٠٦٧	%١٠٠

كما تم التطرق في الملحق الى تفاصيل الاستعمالات الاخرى ، وتوزيعها على مختلف القطاعات السكنية الرئيسة للمدينة والتي لا مجال لذكرها حيث اعطيت خلاصة لمختلف الاستعمالات في الجدول السابق • وبشكل موجز يلاحظ ان القانون قد تطرق الى مفاهيم متنوعة لم يتم التطرق لها سابقا فيها : -

١- النواحي الاقليمية على مستوي القطر وعلى مستوى اقليم بغداد المركزي وادخال المدن المحيطة بنظر الاعتبار •

٢ - دراسة المناطق السكنية وكثافتها بشكل مفصل والتعامل معها على هذا الاساس •

٣ - استعمال التدرج الهرمي في السكن وتقسيماته (المحلة ، الحي ، القطاع) اضافة الى تقسيم الشوارع على اساس تدرج هرمي حسب اهميتها وسعة تصريفها للسيارات •

٤ - استعمال مفاهيم لتطبيق العمارات السكنية (High Rise) في المناطق السكنية وبنسب حددها التصميم •

٥ - التوزيع النوعي للصناعة وتقسيمها حسب درجة تلوثها وحمايتها بأحزمة خضراء واقية •

٦ - التفصيل الواسع للاستعمالات الاخرى وخصوصا المناطق الخضراء وحزام دجلة وغيرها من المناطق الترفيهية ، اضافة الى ايلاء مشكلة السكن ودراسة مشاكلها بشكل مفصل واعطاء الحلول الكفيلة بحلها •

٧ - اعطاء بعض الاسس في الادارة والتنفيذ كأيجاد الاساس القانوني المناسب ووضع الرقابة على التنمية ، ودراسة التخطيط المالي وايجاد المصادر للاعمار •

٨ - تم الطرح في بعض الملاحق لمراقبة التطور والسيطرة على التنمية تضمنت انظمة (تقسيم الارض ، افراز الارض ، قواعد خاصة بالبناء ، انظمة المقاييس والمعايير والقواعد الخاصة) *

٥ - ٤ - تشريعات اخرى ذات علاقة بالتخطيط العمراني في القطر

لقد صدرت عدة تشريعات ذات علاقة قريبة او بعيدة في حقول التخطيط الحضري او الاقليمي والتي اثرت بشكل واضح على مجمل العملية التخطيطية منها على سبيل المثال لا الحصر :

١ - قانون مصلحة المجاري المرقم (٨٩) لسنة (١٩٦٣) : حيث ساعد هذا القانون على تحسين المستوى الصحي في المدينة العراقية وخصوصا بغداد وتطوير بيئتها وحمايتها *

٢ - قانون تملك الاراضي الاميرية الواقعة ضمن حدود البلدية التي الوحدات الادارية والبلديات ، والرقم (٨٠) لسنة (١٩٧٠) ، حيث سهل هذا القانون عملية تنفيذ التصاميم الاساسية للمدن المختلفة ، اضافة الى زيادة وارداتها من جراء تملك هذه الاراضي الاميرية ضمن حدود التصميم الاساس *

٣ - قانون مركز التخطيط الحضري والاقليمي المرقم (١١٦) لسنة (١٩٧١) والذي تم بموجبه انشاء مركز للدراسات العليا في التخطيط الحضري والاقليمي ولاعداد متخصصين في هذا المجال ، وقد تم ربط المركز بجامعة بغداد ، حيث يرفد هذا المركز الدوائر التخطيطية على مختلف المستويات بالكوادر الفنية والتخطيطية المتخصصة *

ومما تجدر الاشارة اليه ان امانة العاصمة قد قامت بتكليف احد الاستشاريين العراقيين بأعداد دراسة متكاملة عن نظام كامل للبناء لمدينة بغداد الا ان الدراسات التي عدت بهذا الصدد لم تشرع حتى الان (٥٨) *

٦ - الاتجاهات الحديثة في التخطيط الحضري والاقليمي في العراق :

لقد اضطلعت مختلف الاجهزة التخطيطية بالقطر بهام متنوعة منذ اوائل السبعينات وتسارعت بعض هذه المهام في اوائل الثمانينات وحتى الوقت الحاضر ، ومن أهم الدراسات والمشاريع التي نفذت خلال هذه المرحلة يمكن ايجازها كما يلي :-

٦ - ١ - اعداد دراسات وتصاميم اساسية مفصلة

لكل من بغداد والمدن الثلاث الرئيسة (البصرة ، الموصل ، كركوك) في الفترة (١٩٧٣ - ١٩٧٥) كما قامت هيئة التخطيط العمراني بوزارة التخطيط في عام (١٩٨٢) بأعداد دراسة مدينتي تكريت وسامراء والتفاصيل التخطيطية والمعمارية لبعض الاجزاء الهامة في المدينتين ، كما قدمت تفاصيل مقترحاتها وبشاركة احدى الشركات الاستشارية المتخصصة عام (١٩٨٤) .

كما قامت هيئة التخطيط العمراني (عام ١٩٧٥ بأعداد التصميم الاساس لمدينة جديدة ساحلية قرب منطقة خور الزبير بسعة (١٠٠) الف نسمة واعطت تفاصيل عمرانية لمختلف اجزاء المدينة^(٥٩) ، وقد تم في مرحلة لاحقة اعداد التصاميم كافة القطاعية والتنصيلية والسكنية في نفس الدائرة^(٦٤) اضافة الى ذلك فقد قامت هيئة التخطيط العمراني بأعداد دراسات ضمن هيئتها ومن خلال كادرها الفني بأعداد التصاميم الاساسية للمدن والمستوطنات كافة في العراق وتم تغطيتها بخرائط التصاميم الاساسية ، الامر الذي عانت منه الدوائر المعنية طيلة الفترات السابقة نظرا لقلة كادرها الفني .

٦ - ٢ - اعداد دراسات تفصيلية لبعض مراكز المدن :

وقد شملت المركز المدني لكل من مدن (اربيل^(٦١) ، الديوانية^(٦٢) ، البصرة^(٦٣) ، النجف^(٦٤)) ، اضافة لدراسات تفصيلية لكل من منطقة بين المرقدين في كربلاء^(٦٥) ودراسة منطقة الكورنيش في منطقة الموصل القديمة^(٦٦) .

٦- ٣ - دراسات مرورية :

شملت مدينتي الكوت^(٦٧) والحلة^(٦٨) حيث تم تحليل حركة المرور فيها، مع اعطاء بعض المقترحات لحل المشاكل المرورية في بعض عقدتها الرئيسة ، وتجدر الاشارة الى ان دراسة اخرى شلت مدينة بغداد . قامت بها امانة العاصمة بالمشاركة مع شركة استشارية متخصصة^(٦٩) .

٦ - ٤ - دراسة مشروع المترو في بغداد

حيث قامت وزارة النقل والمواصلات بدراسة شاملة لانشاء شبكة من النقل النفقي (المترو) مع شركات متخصصة واستشارية الاولى اعدت . دراستها عام ١٩٨٠^(٧٠) والثانية^(٧١) قدمت سلسلة من الدراسات والتقارير بلغت (٩) اجزاء ، وقد تم اعداد دراسة للخطين الاولين في الشبكة والمارين بمرکز بغداد احدهما بسحاذاة نهر دجلة ويخترق بغداد من الشمال الى الجنوب والاخر يتعاقد معه ليخترق بغداد من الشرق الى الغرب ، كما تم اقتراح ربط شبكة المترو بشبكة الباصات المحلية اضافة لمواقع مواقف السيارات الرئيسة قرب المحطات النفقية المقترحة وتمثل هذه الدراسة وسابقتها الدراسة الاولى لمشروع المترو في العراق ومدنه ، ولم يتم دراسة مثل هذه الشبكة في مدن اخرى عدا بغداد .

٦ - ٥ - مشروع تخطيط وتنمية السياحة في العراق :

حيث تم اعداد دراسات تفصيلية لتطوير السياحة في القطر ، وقد قامت المؤسسة العامة للسياحة بالاشتراك مع بعض الشركات التخطيطية المتخصصة^(٧٢) بأعداد مخطط عام للسياحة في العراق وقد حوت الدراسة السياسات الرئيسة وكيفية تطوير وتنمية السياحة وشمل التقرير على (١٩) جزءا شملت بشكل عام ما يلي :

- ١ - تحليل الحالة العمرانية (الطبيعية) .
- ٢ - تحليل الحالة الاجتماعية والاقتصادية .

- ٣ - دراسة البنى الارتكازية والنقل •
- ٤ - دراسة الموروث التاريخي •
- ٥ - دراسة المسوحات الاجتماعية •
- ٦ - دراسة الامكانيات السياحية (التحليل والتقييم) •
- ٧ - دراسة السوق السياحي (التحليل والتقييم) •
- ٨ - دراسة التشخيص (الافكار) •
- ٩ - دراسة البرامج (المتغيرات) •
- ١٠ - دراسة التقييم (التوصيات) •
- ١١ - دراسة دور الاستراحة والمراكز الترفيهية •
- ١٢ - دراسة فحص السوق - الاسلوب الاجتماعي •
- ١٣ - دراسة الملخص •
- ١٤ - دراسة المخطط (البرامج) •
- ١٥ - دراسة التنفيذ وادارة المخطط •
- ١٦ - دراسة المخططات التفصيلية (سامراء) - برنامج المخطط •
- ١٧ - دراسة المخططات التفصيلية (هيت) - برنامج المخطط •
- ١٨ - دراسة المخططات التفصيلية (الحضر) - برنامج المخطط •
- ١٩ - دراسة المراكز الترفيهية (البرامج والمخططات) •

لقد ركزت الدراسة على تشخيص وتقييم المواقع السياحية في القطر ،
وطرح امكانياتها مع التأكيد على المواقع الاثريّة ، ومن ثم تحديد المواقع
نفسها واولوياتها لغرض ضخ الاستشارات على ضوء تلك الاولويات ،
ويرافق ذلك مقترحات لتهيئة المؤسسات السياحية. والكوادر الفنية والادارية
اللازمة لتنفيذ البرنامج بشكل كفوء وفعال ، وقد قدمت الدراسة خارطة

السياسة السياحية للقطر بمقياس ١/٥٠٠٠٠٠ (ملونة وغير ملونة) لتوضيح أهم ما طرحته من مقترحات بهذا الصدد .

٦ - ٦ مشروع مخطط الاسكان العام في العراق :

لقد اقر مجلس التخطيط في السبعينات اقرار وضع خطة سكنية شاملة، وتم رصد المبالغ اللازمة لها ، حيث تم تثبيت الوضع السكاني الراهن ودراسته مع وضع البرامج لتنفيذه وقد حوت الدراسة بعد اكمالها على ما يلي (٧٣) :

- التوقعات للمستقبل وتحديد الحاجة السكنية بموجب الاستنتاجات المستنبطة من الحالة الراهنة لعام ١٩٧٦ ، كما حددت الحاجة بين عامي (١٩٧٦ - ٢٠٠٠) بحوالي (٣٥٠) مليون وحدة سكنية للانشاء او التبديل او الترميم (اي بمعدل (١٦٠) الف وحدة سكنية سنويا) ، مما يتطلب مهمة في انتاج المواد الانشائية واجزاء البناء والايدي العاملة والكوادر الفنية وقد فصل ذلك في المخطط العام .
- تم تقديم نموذج Model لسياسة اسكانية بثلاث استراتيجيات لتنفيذ تلك السياسة ، وقد حوت اعتبارات واحتمالات النمو السكاني وتوزيع السكان على القطر وموازنة الاسكان الحضري والريفي ، كما تم تحديد الانماط السكنية (كالنمط الادنى) .
- تم اختيار احدى الاستراتيجيات التي تتماشى مع المؤشرات التي حددها التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي في مجالات تنفيذ المخطط من قبل القطاع الاشتراكي والخاص مشتركا ، كما تم تحديد انشاء البنى التحتية وتنفيذها من قبل القطاع الاشتراكي ، وقد تم اقرار الاستراتيجية ومن ثم العمل في الجزء الثاني من الدراسة .

١ - حدد منهاج قصير الامد في الجزء الثاني من الدراسة لوضع تصاميم ومخططات ومستندات التعهد لـ (٧٥٠٠) وحدة سكنية في ثلاث مجاميع تقع في (شمال ، ووسط ، وجنوب القطر) ، الغرض منها تنفيذ تجريبي لاختبار درجة تكامل المعايير *

ويمكن ان يقال ان هذه الدراسة الاسكانية تعتبر من اوسع واشمل الدراسات في القطر بخصوص الاسكان. وتحديد مشاكله وسبل علاجه ، كما انها نهجت النهج الصحيح في تحديد المشكلة من دراسة واقع حال القطر بمختلف مناطقه التي قسمتها الدراسة الى خمسة اقسام او اقاليم اسكانية لأغراض الدراسة ووضعت المعايير لكل منطقة ، كما حوى المخطط على مسوحات اجتساعية واقتصادية ومسح الرصيد السكاني في عام ١٩٧٦ للمستوطنات الحضرية والريفية مع مسح الانماط والفعاليات والاتاج السكاني *

٦ - ٧ دراسات المدن الجديدة

اضافة لما تم ذكره حول المدينة الصناعية الجديدة في خور الزبير والتي خططت عام (١٩٧٥) فقد تم اعداد دراسات اقليمية اربعة للمدن الجديدة المحيطة بكل من (بغداد ، البصرة ، الموصل) واعالي الفرات ، كما تم اقتراح ثلاثة مواقع لمدن جديدة تحيط ببغداد^(٧٤) هدفها تقليص الزخم السكاني عنها وتوزيع الاستثمارات الصناعية في بعضها وقد شملت هذه المدن الجديدة ما يلي :

١ - مدينة الثرثار الجديدة وسعتها (١٥٠) الف نسمة تقع جنوب بحيرة (الثرثار) ، وهي مستقلة اقتصاديا عن بغداد *

٢ - مدينة الصويرة الجديدة - وتقع قرب مدينة الزبيدية الحالية وسعتها المقترحة (٣٠٠) الف نسمة ، وتكون مستقلة اقتصاديا بشكل كامل *

٣ - مدينة المدائن الجديدة : وتقع قرب المدائن ، هي مدينة تابعة سعتها تتراوح بين (٥٠ - ٧٠) ألف نسمة .

اما مدن الموصل الجديدة فقد شملت (دراسة المحاور والطرق الرئيسية المارة والتي تربطها بالمدن الاخرى ، وتم اقرار اربع مدن جديدة هي : -

١ - مدن (تلسقف ، برطلة ، النمرود) كمدن جديدة تكون تابعة اقتصاديا لمدينة الموصل وسعة كل منها بحدود (٥٠-٧٠) ألف نسمة .

٢ - مدينة الموالي الجديدة ، وهي من المدن المستقلة عن الموصل اقتصاديا كما تمت دراسة مدن جديدة حول البصرة لاستيعاب الزيادات السكانية فيها وامتصاص الضغط السكاني الفاض عنها : وقد اقترحت بنوعين الاولى تابعة وبحجوم صغيرة والاخرى كبيرة وبحجوم تؤهلها ان تكون مستقلة اقتصاديا .

ومما تجدر الاشارة اليه في موضوع المدن الجديدة ، ان العراق قد نفذ في العصر الحديث مدينة عنه الجديدة على وفق احدث المعايير التخطيطية وتم استكمال منشآتها في الثمانينات ، وتعتبر هذه المدينة الجديدة التي شيدت لاعادة اسكان اهالي عنه القديمة التي انعمت اراضيها في مياه سد القادسية (حديثة سابقا) من المشاريع الرائدة على المستوى التخطيطي والتنفيذي في القطر .

٦ - ٨ - دراسة خطة الاستيطان والتطوير الريفي في العراق :

حيث قامت هيئة التخطيط العمراني بعملية مسح شاملة وواسعة خلال الاعوام (١٩٨١ - ١٩٨٣) لتغطية ما يقارب من (١٢) ألف قرية منتشرة في القطر ودراسة مواقعها وواقعها الاقتصادي والاجتماعي والعمراني ، وقد كان الهدف من ذلك اعداد استراتيجية لتطوير تلك القرى ورفع مستوى الخدمات الاساسية فيها وقد تم تقليص عدد القرى ورشح قسم منها

للتطوير املا في القضاء على ظاهرة التبعر ، والحد من التصرفات الكيفية في انشاء القرى حسب رغبة الافراد ، حيث يتوجب اعداد تصاميم اساسية لها اسوة بالمدن الحضرية^(٧٥) . لقد شارك في عملية اختيار وتطوير القرى الريفية المنظمات الفلاحية والجماهيرية وشاركت في عملية المسح والتحليل ، وقد عقدت ندوات عديدة بلغت ما يقارب ٢٠٠ ندوة^(٧٦) لاغراض طرح الافكار الرئيسة والتعرف على آراء الجماهير فيها ، وتعتبر هذه الدراسة اول دراسة رائدة في حقل الاستيطان الريفي وخطوة نحو ريف متطور . وقد اقترت الدراسة من قبل مجلس الوزراء في عام (١٩٨٦) .

الملحق رقم (١)

خلاصة التقارير للمدن التي اعدت لها تصاميم اساسية من قبل دوكسيادس للفترة (١٩٥٥ - ١٩٦٢) وحسب تسلسلها الزمني

Doxiadis Associates - Consulting Engineers,

- 1- THE FUTURE OF "KERBALA" - 1/9/1958
- 2- THE FUTURE OF "SULAIMANIA" - 9/9/1958
- 3- THE FUTURE OF "AMARA" - 9/9/1958
- 4- THE FUTURE OF "NEJEF & KUFA" - 1/11/1958
- 5- THE FUTURE OF "DIWANIYA" - 8/11/1958
- 6- THE FUTURE OF "KUT" - 11/11/1958
- 7- THE FUTURE OF "NASSIRIYA" - 15/11/1958
- 8- THE FUTURE OF "ARBIL" - 21/2/1959
- 9- THE FUTURE OF "RAMADI" - 14/3/1959
- 10- THE FUTURE OF "BAQUBA" - 11/4/1959
- 11- THE FUTURE OF "KIRKUK" - ?
- 12- THE FUTURE OF "BAGHDAD", under the name of "REPORT ON THE DEVELOPMENT OF BAGHDAD 12/12/1958

ملحق رقم (٢)

البحوث والدراسات التي اعدتها مديرية التخطيط والهندسة العامة / قسم

المعلومات الاساسية والبرامج منذ ١٩٧٥ لغاية ١٩٧٩

مع تقريرين في عام ١٩٨١

- ١ - ماهر شاكر - غماس/دراسة ديموغرافية اقتصادية اجتماعية/١٩٧٥
- ٢ - عبدالستار كاظم - جلولا/دراسة ديموغرافية اقتصادية اجتماعية/١٩٧٥
- ٣ - ماهر شاكر وعبدالستار كاظم - طوز خرماتو / دراسة ديموغرافية اقتصادية اجتماعية / ١٩٧٥ .
- ٤ - آصف العمري ، ناصر الشمري - السبيبة دراسة ديموغرافية اقتصادية اجتماعية / ١٩٧٥ .
- ٥ - ماهر شاكر - المشخاب ، الحصوة ، ابو غريب - دراسة ديموغرافية اقتصادية واجتماعية / ١٩٧٥ .
- ٦ - بهجة اسماعيل ، ناصر الشمري - المدينة - دراسة ديموغرافية اقتصادية واجتماعية / ١٩٧٥ .
- ٧ - بهجة اسماعيل ، ناصر الشمري - الهوير - دراسة ديموغرافية اقتصادية اجتماعية / ١٩٧٥ .
- ٨ - د. كمال أبو حمدة وآخرون /دراسة تخطيطية اقليمية لمحافظة (اربيل)، سليمانية ، دهوك / ١٩٧٧ .
- ٩ - د. كمال أبو حمدة وآخرون/ التصميم الاساس لمدينة اربيل /١٩٧٧
قسم المعلومات والدراسات التفصيلية / وحدة المعلومات الاساسية -
وزارة التخطيط .
- ١٠ - عادل مرزا هادي - 'قصة سوق الشيوخ' - دراسة تحليلية لواقع الحال -
١٩٧٧ .
- ١١ - صلاح جاسم عراق - قصة الشمولي - دراسة تحليلية لواقع الحال / ١٩٧٧ .
- ١٢ - عادل مرزا هادي - قصة المجر الكبير - دراسة تحليلية لواقع الحال / ١٩٧٧ .
- ١٣ - موسى جاسم محمد - قصة أبي فرق - دراسة تحليلية لواقع الحال / ١٩٧٧ .
- ١٤ - بدر درويش - قصة القرنة - دراسة تحليلية لواقع الحال / ١٩٧٧ .
- ١٥ - صلاح جاسم عراق - صفوان - دراسة تحليلية لواقع الحال / ١٩٧٧ .

- ١٦- ماهو شاكِر بدره - المحمودية - كربلاء دراسة تحليلية لواقع الحال / ١٩٧٧
- ١٧- ماهر شاكِر ، صلاح جاسم - دهوك - دراسة تحليلية لواقع الحال / ١٩٧٨ .
- ١٨- صلاح جاسم عراق - الهندية - دراسة تحليلية لواقع الحال / ١٩٧٨ .
- ١٩- موسى جاسم وآخرون - السماوة - دراسة تحليلية لواقع الحال / ١٩٧٩ .
- ٢٠- الهام جميل وآخرون - الشوملي - دراسة تحليلية لواقع الحال / ١٩٧٨ .
- ٢١- منور رفعة وآخرون - حمام العليل - دراسة تحليلية لواقع الحال / ١٩٧٨ .
- ٢٢- هادي سهيل وآخرون - مقترح التصميم الاساسي لمدينة الكوت / ١٩٧٨ .
- ٢٣- خالد محي الدين وآخرون - التصميم الاساس لمدينة الحلة / ١٩٧٨
- قسم المعلومات الاساسية - وحدة المرور ووحدة الدراسات التفصيلية .
- ٢٤- رمزي حمدي وآخرون - دراسة حركة المرور في مدينة الكوت / ١٩٧٩
- ٢٥- رمزي حمدي وآخرون - دراسة حركة المرور في مدينة الحلة / ١٩٧٩
- ٢٦- خالد عبدالمجيد وآخرون - مركز مدينة الديوانية / دراسة تفصيلية - ١٩٧٩ .
- ٢٧- وداد عباس وآخرون - دراسة المركز المدني لمدينة البصرة - ١٩٧٩
- ٢٨- وداد عباس وآخرون - دراسة المركز المدني لمدينة النجف - ١٩٧٧ .
- ٢٩- وداد عباس وآخرون - دراسة المركز المدني لمدينة اربيل - ١٩٧٩ .
- ٣٠- هادي سهيل وآخرون - مدينة السليمانية - دراسة ميدانية لواقع الحال - ١٩٧٩ .
- ٣١- علي نوري حسن وآخرون - التصميم الاساس لمدينة تكريت - ١٩٨١
- ٣٢- عادل سميد هادي وآخرون - التصميم الاساس لمدينة سامراء - ١٩٨١

الهوامش

- (١) بيل ، المس « فصول من تاريخ العراق القريب » ترجمة جعفر خياط / بغداد ١٩٧١ ، ص (٣٩٣) .
- (٢) لونكريك ، س . هـ « اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث » ترجمة جعفر خياط ، بغداد / الطبعة الخامسة - ص (٣٥٨) . كما تم تشكيل بلدية لمدينة بغداد وتعيين ابراهيم الدفتري اول رئيس لها وذلك عام (١٨٦٨) م على عهد الوالي مدحت باشا ، انظر - مجلة «امانة العاصمة» العدد ١٥ - اذار ١٩٧٨ عبد المنعم كاظم - بغداد بين الماضي والحاضر - ص (٨) .
- (٣) بيل ، المس - مصدر سابق ص ٣٩٣ .
- (٤) Fethi, Ihsan, "The Importation of planning in Iraq", Unpublished M.A. Thesis presented to the Univ. of Sheffield, 1974, p. (19).
- (٥) المصدر السابق - ص (١٩) .
- (٦) المصدر السابق - ص (٢٠) .
- (٧) المصدر السابق - ص (٢٠) .
- (٨) المصدر السابق - ص (٥١) .
- (٩) زينل ، نمر يوسف « ممارسات التخطيط العمراني في القطر العراقي » - محاضرة القايت في المركز القومي للاستشارات الهندسية والمعمارية في ١٩٧٩/٢/٢٧ وطبعت من قبل المركز نفسه - ص (٢) .
- (١٠) نظام الطرق والابنية رقم (١٤١) لسنة (١٩٣٥) - المادة ٣٠ من الفصل .
- (١١) Zaki, Adil S., "Physical planning & Urban Development In Modern Iraq", A paper written for The International Seminar On Physical Planning Techniques For The Construction of New Towns Organized by U.N. & The Gov. Of U.S.S.R., Baghdad (1968), p. (2).
- (١٢) Lock, Max, "The New Basra", London (1956).
- (١٣) Squire, Raglan & Partners, "Mosul - Mother Of Two Springs", London, (1956).
- (١٤) Doxiadis Ass. - Consulting Engineers, "The Future Of Kerbala", Baghdad, (1958).

- كما تضمنت كل مدينة تقريراً منفصلاً وقدمت تباعاً ويمكن مراجعتها مع تواريخها في الملحق رقم (١) .
- (١٥) زينل - نمر يوسف - مصدر سابق ص (٥) .
- (١٦) قانون ادارة البلديات رقم (١٦٥) لسنة (١٩٦٤) .
- (١٧) تم تخرج اول دورة من المهندسين المعماريين من جامعة بغداد نهاية عام ١٩٦٤ .
- (١٨) وزارة التخطيط / هيئة التخطيط العمراني ، الدور الحالي والافاق المستقبلية لمسيرة التخطيط العمراني - بغداد (١٩٨٢) (ص ٤) .
- (١٩) قانون التصميم الاساس لمدينة بغداد رقم (١٥٦) لسنة ١٩٧١ .
- (٢٠) قانون رقم (٨٠) لسنة ١٩٧٠ اخص بـ « تمليك الاراضي الاميرية الواقعة ضمن حدود البلدية الى الوحدات الادارية (البلديات) » .
- (٢١) قانون مركز التخطيط الحضري والاقليمي رقم (١١٦) لسنة ١٩٧١ .
- (٢٢) Liewelyn Davis & Others, "Basrah Developmene Plan ", First Report, Second Report (2 Vol.), and Third Interum Report, London (1973-1975).
- (٢٣) S.C.E.T. International & Dar Al-Imara, " Mosul Master Plan", (6) Vols. + Analysis Report & Master Plan Report, (1973-1975).
- (٢٤) Doxiadis Associates International & N.C.F.E., " Kirkuk Master Plan", (7) Reports, (1973-1975).
- (٢٥) تمثل اربيل رابع اكبر مدينة حيث بلغ عدد سكانها عام (١٩٧٧) بحدود (١٩٦) الف نسمة اما المدن التي تقل عن (١٠٠٠) نسمة فتتمثل مراكز لوحدات ادارية على الرغم من عدم وصولها الى الحد الادنى المطلوب كبلدية بموجب قانون ادارة البلديات رقم (١٦٥) لسنة (١٩٦٤) مثل العظيم حيث لا يزيد سكانها عن (٢٥٠) نسمة لعام (١٩٧٧) .
- (٢٦) James, J.R., "Report On Physical Planning In Iraq", A Report Presented to His Excellency Minister of Municipalities and Rural Affairs, Baghdad (1970).
- (٢٧) مشروع اعادة تطوير مدينتي تكريت، وسامراء (التقرير النهائي / التصميم الاساسي تكريت ١٩٨٤ .
- مشروع اعادة تطوير مدينتي تكريت وسامراء التقرير النهائي / سامراء / ١٩٨٤ .

- (٢٨) Jones, Emrys, "Towns & Cities", Oxfor, 1970, p. (93).
- (٢٩) هيئة التخطيط الاقليمي بوزارة التخطيط / تحديد المناطق التخطيطية في العراق / بغداد ١٩٨٤ ص ٢٤ .
- (٣٠) نفس المصدر السابق ص ٢٥ .
- (٣١) لونكريك - مصدر سابق ص ٣٧٥ - ٣٧٦ .
- (٣٢) د . خياط ، جعفر (صور من تاريخ العراق في العصور المظلمة) بغداد ١٩٧١ ص ٣٠٣ .
- (٣٣) Naval Int. Office, "IRAQ", Oxford, 1944, p. (394).
- (٣٤) الحكومة العراقية / وزارة العدلية (مجموعة البيانات والنظومات العدلية) ١٩٢٠ - ١٩٢٢ بغداد ص ١٧٩ .
- (٣٥) هكذا كتبت .
- (٣٦) يقصد بها محافظة الانبار الحالية .
- (٣٧) يقصد بها محافظة ذي قار الحالية .
- (٣٨) الارادة الملكية الصادرة في ١٩٢٢/٥/١ رقم (٢) من الفصل الاول من النظام الموقت لانتخاب المجلس التاسيسي بتاريخ ١٩٢٢/١٠/٢١ .
- (٣٩) للمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الى دراسة وزارة التخطيط (تحديد المناطق التخطيطية في العراق) ص ٣٧ - مصدر سابق - .
- (٤٠) الخلف ، جاسم محمد (جغرافية العراق) القاهرة / ١٩٦٥ .
- (٤١) تم تشكيل لواء السماوة ولواء دهوك بموجب المرسومين الجمهوريين رقم ١٠٦٥ ، ١٠٦٦ في ١٩٦٩/٩/١٧ اما محافظتي صلاح الدين والتجف فقد تم تشكيلهما بموجب المرسومين الرقمين (٤١ ، ٤٢) في ١٩٧٦/١/٢٩ على التوالي .
- (٤٢) وزارة التخطيط (تحديد المناطق التخطيطية في العراق) ، مصدر سابق ص ٣٨ ايضا .
- (٤٣) د . الجابري وآخرون (الاطار العام لستراتيجية التخطيط الاقليمي في العراق) وزارة التخطيط بغداد / ١٩٨٣ .
- (٤٤) وزارة التخطيط / خطة بحوث الوزارة رقم ٧٠ / التخطيط الاقليمي واثره في تقليص التباين بين المحافظات ، بغداد ١٩٨٣ ص ٢٥ - ٣١ .
- (٤٥) للتعرف على المزيد من هذه الدراسات يمكن الرجوع الى المصدر السابق ص ٣٠ .

- (٤٦) وزارة التخطيط / هيئة التخطيط العمراني الدور الحالي والافاق. المستقبلية لمسيرة التخطيط العمراني (ورقة عمل قدمت الى وزارة التخطيط عام ١٩٨٣ (ص ٢ - ٣) .
- (٤٧) انظر قانون السلطة التنفيذية رقم (٧٤) لسنة ١٩٥٩ الذي نص على تشكيل وزارة البلديات وبموجب هذا القانون صدر نظام وزارة البلديات رقم (٤٥) لسنة ١٩٦٠ .
- (٤٨) لقد تم التنبيه لاهمية التخطيط الاقليمي والاشارة الى غيابه عن اجزة التخطيط المركزية منذ عام ١٩٦٩ من قبل الدكتور الفاضل نعمان الجليلي الذي كان يشغل في ذلك الحين منصب المدير العام لمديرية الخدمات البلدية والقروية بورقة قدمت الى المؤتمر الدولي للتخطيط العمراني (الفيزيائي) المنعقد في بوخارست / رومانيا في ايلول/ ١٩٦٩ تحت عنوان " National Development & Need For Comprehensive Regional Planning In Iraq", A Paper Submitted To International Seminar On physical Planning For Urban & Regional & National Development, Bucharest - Romania, Sept. (1969). by N.Jalili.
- (٤٩) الجمهورية العراقية / وزارة البلديات « الدليل التنظيمي » الجزء الاول ص (٥٤ ، ٥) .
- (٥٠) وزارة التخطيط / هيئة التخطيط الاقليمي / المصدر السابق ص ٥ .
- (٥١) يلاحظ ولاول مرة استعمال عبارة المخططات الهيكلية (Structure plans) والتي تعني بتخطيط هيكلي اقليمي على مستوى المحافظات .
- (٥٢) الامر الوزاري لوزارة التخطيط رقم (٢٢٦ / ٨١) عدد (١٣٤٦) في ١ / ٢ / ١٩٨١ والامر الوزاري لوزارة الحكم المحلي رقم (٩٤) في ١ / ٢٥ / ١٩٨١ .
- (٥٣) تتكون هذه الهيئة حاليا من دائرتين الاولى دائرة (سياسات التنمية الاقليمية) والثانية دائرة (الموازنة المكانية) .
- (٥٤) قانون وزارة التخطيط رقم (٤٥) لسنة ١٩٨٥ وتعليمات تنفيذه رقم (١) لسنة ١٩٨٥ ايضا انظر وزارة التخطيط / هيئة التخطيط الاقليمي « ملحة عن التخطيط الاقليمي في العراق » بغداد (١٩٨٧) ص (٥٤) .
- (٥٥) اعد المخطط الاساس من قبل مؤسسة بولسيرنس عام ١٩٦٦ - ١٩٦٧ .
- (٥٦) المادة الثالثة ، الفقرة (١) من القانون .
- (٥٧) المادة الثالثة : الفقرة (٢) من القانون .
- (٥٨) تم تكليف مكتب الاستشاري العراقي بذلك بمشاركة مكتب بيكر مايك ومشاركوه .

- (٥٩) هيئة تخطيط المدينة الصناعية (وزارة البلديات - مديرية التخطيط والهندسة العامة) « مدينة البكر الصناعية في خور الزبير التصميم الاساس » - بغداد / ١٩٧٥ .
- (٦٠) Ministry of Planning / Planning & Engineering Office, "Bakr Industrial Town - Detailed Studies for The 2nd. Phase of Development", Baghdad (1978).
- (٦١) وزارة التخطيط / هيئة التخطيط العمراني - وداد احمد عباس الشالجي « دراسة المركز المدني لمدينة اربيل » - بغداد / ١٩٧٩ .
- (٦٢) وزارة التخطيط / هيئة التخطيط العمراني - خالد عبدالمجيد « مركز مدينة الديوانية دراسة تفصيلية » - بغداد / ١٩٧٩ .
- (٦٣) وزارة التخطيط / هيئة التخطيط العمراني - وداد احمد عباس الشالجي واخرون « دراسة المركز المدني لمدينة البصرة » - بغداد / ١٩٧٩ .
- (٦٤) وزارة التخطيط / هيئة التخطيط العمراني - وداد احمد عباس الشالجي « تقرير المركز المدني لمدينة النجف » - بغداد / ١٩٧٧ .
- (٦٥) وزارة التخطيط / هيئة التخطيط العمراني - دائرة التخطيط والهندسة - صالح سعيد وعلي غالب واخرون « مشروع تطوير المرقدين الشريفين في كربلاء » - بغداد / ١٩٧٧ .
- (٦٦) لم يعد تقرير مفصل بهذا الصدد .
- (٦٧) وزارة التخطيط / دائرة التخطيط والهندسة - رمزي حمدي واخرون « دراسة حركة المرور في مدينة الكوت » - بغداد / ١٩٧٩ .
- (٦٨) وزارة التخطيط / دائرة التخطيط والهندسة - رمزي حمدي واخرون « دراسة حركة المرور في مدينة الحلة » - بغداد / ١٩٧٩ .
- (٦٩) Scott Wilson, "Baghdad Comprehensive Transport Study", (1982).
- هناك عدة تقارير شملت مواضيع متنوعة وقد بدأت الدراسة بالمسوحات عام ١٩٧٩ وانتهت الدراسة النهائية وتم تقديم التقرير النهائي عام ١٩٨٦
- (٧٠) Swiss Consultants & Deconsult, "Baghdad Metro- Modified Studies & Preliminary Design", August (1980).
- (٧١) British Metro Consultants Group (BMCG), "Baghdad Metro-predesign Report", Vol. (1), 1982.
- علما با هناك ثمانية اجزاء اخرى من التقرير وقد تم وضعها باشراف ومشاركة هيئة مشروع النقل السريع .

OTH-OTU, "Omnium Technique De L'Urbanisme with TH (٧٢)
Tourisme ET Hotellerie S.A Paris", "National Tourism
Development Plan Master Plan & Feasibility Studies",
Paris (1975).

PolSERVICE & Others. "General Housing Program For Iraq",
Report No. (4) - Final Report, (1979) + Other Reports.

(٧٣) وزارة الاسكان والتعمير ، ١٩٧٨ مسيرة غنية بالانجازات
(ص ١٠٠ وما بعدها ايضا) .

New Towns Commission, "New Towns - Technical Propo- (٧٤)
sals", (J.C.C.F.), Tokyo, (1982).

(٧٥) اصدر مجلس قيادة الثورة قرارا بذلك برقم ٢٠٨٣/٨/٥٢ في ١٩٨٤/٤/٦ .

(٧٦) وزارة التخطيط - هيئة التخطيط العمراني (اللجنة الفنية للتطوير
الريفي) في العراق - التقرير الموحد - بغداد (١٩٨٣) علما بأن هناك
سلسلة من تقارير هذه الخطط تشمل كل محافظة من محافظات
القطر الثمانية عشر .

الفصل السادس

« مدينة المستقبل »

المهندس المعماري علي نوري حسن
(BSC. Arch., M.A., MRTPI)

المقدمة :

يمكن ان يتم استقراء المستقبل من خلال معرفة الماضي ودراسة وتحليل الحاضر ، ويرافق هذه الدراسات مقارنة للبلدان المتطورة والسابقة في مضار التحضر بالبلدان التي في دور التطور والنمو . وعلى هذه الاسس ، فان دراسة مشاكل العراق ومدنه ومستوطناته وامراضها يمكن ان تعين في تحديد سمات مدن المستقبل وطبوحات المخطط العمراني في تطويرها تلافيا لازماتها وماتتعر او تعاني منه في ماضيها وحاضرها . وفي العالم المتطور فأن الامراض التي تعاني منها مدنه كثيرة وهي اخذة في التشعب وبانت بوادرها في العالم شبه المتطور وفي البلدان النامية بخاصة . ويمكن ادراج هذه المشاكل بما يلي :-

- الانفجار السكاني .
- النقل داخل وخارج المدن .
- التلوث وتدهور البيئة .
- الاسكان وتوفير المأوى اللائق .
- توفير الخدمات الاساسية والابنية العامة .
- توزيع استعمالات الارض ونسبها والسيطرة على تنفيذها .

وهناك مشاكل اخرى تنفيذية كتوفير الموارد ، وتأمين الادارة الجيدة ...، ولغرض التعرف على كل مشكلة واساليب حلها ، كما يحلم بها المخططون العمرانيون ، والحضريون والمهندسون المعماريون ، فان من الضروري طرحها بشكل منفصل .

الانفجار السكاني (Population Explosion)

ينمو العراق بمعدل نمو سنوي مركب بحدود ٣ر٢٪ للفترة (١٩٧٠-١٩٧٧) ، ويعتبر هذا المعدل عاليا قياسا بغالبية الدول النامية وخصوصا عند مقارنته مع بلدان عربية او مجاورة مثل (المغرب ، مصر ، تركيا ...) ، ويعادل اربعة اضعاف معدل نمو السويد وخمسة اضعاف معدل نمو سكان المملكة المتحدة (١) .

وتتزايد المدن وحجوماتها في العراق بمعدلات نمو تزيد عن النمو الطبيعي العام للعراق حيث تشكل الهجرة من الريف الى المدن الرئيسة ، او من المدن الصغيرة الى المراكز الحضرية الكبيرة احد اسبابه الرئيسة . وللتدليل على صحة مايقال ، فان سكان الحضر قد تزايد بشكل مطرد في المدن وعلى حساب الريف العراقي ، مما خلق في الماضي تعثرات واضحة في مسيرة تطوره الحضاري والانمائي وعلى المستويين الحضري والريفي ، فقد اربك المدن وادى الى توسعها غير المنظم وسبب في تردي مستوى خدماتها ، اضافة لتردي الريف وهجر الطاقات الشابة للزراعة سعيا وراء العمل في المدن الكبرى المتمثلة في بغداد والبصرة ، مما جعل نسب السكان في المدن والارياف تختل على الدوام لتؤثر زيادة سكان المدن على حساب سكان الريف بشكل كبير . فبينما كانت غالبية السكان في عام (١٨٩٠) تعيش في القرى وتصل نسبهم الى حد (٩٥٪) من السكان تقابلها نسبة (٥٪) فقط تعيش في المدن ، فقد تساوت هاتين النسبتين تقريبا عام (١٩٦٥) ، ثم ارتفعت نسبة سكان الحضر لتربو على (٦٠٪) من مجموع السكان عام (١٩٧٧) ، مما يشير

الى ان هذه التبدلات في مجتمع المدينة والريف ستستمر وبنفس الاتجاه
للاعوام القادمة •

لقد اتصفت ملامح الهجرة السكانية خلال العقود القليلة الماضية
بكونها في الغالب تتركز باتجاه رئيس واحد هو مدينة بغداد ، كما اتصفت
محافظة ميسان بكونها المصدر الرئيس لهذه الهجرة • كما تمثل مدن البصرة
وكركوك مدن جاذبة ثانوية ولتقابلها محافظة ذي قار وواسط وديالى كمناطق
طاردة للسكان (٢) •

تتضخم بعض المدن العراقية الكبرى بشكل سريع مثل بغداد ،
وبصرة ، والموصل ، وكركوك ، وقد استأثرت بغداد بغالبية هذا التوسع •
فقد استقطبت حوالي (٧٨٪) من الهجرة عام (١٩٧٧) (٣) ، ولتمثل مدينة
يقطنها ربع سكان العراق (حوالي ٢٦٪ من مجموع السكان) ، مما يعكس
سلبيا على توزيع الخدمات والاستثمارات • كما تؤثر على شبكية المدن
الآخري على المستوى القطري • وتعتبر بغداد المدينة الطاغية (٤) الاولى •
وتمثل (لوطقت قاعدة زيف (٥) على المدن العراقية) خلا واضحا ، حيث
تمثل اضعاف حجم المدينة الثانية وهي البصرة ، وكذا بالنسبة للمدينة الثالثة
التمثلة بالموصل ، مما يشير الى انحدار شديد في منحني زيف واختلافا في
النمط الهرمي المثالي للمدينة الاولى والثانية ، وحتى للمدن التي تلي الموصل •
وتمثل منطقة تأثير او نفوذ (Influence Zone) مدينة بغداد مساحة
كبيرة لاتنسجم مع رقعتها الجغرافية ، بل تنسجم مع ثقلها السكاني والاداري
والسياسي •

تأسيسا على ماتقدم ، فان مخطط المستقبل يطمح في حل مشكلة
السكان بان تكون معدلات نمو السكان في القطر معدلات قريبة من معدلات
النمو للبلدان المتطورة (٦) كما يطمح ان تستمر عملية التحضر وزيادة السكان
الحضر مقارنة بسكان الريف نتيجة للفائض السكاني في الريف نتيجة عملية

المكننة الريفية والتطور التكنولوجي في عملية الانتاج الزراعي ، على ان يرافق هذا التحول برمجة لعملية الهجرة وتوزيع مدروس للايدي الريفية الفائضة بحيث لا تستأثر بغداد على الجزء الاكبر ، وانتشار هذا الفائض السكاني على المدن الاخرى بما يجعل بغداد مدينة متجانسة من حيث الحجم السكاني مع المدينة الثانية والثالثة على سلم حجوم المدن وبما يؤمن زيادة في المدن الوسيطة (الواقعة بين المدن الكبرى والمدن الصغيرة) ، حيث سيؤمن ذلك توزيعا جغرافيا افضل للسكان والايدي العاملة ومن ثم الاستشارات والصناعة . كما سيضمن ذلك توزيعا امثل للشاريع التنموية بحيث يقل التفاوت بين المناطق المختلفة ، ويحقق تجانسا اقتصاديا بين المحافظات المختلفة وبالتالي مستوطناتها ومدنها ، كما سيحقق هدفا وطنيا في تقليل التفاوت بين مجتمع المدينة ومجتمع الريف وخلق خدمات متقاربة فيهما وخصوصا في رفع مستوى الخدمات الريفية الحالية . وعلى هذا الاساس يتوقع مستقبلا ان تحدد حجوم المدن بحيث تنمو على وفق حسابات وخطط دقيقة تبرمج مسبقا على المستوى القومي والاقليمي والمحلي .

ان المستقبل سيشهد مع هذا النمو الحضري قيام العديد من المدن الجديدة والمخططة على وفق احدث الاسس العلمية والفنية لحل مشاكل المدن الكبرى عن طريق توزيع هذه المدن لتخدم عدة اهداف منها امتصاص الفائض السكاني وتحويله عن المدن القائمة ، وتوفير بيئة عمرانية كفوءة وجيدة في المواقع الجديدة ، وتوزيع الاستثمارات وتشجيعها في المواقع الجديدة ، وتطبيق اسس ومعايير عمرانية يصعب تنفيذها في المدن القائمة . . اضافة الى تطلعات ومبادرات عمرانية ومعمارية وتخطيطية يصعب تطبيقها في المدن القائمة . وقد اتضحت معالم هذا التحول من خلال انشاء مدن عصرية حديثة في العراق مثل مدينة خور الزبير الجديدة وعنه الجديدة والتخطيط لمدينة محيطة ببغداد كمدينة التراث والمدائن والصويرة الجديدة وغيرها .

نظام النقل داخل المدن وخارجها : Transportation

تمثل شبكة النقل ووسائطه الحديثة اهم تتاجات القرن العشرين ، ويتوقع ازدياد الطلب على ووسائطه المختلفة مستقبلا بما يضمن استمرار تطورها نحو الافضل من حيث الكفاءة وتقليل الاستهلاك مع تقليل الملوثات الناتجة عن عملية الاحتراق . كما يؤمل تقليل التلوث الصوتي الناتج عن ووسائط النقل وضجيجها وخصوصا ما يستعمل منها في قلب المدينة او احيائها الهادئة . ويتوقع ان تحل هذه المشاكل على المستويات المختلفة (القومي ، والاقليمي ، والمحلي) .

على المستوى القومي يتوقع ان تربط مراكز المدن الرئيسة بطرق مواصلات (جوية ، سكك ، وطرق برية) عالية الكفاءة بحيث تؤمن نقل المواطنين والبضائع بالانواع الثلاث ، اضافة لاحتمالات استغلال النقل النهري في المواقع التي يصلح فيها النهر للاستخدامات الملاحية^(٧) . وعلى هذه الاسس فان ربط مدينتي البصرة وبغداد بطريق سكة مارا بالعمارة والكوت امر حيوي ومهم للمستقبل القريب . كما ان ربط العاصمة بباقي مراكز المحافظات ضرورة حتمية . ونسمح للامل والطموح ان يأخذنا بعيدا لتتصور امكانية ربط هذه المدن بشبكة القطارات السريعة المشابهة لما يستعمل في البلدان المتطورة كاليابان وكالقطار المسمى بالطلقة أو بقطارات اقليمية تسير على مخدات هوائية وبسرع فائقة بحيث تقرب المسافات عن طريق تقليص الزمن وزيادة الراحة والامان في التنقل حيث تسير هذه القطارات بالحاسبات الالكترونية وتدار بها .

ان تنفيذ مراحل من طرق المرور السريع بين بغداد والبصرة^(٨) وامتدادها مستقبلا لتربط بغداد بالموصل ، وبغداد بالربطة فالحدود العراقية الشمالية والغربية ، ترسم سياسة مستقبلية لربط جميع مراكز المحافظات

المتبقية بمثل هذه الشبكة الكفوءة ، والتي ستساعد في حل مشاكل النقل على المستوى القومي والاقليمي ، كما يمكن ان ترافق ذلك شبكة مرورية اخرى لتربط هذه الشبكة بباقي مراكز الاقضية والنواحي وبمستوى عال من حيث التبليط والتقاطعات والخدمات المرورية عليها . كما يتوقع ان تربط المدن الرئيسة (وكما هي الحال في البلدان المتطورة) مع مدن الضواحي والمستوطنات القرية منها بشبكة من خطوط السكك الكهربائية التي تؤمن سرعة عالية يرافقها الامان وقلة الملوثات الناتجة عن استغلالها الطاقة الكهربائية وابتعادها عن استعمال الحرق في التشغيل . ويؤمل ان تعزز جميع هذه الشبكات المختلفة بعضها عن بعض وبمستويات مختلفة بحيث لا تتقاطع او تتعارض فيما بينها على مستوى المدينة او خارجها .

ان المشاكل تتشعب وتزداد على مستوى شبكات المرور في المدينة . حيث اصبحت السيارة الواسطة الرئيسة للتنقل ، وباتت تمثل ضرورة ملحة في المدن المعاصرة . ان هذه الواسطة بدأت تفرض ضغوطا متنوعة على البيئة العمرانية والمحيط وتؤثر سلبا على البيئة الحضرية . فمن جهة ساعدت السيارة في ربط اجزاء المدينة المترامية الاطراف ، وقصرت المسافات واختصرت الزمن بينها . بحيث بات امرا ميسورا في الوقت الحاضر ما كان مستحيلا في السابق . كما امنت توفير مختلف الامكانيات لسكان المدينة ووفرت اوقاتا استغلت لاغراض اخرى كالراحة والترفيه وزيارة الريف والمناطق السياحية في اوقات الفراغ . الا انها في نفس الوقت زادت من حالات الحوادث ، التلوث ، الضجيج ، واثرت على شكل المدينة بشكل كبير . حيث فرضت الشوارع العريضة وتوفير مواقف للسيارات افقية وعسودية في مركز المدينة . ومزقت هيكلها العمراني الموروث ، واثرت على المقياس الانساني الذي كان سائدا في المدن قبل تسليها .

لقد حدا الامر بالدول المتطورة بالعمل بعدة اتجاهات للتخفيف من التأثير السالب للسيارة ولكي ترجح الجانب الايجابي لها وتعمقه ، ومن هذه الاتجاهات التي يؤملها انتشارها وتطويرها مستقبلا مايلي :-

١ - تطوير الوقود ومكوناته واساليب الحرق للماكنة ، بحيث تؤمن حدودا دنيا من التلوث في مخلفات الرصاص ، وغاز اول اوكسيد الكربون ، ومركبات الكبريت اضافة لتقليل الضجيج الناتج عن الماكنة والحركة .

٢ - تطوير الطاقة المستعملة لتسيير السيارة والعجلات بحيث يمكن ان يستبدل بها الطاقة الكهربائية او الطاقة الشمسية في مسيرها او تنقلها من منطقة الى اخرى .

٣ - استخدام العقلانية في حجومها بحيث تتلاءم والطرق وسعتها وزيادة كفاءة الطرق القائمة .

٤ - ايجاد عملية موازنة بين متطلبات بيئة المدينة العمرانية وجماها وهويتها ، والمتطلبات الفنية للسيارة ومواقفها وشوارعها .

٥ - ادخال الحاسب الالكتروني في اجزاء السيارة المهمة للتقليل من الحوادث مثلا او برمجة خط الرحلة وغيرها .

٦ - التركيز على النقل العام وتحجيم استعمال النقل الخاص والسيارة الخاصة الى اقصى الحدود .

٧ - تسهيل عملية استئجار السيارة (التاكسي) وتطوير تقنياتها واستعمال الحاسب الالكتروني في ذلك .

ويجب التوقف بهذا الصدد بالنسبة للمدن المستقبلية وكيفية استغلال هذه الجوانب ، وخصوصا فيما يتعلق بالنقل العام ورفع كفاءته ، حيث سيقلل ذلك من استغلال السيارة الخاصة ومن ثم تقليل الكثافة المرورية عليه

ورفع كفاءته • ويتم هذا التطوير في المدينة بعدة اتجاهات ، منها استعمال الشبكات النفقية (Underground) في المدن الرئيسة^(٩) • وعلى الرغم من ارتفاع كلف تنفيذها ، الا انها تمثل افضل السبل الكفوءة لنقل المواطنين . حيث انها لا تؤثر سلبا على البيئة او هيكل المدينة العمراني والبصري ، كما انها تؤمن عدم عرقلة او مداخله من وسائل النقل الاخرى •

كما سيشهد المستقبل ان يرافق ذلك ويزامن تطور لشبكات الحافلات والباصات العامة وربطها مع محطات ونهايات شبكة القطارات النفقية ، لكي تتزاج الشبكتان وتخدم احدهما الاخرى بما يؤمن اعلى المستويات في هذه الخدمة • ولتطوير شبكة الباصات فان ذلك يتم عن طريقين ، الاول : زيادة اعداد السيارات بما ينسجم وحجم السكان المنقول وخصوصا في ساعات الحبل القصوى (Rush Hours) ، وبرمجة مواعيد وصول وحركة هذه الحافلات باوقات محددة لكل محطة ونقطة على مسارات الشبكة ، ولرفع ثقة المواطن بكفاءتها والتحول عن استعمال النقل الخاص الى النقل العام... • وزيادة خطوط الشبكة ، والثاني : التطور التكنولوجي الذي سيتم على وسائل النقل واشغالها بعدة انواع كأن تكون ذات عجلات مطاطية نسي شوارع مركز المدينة ، وتسير على خطوط السكك وبالطاقة الكهربائية في الطرق الاخرى والخارجية (وهي مستعملة حاليا في بعض الدول المتطورة كاليابان) •

اما بخصوص مرحلة تطوير النقل ، فان المراحل الاولى للمدينة المستقبلية ستطلب تطويرا وتحويرا في الطرق والشوارع الرئيسة داخل وخارج المدن كاستعمال التأثيرات المرورية والاشارات الضوئية • • وتقسيم الشوارع هرميا لتحديد السرعة في كل نوع منها ، حيث تقسم الى شبكة رئيسة ، وشبكة ثانوية ، وشبكة محلية ، ثم طرق خدمة ووصول • كما يتطلب

ذلك تحديد قنوات السير وتطوير التقاطعات ، والقضاء على الاختناقات... أما على المستوى المتوسط والبعيد ، فقد تتضمن تحديد انواع مختلفة من وسائل النقل للسير بقنوات خاصة تعزل بشبكات ذات مستويات متعددة (Levels) لالتقاطع مع شبكات النقل الاخرى كشبكات السابله ، شبكات الطرق . شبكة السكك الحديدية ... كما يمكن ان تحدد شبكات النقل العام بقنوات خاصة ترفع كفاءة السير فيها ، وقد تستعمل الاحزمة الناقلة للمسافات القريبة والكثيفة في مركز المدينة . وتتطور جميع هذه الانواع على المدى البعيد ويمكن ان تتحول الى استعمال واسع النطاق في الوسادة الهوائية او الطائرة (Air Cushion) للسيارات الشخصية او القطارات ، والقطارات ذات السكة الواحدة (Monorail) او التي تسير على سكة مسنطة وبوسادة هوائية ... وجميع هذه الانواع والاصناف رهينة بالتطور التكنولوجي العالمي لهذه الوسائط عموما .

التلوث والبيئة

تتعدد وتتوسع مشكلة التلوث بتطور المجتمع تكنولوجيا وصناعيا . كما تتنوع المداخلات من صناعة وزراعة او مخلفات طاقة لكي تصل الى انواع من التلوث البصري المرتبط باشكال الابنية وارتفاعاتها وكتلتها على مستوى المدينة واختلاطها . الا ان المتعارف عليه تقليديا تقسيم التلوث الكيميائي والبصري الى اربعة اصناف تشمل (تلوث الهواء ، تلوث المياه ، تلوث التربة ، وتلوث البيئة الحضرية) ويعرف مجازا بالتلوث البصري) . كما يسكن اضافة انواع اخرى من التلوث كالتلوث الحراري والتلوث الاشعاعي والذري . ويربط باحثون اخرون انواع التلوث بالحواس البشرية ، وعلى هذا تقسم الى ملوثات سمعية تؤثر على حاسة السمع كالضجيج . وتلوث بصري او شمسي او حسي ... الخ . وما يجب ان تضمنه وتؤمنه مدن المستقبل هو تأمين بيئة صالحة وخالية من الملوثات المتنوعة مهما اختلفت وتعددت اسمائها ومسمياتها .

على نطاق تلوث الهواء ، يتوقع ان تتم السيطرة على الملوثات الهوائية وخصوصا المعامل بثلاثة طرق :-

— توزيع المعامل وعلاقتها بالمدينة واقليمها وحركة الرياح السائدة واتجاهها *

— معالجة تصاميم المداخل وزيادة ارتفاعها ، لتأمين توسيع عملية نشر الملوثات لضمان تخفيف تركزاتها في الجو *

— استعمال المرشحات ، والمرسبات الكهربائية والسايكلونات والوسائل الميكانيكية وغيرها لتقليل المواد المتطايرة مع تطوير معدات الاحتراق الخاصة *

تدرس العوامل اعلاه مع تخطيط المدن من حيث المناخ المحلي وعوامله (حركة الهواء ، الامطار، العواصف ، درجات الحرارة ، الرطوبة النسبية...) اضافة لظوبوغرافية الموقع وشكل الارض ، وعلاقتها بالمدن القريبة وبعد المعامل عنها *

تشكل ملوثات الهواء ثلاث طبقات رئيسة في الجو ، الاولى بارتفاع ٥٠ - ١٥٠ سم عن سطح الارض وتكون نتيجة لحرق وقود السيارات ، وتمثل اخطر انواع التلوث لقربها من نقاط الاستنشاق البشري والحيواني ولاحتوائها على غاز اول اوكسيد الكربون ذلك الغاز الخامل والثقيل * اما الطبقة الثانية فتكون بارتفاع (٦-١٢) مترا عن سطح الارض وتسببها مداخل السخانات المنزلية والمداخل الخاصة باغراض التسخين ، حيث يتناسب الارتفاع مع ارتفاع المداخل والطبقة الثالثة يختلف ارتفاعها من بلد الى اخر ، ويتناسب مع ارتفاع مداخل المعامل التي يفرض ارتفاعها الشروط البنائية والصحية والبيئية لذلك البلد ، ولغرض ايضاح التبدلات في البيئة يمكن دراسة اختلال نقاوة الهواء بين الريف والمدينة حيث تم ادراجها في الجدول ادناه :-

جدول رقم (١)

الزيادة الحاصلة في نسب بعض الملوثات والعوامل بين الحضر والريف .
(باعتبار الريف مساويا لـ (١) والرقم ادناه يمثل المضاعف في المناطق الحضرية
مقارنة مع الريف) .

المصدر :

Chanlett, E.T. "Environmental protection", MaCraw Hill 1973 : p.
P. (236) .

الملوثات	معدل نسبة الزيادة للحضر (الريف = ١)
ذرات الغبار	١٠
ثاني اوكسيد الكبريت	٥
اول اوكسيد الكربون	١٠
الشمس المشرقة	٠.٨
الاشعة فوق البنفسجية (شتاء)	٠.٨
الاشعة فوق البنفسجية (صيفا)	٠.٧
الغيوم	١.١
الضباب (شتاء)	٢
الضباب (صيفا) .	١.٣

✳ تؤثر هذه العوامل في حالة امتزاجها بالدخان ، خصوصا في حالة عدم وجود حركة للرياح او سرع كافية لتصريفها . والحوادث العالمية بهذا الصدد عديدة يمكن الرجوع لها في المصادر الباحثة في التلوث ومشاكله .
وتنتفث انواع محدودة من المعامل ملوثات رئيسية في العراق مثل معامل الاسمنت ، مصافي النفط ، مصانع الورق ، مصانع الطابوق ، المنظفات الصناعية . صناعة الاسمدة الفوسفاتية . ولكل من هذه المعامل انواع محددة من الملوثات (١٠) كما في الجدول ادناه :-

جدول رقم (٢)

جدول يبين انواع العامل والملوثات الرئيسة الصادرة عن كل منها
انواع العامل نوع الملوثات الصادرة منها

مصانع الصلب	الجسيمات + الدخان + اول اوكسيد الكربون + الفلوريدات *
مصافي النفط *	الجسيمات + الدخان + ثاني اوكسيد الكبريت + الروائح + الهيدرو كاربونات *
مصانع الاسمنت البورتلاندي *	الجسيمات + مركبات الكبريت *
مصانع الصلب وحديد الزهر	الجسيمات + الدخان + الروائح *
الرمادي *	
مصانع الورق *	الجسيمات + مركبات الكبريت + الروائح *
الطابون والمنظفات الصناعية *	الجسيمات + الروائح *
صناعة الاسمدة الفوسفاتية *	الجسيمات + الفلوريدات + الامونيا *

- وحلول التلوث في الهواء لمدن المستقبل تكون في عدة محاور تشمل :-
- ابعاد المعامل عن المناطق السكنية والمستوطنات وتحديد مواقع محددة لها وفصلها باحزمة واقية *
 - التوزيع النوعي للمصانع والمعامل في المناطق الصناعية لتأمين عدم تلويث بعض الصناعات لبعضها الاخر كتلوث معامل المواد الغذائية بملوثات معامل المواد الانشائية وغيرها *
 - تصميم المداخل بارتفاعات عالية وباشكال كفوءة تؤمن انتشار بشكل مخفف جدا ينسجم والشروط الصحية والمعايير الموضوعه لحماية البيئة البشرية والنباتية والحيوانية *

— تعميم استعمال المرشحات وعوامل تليل التلوث في المعامل كافة بما يؤمن السيطرة الكاملة على الملوثات وحصرها ضمن المنطقة الصناعية او المناطق القريبة منها قبل انتشارها بالهواء لمساحات خارج المنطقة الصناعية .

تلوث المياه :

وتتلخص اسبابه في عمليات (التصنيع ، المخلفات المنزلية (المجاري) ، المبازل الزراعية ، المياه المستهلكة في المدن ، تصريفات حمضية من المناجم) . وتكون ملوثات المياه الرئيسية هي (المواد الصلبة العالقة ، البكتريا ، المواد الاخرى المستهلكة للاوكسجين في المياه .

ان المعالجات التي تتطلبها المدن في الحاضر والمستقبل تتم عن طريقين :-
المعالجة الاولى — عن طريق الفصل باستعمال الحصى ، التصفية ، الطحن ، التليد ، الترسيب .

المعالجة الثانوية — وتتم عن طريق الاكسدة البيولوجية باستخدام المرشحات النضاجة ، الحمأة المنشطة للتحكم في عمليات الهضم والتحلل التي تحدث في الطبيعة (١١) .

كما تتطلب عملية تنقية المياه والسيطرة على ملوثاتها السيطرة على مسبباتها اصلا ، ويقصد بذلك :-

١ — السيطرة على عمليات التصنيع ورمي المياه الصناعية لضمان مياه نقية من مخلفاتها .

٢ — تنفيذ شبكات لمجاري المياه المنزلية لمختلف المدن العراقية والسيطرة على عمليات تصفيتها قبل اعادتها الى النهر .

٣ — السيطرة على المبازل الزراعية وانشاء المبازل المختلفة بشبكات متكاملة لاتتقاطع مع شبكات الري . ومن الجدير بالذكر فان مشروع المصب

العام بين نهري دجلة والفرات يهدف بشكل رئيس الى حل هذه المشكلة .

٤ - تقنين استعمالات المياه ضمن المدن بما يؤمن سلامة استغلالها واستعمالها .

٥ - السيطرة على المياه الحمضية وخصوصا ما يتم رميه من المناجم المختلفة .
تلوث التربة :

ويتركز هذا النوع من الملوثات في تراكم الازبال ومخلفات القمامة ، وملوثات مواد التسميد والمبيدات ، ومخلفات المناجم وحفر المقالع المستغلة لانتاج المواد البنائية .

وتتم السيطرة على مختلف هذه الملوثات بالطرق التالية :-
- استعمال المحارق المتطورة

- السيطرة على استعمال الاسمدة والمبيدات ومعالجة التربة والمياه المستعملة للزراعة بعد الرش ، والسيطرة عليها عن طريق السيطرة على المبازل كما تم طرحه في تلوث المياه .

- طمر المقالع باساليب علمية واعادة استغلال اراضيها لمختلف استعمالات الارض وخصوصا تحويلها الى مناطق خضراء او مفتوحة للاستعمالات الترفيهية .

التلوث البصري

يصعب قياس مدى تلوث المدينة بهذا النوع من التلوث (كما في الحالات السابقة) لعدم وجود الاجهزة التي يمكن استعمالها لهذا الغرض . وتتباين المعايير في ذلك بين مهندس معماري او مخطط وآخر ... الا ان انواع هذا التلوث البصري اصبحت شائعة على مستوى المدينة والزقاق والبنية او اجزائها . فتراكم الازبال والنفايات ، او تجاوز الابنية المتنافرة

(المستشفيات والمقابر او المساكن والمصانع مثلا) واختراق خطوط الضغط الفائق وتمزيقها لشكل المدينة او الريف الهادىء وهيمنتها على الطبيعة الوادعة امثلة صارخة على هذا النوع من التلويث (١٢) .

اما على مستوى الشارع والزقاق ، فان اختلاف الارتفاعات والمواد الانشائية المستعملة للابنية ، فتحات الشبايك واختلاف مداخل الابنية ، يجعل الابنية غير متناغمة عموما فيما بينها ولحل المشاكل المطروحة والمشابهة يمكن ان تحوي مدن المستقبل عوامل السيطرة على ذلك مثل :-

— التشريعات الضرورية اللازمة للسيطرة على طرق البناء ومواده ، وارتفاعات الابنية وعدد طوابقها ، وتوفير المخططات والدراسات التفصيلية اللازمة لذلك .

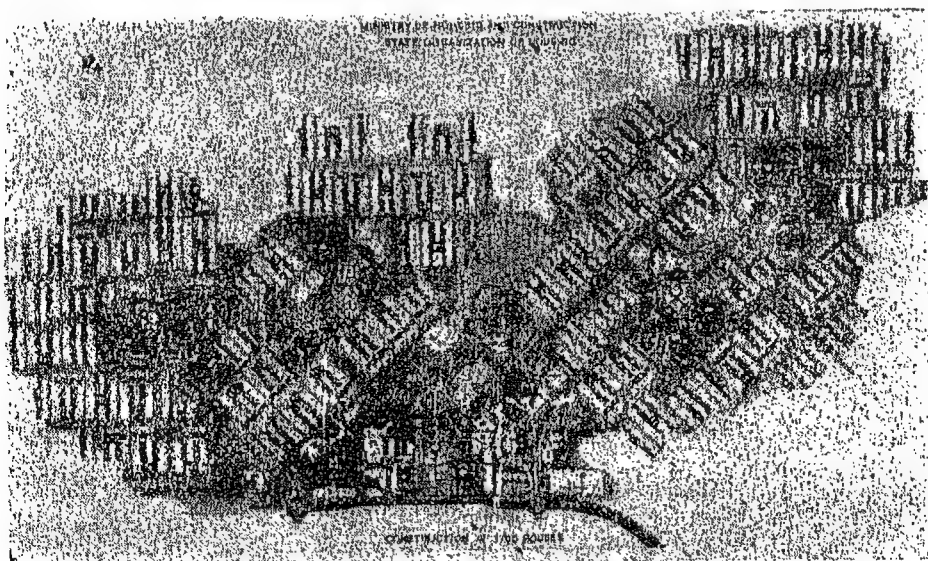
— التوزيع العقلاني لمختلف الاستعمالات ، وايجاد موازنة ناجحة بين الكتل الانشائية والفراغات والمناطق المفتوحة والمشجرة ومواقف السيارات وتوفير تخطيط مسبق ومدرّوس لكل ذلك .

— اعطاء الخصوصية لبعض المدن المتميزة ، كالمدن النهرية وتخطيط واجهاتها النهرية بشكل دقيق ، والعناية بطبيعة المدينة ومورفولوجيتها

— السيطرة على مكونات الشارع المختلفة من اعمدة نقل الطاقة ، الاسيجة، محطات وقوف الباصات ، اسيجة الشوارع والمرور ، انواع التبليط ومواده ... ووضع تفاصيل موحدة ومنسقة لتأمين جمالية الشارع .

— الحرص على مزاجية القديم بالحديث ، والحفاظ على هوية القديم والتأكيد على اصالته وتراثه ومعالمه ، وتأمين ابنية حديثة تنسجم مع متطلبات التكنولوجيا الحديثة وتطوراتها الهائلة شريطة المواءمة والتنسيق بين الجديد والقديم بحيث تندمج دون سيطرة اوتاثير احدهما على الآخر .

— ايلاء عناية كبيرة لموضوع التشجير لاهميته البصرية والمناخية ، واعتباره عاملا معادلا لمختلف الملوثات سواء البصرية او الكيماوية ، حيث تعمل الشجرة كمرشح للملوثات الهوائية ، وعازل مقلل للضجيج ويوفر الظل اللازم للسابلة ، مما يؤدي الى تحسين الحالة النفسية للبشر بتحسين البيئة التي يعيشون فيها *

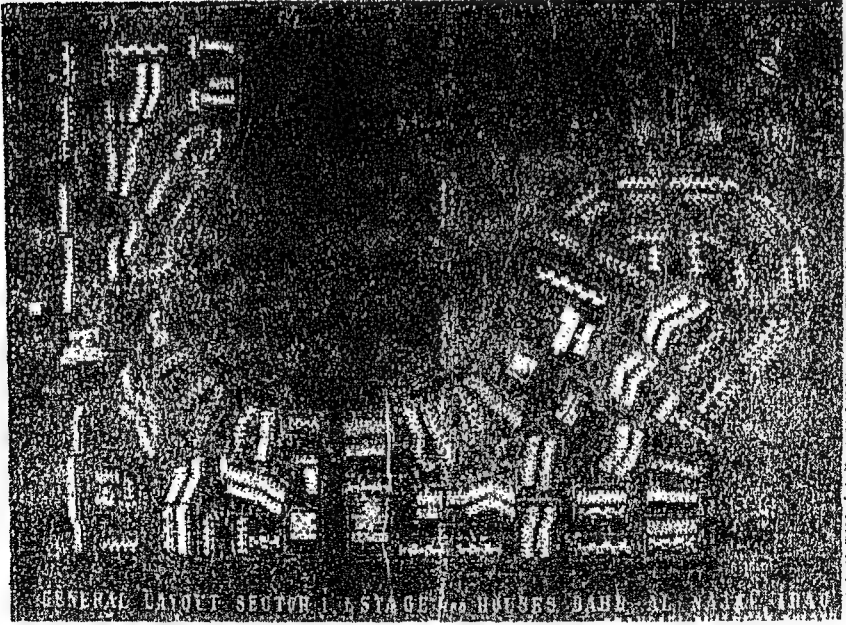


مشروع تطوير مدينتي عنه وراوه (المرحلة التخطيطية الرابعة)

السكن وتوفير دور ملائمة

ستعيش مدن المستقبل لكي يكون مواطنوها بعيدين عما عانى منه اسلافهم في حل ازمة السكن * فسيكون لكل عائلة عراقية دار سكن صالح وملائم لحياة كريمة وتتوافر فيه شروط الصحة والراحة والرفاه ، كالفضاءات الواسعة ، الحدائق التي تنسجم وحجمه ، وبتصاميم مترابطة على مستوى الوحدة السكنية نفسها فالزقاق السكني والمحلة والحبي والقطاع ومن ثم

المدينة عموماً • وتصل اشعة الشمس والتهوية الطبيعية لمرافق البيت المختلفة
وبما ينسجم وموقعه الجغرافي وبيئته ومناخه •



مشروع تخطيط وتنفيذ دور سكنية في بحر النجف (المرحلة التخطيطية الرابعة - وتأثيرات مخطط الاسكان العام في القطر)

وعند الرجوع الى الماضي لاستقراء ومعرفة ما كانت عليه ازمة السكن،
فسيوضح ان القضاء على ازمة السكن سيتطلب توفير (١٦٠) الف وحدة
سكنية سنوياً منذ عام ١٩٧٧ ولكي تحل، الازمة بحدود عام (٢٠٠٠) (١٣) • كما
ان الدراسات الاولى لمخطط الاسكان قد اوضحت ضرورة توفير الخدمات
الاجتماعية والمرافق اللازمة لـ (٣٠٥٨) مليون وحدة سكنية جديدة خلال
العشرين سنة القادمة (١٤) • (حيث تضمن هذا الرقم بعض الوحدات السكنية
القائمة وغير الصالحة في القطاعين الحضري والريفي) •

ان طلائع المشاريع الاسكانية وحل ازمة السكن تمت المباشرة فيها من قبل وزارة الاسكان والتعمير (المؤسسة العامة للاسكان) في عدة محاور وعدة مواقع . فقد نفذت حوالي (٢٠٠٠) وحدة سكنية منها شقق للمتزوجين واخرى للعزاب في مدينة المحمودية . وقد صممت بشكل متكامل مع كافة خدماتها من مدارس ورياض اطفال واسواق . كما استعملت طرق بناء الاعمدة والقواب بالاسمنت المسلح وبجدران ببلوكات كونكريتية وعلى شكل عمارات سكنية بثلاث طوابق . كما تم تنفيذ مشروع عنه الجديدة حيث تم تنفيذ (١٥١٤) مسكن في عنه (سكن واطيء) اضافة لتنفيذ (٤٨٢) سكن في راوة (وبسبعة نماذج مختلفة^(١٥)) .

وان تنفيذ مشاريع اخرى سكنية في كل من مدينة النجف والعبارة والكوت وبغداد وبانماط مختلفة واعداد متفاوتة حسب حجم هذه المدن قد خفف من ازمة السكن القائمة وباتجاه حلها في المستقبل القريب .

لقد رسم مخطط الاسكان العام للعراق سياسة لحل ازمة السكن خلال ال(٢٠) سنة القادمة وتضمن اجراء مسوحات شاملة لدراسة الوضع الراهن ومسوحات الانماط والفعاليات الحضرية والريفية مع مسوحات اجتماعية وطوبوغرافية مختلفة ويطمح مخطط المستقبل للمدن العراقية في مجال السكن ان يكون كما يلي :-

١ - الدور السكنية جميعا مشيدة بمواد صالحة وثابتة وبمواسفات ومعايير تنسجم مع القرن الحادي والعشرين . وذلك سيتطلب استبدال الدور غير الصالحة كافة او ترميم التي تحتاج لذلك اضافة الى توفير الدور الاخرى اللازمة نتيجة لزيادة السكان .

٢ - عدد الدور السكنية يتناسب وعدد السكان وحجم العائلة والكثافات السكانية وتحليل تركيبهم وتوزيعهم .

٣ - تتلاءم اشكال الدور وانماطها مع الطبيعة الجغرافية التي تسقط فيها المشاريع السكنية ، ويؤخذ بنظر الاعتبار الموروث الحضاري والتراث لتلك المناطق والمدن .

٤ - توفير الخدمات المرافقة كافة للسكن والقاطنين كالماء ، والكهرباء ، المجاري ، الطرق ، طرق السابلة ، التشجير ... اضافة الى المباني العامة كرياض الاطفال والمدارس والاسواق والمتنزهات بحيث تتماشى مع المسافات المسوح بها لحركة السابلة والقاطنين وتجمع بمراكز قريبة تتوسط المناطق السكنية .

٥ - ايجاد معادلة حرجة بين السكن العمودي والسكن الافقي بحيث تؤمن الاستغلال الامثل للارض السكنية المتوافرة من جهة ، وقيمة الارض ، وطبيعة وتقاليد المجتمع ومتطلباته من جهة اخرى ... كما لا يغيب عن الذهن اخذ هيكل المدينة وطبيعتها الطبوغرافية وشكلها البصري .

٦ - ابعاد المناطق السكنية عن مناطق التلوث والضوضاء والضجيج وتأمين بيئة صالحة للسكن والعمل والتنقل بينهما .

٧ - استعمال الطرق الحديثة في البناء كالبناى الجاهز والمصنع والتنميط على مستوى الوحدة السكنية ، لكي تؤمن بيئة متطورة معماريا في الدار والزقاق والمحلة والمدينة تنعكس محصلتها على الشكل العام لها .

وستتطابق مثل هذه المتطلبات مع تطوير الصناعات الانشائية وتوفير مواد جديدة وبدائل للمواد التقليدية وتؤمن علاقة وثيقة بين الموروث المعماري والتكنولوجيا الخدمية مما يتطلب بالنتيجة تطوير الكوادر الفنية والعاملة بهذا الاتجاه وتأمين توفيرها .

توفير الخدمات الاساسية والابنية العامة :

لقد شخص المؤتمران القطريان الثامن والتاسع في تقريرهما مشكلة الخدمات الاساسية وأهميتها وتوفيرها ، فقد نص التقرير السياسي الصادر

عن المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي في عام (١٩٧٤) على ما يلي :

« تمثل مسألة الخدمات العامة أهمية بالغة في العلاقة بين الحزب والثورة من جهة وجماهير الشعب من جهة أخرى ، ولعل من اهم المقاييس التي تحكم الجماهير على صلتها بالنظام ، المستوى الكمي والنوعي لما تقدمه لها الدولة من خدمات في ظل ذلك النظام » (١٦) .

كما اكد التقرير المركزي للمؤتمر القطري التاسع في عام ١٩٨٢ على الموضوع بالنص :-

« ... ركزت الثورة ، في هذا الميدان ، باتجاهين متلازمين ، اولهما تطوير الخدمات العامة الاساسية كما ونوعا ، وثانيهما تأكيد مفهوم اجتماعي اشتراكي للخدمات العامة ... وبذلك يتحقق هدفان كبيران في آن واحد هما تطوير البلاد ، ورفع مستوى معيشة الجماهير في الميادين كافة » (١٧) .

كما اكد التقرير للمؤتمر القطري الثامن في مجالات تجهيز المياه الصالحة للشرب في القرى والارياف مثلا « ورثت الثورة تركة ثقيلة انعكست في التخلف الشديد المتمثل بالحقائق التالية » :-

أ - ان نسبة عدد نفوس القرى المحرومة من الماء النقي الى مجموع نفوس القرى العراقية بلغت حوالي ٩٦٪ .

ب - ان نسبة القرى المجهزة بالماء النقي الى مجموع القرى في العراق تبلغ ١٢٪ فقط وازاء هذا الواقع كان لابد من مبادرة الثورة الى وضع مشاريع خدماتها هذه في اطار بعيد المدى ... » (١٨) .

والمتتبع لمسيرة وتطور الخدمات المختلفة يلاحظ ترديها وتفاقمها طيلة الفترات السابقة ، وخصوصا قبل ثورة تسوز (١٩٦٨) . كما اهتمت غالبية الخطط السنوية والخطط المركزية هذا الجانب في السابق ، منعكسا على

نسبة الميزانية العامة والخطة السنوية لهذا القطاع المهم + الامر الذي ادى الى اعطاء اهمية كبيرة لهذا الموضوع من خلال المذكرة الايضاحية للاطار العام لخطة التنمية القومية ١٩٧٦-١٩٨٠^(١٩) والتي تنص على :-

« تؤكد خطة التنمية القومية الثانية (١٩٧٦-١٩٨٠) على المعنى في تطوير البنى الارتكازية للاقتصاد الوطني ويتطلب ذلك بصورة اساسية تطوير النقل والمواصلات ومشاريع الاسكان ، والمباني ، ومشاريع الخدمات الثقافية والصحية والاجتماعية التي تقتضيها طبيعة وابعاد التنمية الاقتصادية والتحولات الاشتراكية خلال مراحل التطور القادمة ٢٠٠٠ » .

وازاء هذه التركات الكبيرة فقد بادرت الدولة الى سد النقص في مختلف الخدمات التي شملت بشكل كبير مشاريع البنى الارتكازية والتحتية مثل الطرق ، السكك الحديدية ، شبكات الماء ، الكهرباء ، المجاري (٢٠٠٠) + اضافة لتوفير الابنية العامة كالابنية التعليمية والصحية والثقافية +

ويتوقع غالبية المخططين القضاء على هذه المشكلة خلال السنوات القادمة بما يؤمن توفير هذه الخدمات عام (٢٠٠٠) كسنة هدف + ومع اطلالة القرن الحادي والعشرين فان مدن العراق ستشهد انتقالة نوعية وكمية لمستوى الخدمات المقدمة في المجالات المذكورة وعلى النحو التالي :-

- ١ - توفير المياه الصالحة للشرب للمواطنين وبمعدل ٤٥٠ لتر/شخص يوميا في المناطق الحضرية وبارقام مقارنة في المناطق الريفية +
- ٢ - توفير وايصال الطاقة الكهربائية بالمستويات الملائمة على المستوى الحضري وكهربية القرى الريفية المرشحة للتطوير في الريف العراقي +
- ٣ - مد شبكات الطرق ولاصغر المستوطنات البشرية القائمة ، خصوصا ماتم ترشيحه للتطوير ، وربطها بطرق مواصلات وشبكات كهوة + اضافة لربط المدن الرئيسة ومراكز المحافظات بطرق المرور السريع وشبكات السلك الحديد +

٤ - تأمين المشاريع الخاصة بالمجاري للسدن الكبرى وتوسيع هذه الممارسة على المدن الاصغر فالاصغر لكي يؤمن تامين انتشار ذلك على اوسع نطاق .

٥ - ربط القطر بشبكة اتصالات هائفة وماكروية ودولية عالية الكفاءة ، وبما ينسجم والتحولات الاجتماعية والاقتصادية والنهضة العمرانية التي يشهدها .

٦ - اما على مستوى الابنية وخدماتها فيمكن ان يشمل ذلك مستقبلا :-

٦ - ١ الابنية التعليمية :-

وتشمل رياض الاطفال والمدارس بكل مستوياتها التعليمية (الابتدائية والمتوسطة والثانوية والتعليم المهني) ولتتماشى مع خطط الدولة في اهدافها العامة في الزامية التعليم للمدارس الابتدائية وتعسيق التجربة للمراحل اللاحقة . وتقضي هذه المتطلبات توفير جو دراسي ملائم للطلبة بحيث تؤمن مدن المستقبل^(٢١) مايلي :-

— توفير اعداد كافية من المدارس والصفوف وحسب الفئات العمرية للهرم السكاني ونشرها بما ينسجم والكثافات السكانية وانتشار السكان .

— فك الازدواجية الثنائية والثلاثية في المدارس المختلفة .

— التعويض عن الابنية غير الصالحة (ان وجدت كالابنية الطينية وغير الثابتة وغيرها) والاستغناء عن الابنية المستأجرة .

— معالجة الصفوف المزدحمة والمدارس المبعثرة .

— الاخذ بنظر الاعتبار الزيادات السكانية المتوقعة للسنوات القادمة .

— توفير ساحات وملاعب وفضاءات ملائمة لاغراض الدراسة وبأبنية حديثة ومواصفات ومعايير عالية تنسجم والتطورات العمرانية والحضرية للقطر .

١ - توقيع هذه المدارس على وفق معايير تخطيطية وعمرانية معتمدة كان تكون اقصى مسافة للمدرسة الابتدائية عن الدور السكنية التي تخدمها لاتزيد عن (٣٥٠-٣٠٠) مترا وبحيث تقطع المسافة بالسير على الاقدام عن طريق شبكة متكاملة للسبالة والمشاة تؤمن سلامة وصول الاطفال دون تعارضها وتقاطعها مع شبكات النقل الاخرى كالسيارات . على ان تطبق معايير تخطيطية ومعمارية اخرى مستقلة تشمل حجوم الصفوف المثالية وحجم المدرسة وعدد المعلمين والكادر التدريسي ، وضرورة تطبيق مبادئ مشابهة تنسجم مع متطلبات المدارس المتوسطة والثانوية والاعداد المهني او الجامعي (٢٢) .

٦ - ٢ الابنية الصحية :-

ان اعتماد التسلسل الهرمي في الخدمات الصحية امر ضروري لتأمين مستوى جيد من هذه الخدمات مستقبلا . فتوفير المستشفيات المتخصصة على مستوى مراكز المحافظات كمستشفيات (الولادة ، الطوارئ والكسور ، الاطفال ٠٠٠) اضافة لتوفير المستشفيات العامة ، ومن ثم التدرج بالخدمات الصحية لتشمل المراكز الصحية الرئيسة والمراكز الصحية الاعتيادية ٠٠٠٠٠٠ حيث ان المستقبل كفيل بتوسيع هذه الخدمات الضرورية لضمان خدمات صحة عالية (وقائيا وعلاجيا) وعلى وفق أحداث المعايير المتبعة محليا وعالميا ، ومن امثلتها اعتماد المعايير التالية :-

١ - توفير طبيب واحد لكل ١٠٠٠ نسمة من السكان .

٢ - تأمين توفير (٤) ممرضات لكل طبيب ، وضعف عدد الممرضات كمنتسبين صحيين .

٣ - توفير سرير واحد لكل (٢٠٠) نسمة من السكان (٢٣) .

وتتطلب هذه الابنية والكادر الطبي التنسيق بين وزارة الصحة ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي والوزارات الاخرى لغرض توفير الاعداد اللازمة وتوجيه الجامعات لتخريج الاعداد الكافية من الاطباء والممرضات

وماشابه • كما ان التطوير بهذا الاتجاه يحتم توفير المعدات الطبية ومستلزماتها
لاغراض تقديم افضل الخدمات الصحية بهذا المجال •

ان مواطن المستقبل ستتوافر لديه مستلزمات التعليم والصحة كافة
وستكون في متناول يديه ، كما ستطبق المعايير التخطيطية في تحديد مواقعها
وستويات الخدمات الهرمية اللازمة ، هذا من جهة ، ومن جهة اخرى تأمين
الابنية الاجتماعية والثقافية الاخرى مثل المكتبات والمتاحف ودور الرعاية
الاجتماعية والمباني الترفيهية ومراكز الشباب *** وستكون المرافق السياحية
قريبة من مراكز المستوطنات لكي تؤمن حياة رفاهية وراحة للمواطنين •

توزيع استعمالات الارض ومعاييرها والشكل العام للمدينة : Land - Use &
Urban Form

يربط غالبية الباحثين تخطيط المدن باستعمالات الارض (Land - Use)
ويعرفه بعضهم بانه « فن وعلم استعمال الارض وتحديد صفات الابنية
واسقاطها (Siting) وتحديد مسارات طرق المواصلات والنقل •
بشكل يضمن اعلى درجة من الاقتصاد والراحة والجمال(٢٤) » • ان هذه
الاستعمالات تتعدد وتتفرع فمنها (السكن) الصناعة ، التجارة ، الترفيه ،
النقل ، المناطق المفتوحة ويشكل كل منها نسبة محددة في المدينة • وقد
توصف المدينة بالمرض والتدهور في حالة اختلال هذه النسب التي يسكن ان
تشبه بالمعادلات الكيميائية وتوازنها الضروري لضمان سلامة تفاعل عناصرها
المختلفة • فزيادة نسبة المناطق السكنية على حساب المناطق المفتوحة والخضراء
يمكن ان يشبه بالتوسع السرطاني غير المنظم ، وسيؤدي الى اختلال توازن
المناطق الخضراء وغياب الرئة التي تنفس منها المدينة وكما هي الحال مثلا
في مدينة سامراء حاليا (عام ١٩٨٦) حيث اوضحت احدى الدراسات(٢٥)
فقدان المدينة للمناطق الخضراء بشكل شبه كامل • الامر الذي حدا
بسخططي التصميم الاساس للمدينة رفع هذه النسبة لكي تقترح مساحة

مزرعة وخضراء مساوية لـ (٦٨٠) هكتارا ، أي مايعادل نسبة (٢٦٪) من مساحة المدينة عموماً (٢٦) .

وانطلاقاً من واقع الحال ، فإن مدن المستقبل في العراق ستمتاز بتجانس في نسب استعمالات الارض المختلفة سواء في السكن او المناطق الترفيهية او استعمالات الارض الاخرى . كما ان من الضروري اخذ بعض الخصوصيات التي تحتم زيادات مسووحة لبعض الاستعمالات عن المعدلات وكشال استحداث مناطق تجارية اكبر في المدن ذات السياحة الدينية ، او تخفيض مساحات للسهاد والكلبات التعليمية اكبر من غيرها في المدن الجامعية ومن افضل الامثلة على صداقية هذه الطروحات المدن ذات التاريخ العريق فمدينة الموصل القائمة تحوي على مساحات كبيرة من مدينة نينوى العريقة ضمن نسيجها الحضري وتقع ضمن حدودها البلدية ، وآثار سامراء المتوكل الملاصقة لمدينة سامراء الحالية . وتمثل هذه المداخلات والاختلاطات مدا حضاريا بين الماضي والحاضر تنعكس في مدن المستقبل بشكل حفاظ على الموروث الحضاري واعطائه الاهمية الكبيرة والعناية اللازمة ومزاوجة مع متطلبات الحاضر والمستقبل من طرق مواصلات وسكن حديث (٢٧) بما يؤمن الحفاظ على الموروث واستغلاله .

ان من الضروري في مدن المستقبل ان تتحلى في حسن العلاقات بين استعمالات الارض المختلفة وحسن توقيها وترابطاتها . ويقصد بذلك التوزيع المثالي للاستعمال ، وتجنب توقيع ابنية متنافرة احدها قرب الاخر . والامثلة على ذلك يمكن ان توصف مثلا باسقاط المصانع قرب المناطق الترفيهية او التعليمية ، او اختلاط المناطق السكنية بالمناطق الصناعية الثقيلة وهكذا . اما التنسيق وحسن التوزيع فيتم عن طريق تحديد المناطق السكنية وتوفير المدارس والاسواق في مناطق مركزية لخدمها وليصل اليها السكان بسهولة ويسر دون استعمال وسائط النقل كما يمكن ان

توقع مراكز العمل قرب المناطق السكنية (مع ضرورة تحديد مناطقها) لغرض
تقليص استعمال وسائل النقل الى اقصى الحدود ، وإيجاد العلاقات الوظيفية
الكفيلة باستحصال تلك المحصلة النهائية .

ان مدينة المستقبل ستعنى بالتأكيد بالشكل العام للمدينة وتصميمها
الحضري (Urban Form) حيث سيتم التنسيق المسبق بين الابنية
وارتفاعاتها وشكلها العام وموادها البنائية والوانها واضفاء صفة الصرحية
(Monumentality) للابنية المهمة ، واضفاء الطابع المميز لبعض المدن
المهمة وحسب طبيعتها ووظيفتها ومناخها وموقعها الجغرافي الذي تقع فيه .

يتوقع ان تأخذ مشاريع الطاقة البديلة (الشمسية والكهربائية وغيرها)
محاور مهمة في شكل المدينة وتخطيطها للتخلص من الملوثات الحالية التي
تنتج من استعمال الطاقة النفطية والفحمية ، وبذا سيوفر للمدينة جوا نظيفا
ومقبولا معماريا وعمرانيا وحضرية . كما يتوقع ان تتداخل الطبيعة مع
تخطيط المدينة عن طريق التشجير الكثيف باجزاء كبيرة من رقعة المدينة
وتوفير مناطق خضراء وملفات الجوّ (كالمسطحات المائية والنافورات
وغير) لكي تعادل المناطق الكثيفة والعمارات العالية .

مدن المستقبل في الدول المتطورة :

لقد بادرت بعض الدول المتطورة في شحذ افكار واذهان باحثيها
باستقراء المستقبل وتخيل مدنه . وتراوحت فترات التوقع لمثل هذه المدن
وتغيراتها المتوقعة بين عدة قرون من الزمان لمدن تعتبر خيالية في مفاهيمنا
الحالية ، ومنهم من تواضع في توقعاته وقصرها على العقدين او الثلاثة القادمة .
ومن الانصاف القول ان من اوائل المماريين العالميين الذين فكروا بمدن
المستقبل المهندسين المشهورين ليكوربوزيه (Lecorbusier)

وفرانك لويد رايت (Frank Lloyd Wright) فالاول خطط لباريس مدينة
في عام (١٩٢٣) لكي تسع ثلاثة ملايين نسمة وتحتوي على (٢٤) يناية كناطحات

سحاب في وسط المدينة تخصص لاغراض المكاتب والاعمال تليها منطقة عمارات سكنية واطئة تتراوح ارتفاعاتها بين (٨-٥) طوابق . كما خطط لشوارع رئيسة متعامدة ترتفع عن مستوى الارض لنقل المرور السريع (Elevated) ، وتعزل عن باقي حركات الطرق الارضية او النفقية (تحت الارض) (٢٧) . اما فرانك لويد رايت فقد صمم في عام (١٩٥٦) عمارته المسماة (عمارة ايلينوي) حيث تحوي على (٥٢٨) طابقا (٢٨) وارتفاعها ميل يستد من الارض الى السماء ، وتحوي على سطوح مستوية تتسع لهبوط (١٥٠) طائرة عمودية ولوقوف السيارات بسعة (١٥) الف سيارة .

مشروع اسكان وتطوير مدينة عنه الجديدة (مشروع تطوير عنه وراوه)

لقد اقترح بول منستر فولر (Buck Minister Fuller) تغليف جزء من نيويورك بقبة هائلة تؤمن التدفئة والتبريد الكاملتين للفضاء الذي تحتضنه تحتها ، والسيطرة على العوامل المناخية داخله ، على ان تبنى هذه القبة بطريقة فولر الشهيرة بتكرار وحدات متشابهة تترابك لتكون اشكال هندسية تشبه الشبكة .

اما كنزو تانكه (Kenzo Tange) فقد خطط في عام (١٩٦٠) وضمن خليج طوكيو شريط رئيس يخترق الخليج ليشكل ٦٠٪ من المساحات المقترحة للخدمات وبعمارات تصل الى حد (٢٠) طابقا ، وتنتشر بعيدا عن هذا الشريط مناطق سكنية وبعمارات .

ان مقترحات هيرون (Ron Herron) في عام (١٩٦٣) شملت تنفيذ وانشاء مدن لها القابلية على التنقل من مكان الى اخر والسير بقوائم تلسكوبية متحركة بينا اقترح سوليري (Paolo Soleri) في عام (١٩٦٦) مدينة تحاكي شكل شجرة قائمة وتنقسم هذه المدينة الى اربع طبقات سكنية تنتشر

في الجو ، وتشترك جميعها بحيز رئيس مركزي واحد يحوي على الفعاليات المشتركة والمتنزهات . كما افترض ان تهوية هذه المناطق السكنية واختراق اشعة الشمس لها ستتم خلال الفراغات الموجودة بين الطوابق حيث يتم السيطرة على العوامل المناخية وتذليلها عن طريق جنائن معلقة ضمن ابنتها . كما اقترح مدينة اخرى باسم (بابل ٢ ج) - Babel - 2 C ولتشمل مدينة يرتكز جزء منها على الارض ويرتفع الجزء الاخر بالفضاء على شكل قرص كبير قطره (١٧٠٠) مترا .

في عام (١٩٧٠) قدم فريدمان (Yona Friedmam) مقترحا لمدينة ذات فضاءات (Spatial City) ، حيث اقترح انشاء شبكة هيكلية بالابعاد الثلاثة (Three Dimentional web) (٢٩) لكي تقلل من الاحتكاكات الى اقصى الحدود ، ولتأخذ هذه الشبكة المجسمة في داخلها الخدمات الارتكازية كافة ، وقد اقترح رفع هذه الشبكة على اعمدة يبعد كل منها عن الاخر مسافة (٦٠) مترا (تساوي ٢٠٠ قدم) معتقدا ان مثل هذه الاعمدة ستحتضن بصريا عند احاطتها بالفعاليات الحضرية الحية .

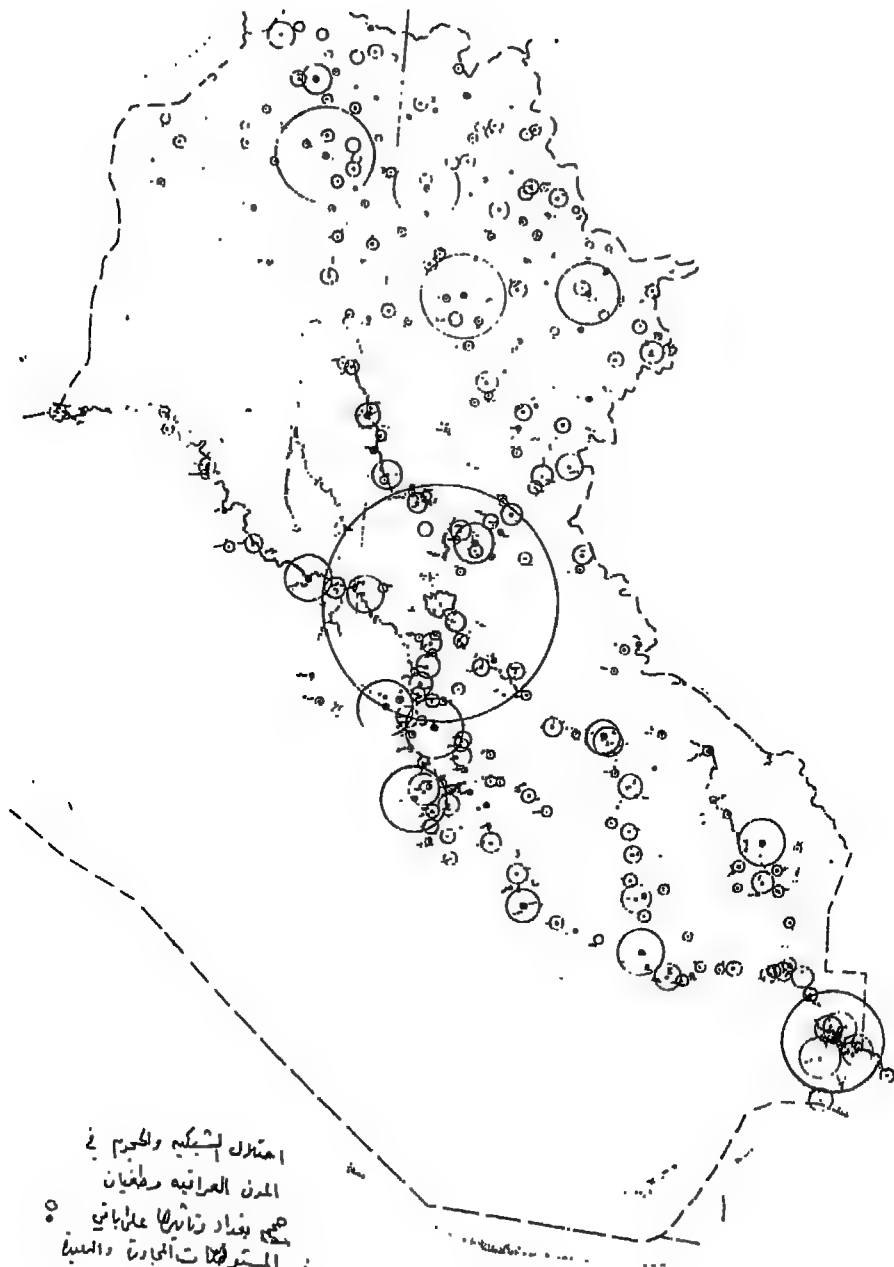
ويمكن ان ينتقل الفرد الى مقترحات الخيال العلمي للاطلاع على مدن الفضاء الخارجي ، فقد اقترحت شركة لوكهيد (Lockheed Missile & Space Comp.) مدينة فضائية لعام (١٩٩٠) . (Space City 1990) حيث اقترحتها على شكل عجلة دائرية جبارة ودوارة ، وهي تحوي على مكاتب ومختبرات ومحلات سكن ، واعطت تفاصيل لاساليب الحياة والعمل في الفضاء (٣٠) .

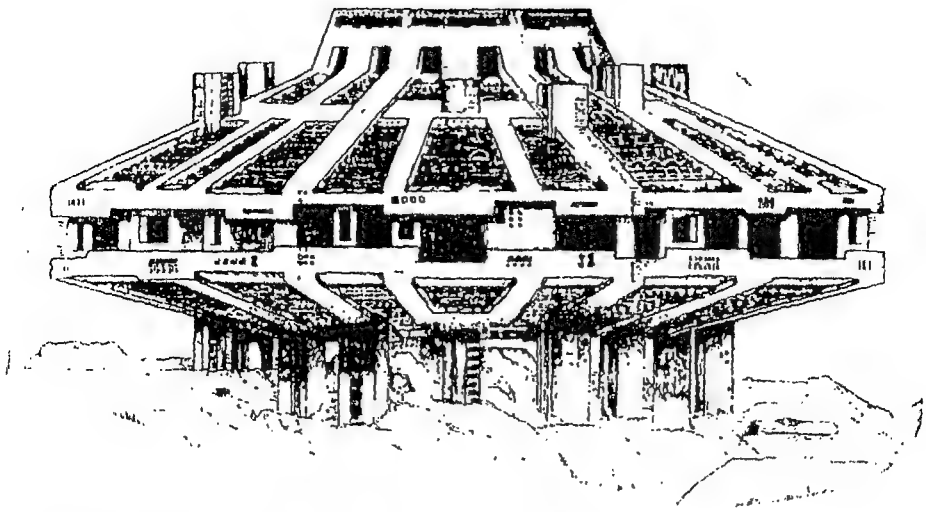
لقد قدم هيرمان كان وآخرون^(٣١) مقترحين للمستقبل خلال القرنين القادمين ، احدهما يقضي بأن غالبية سكان الارض ستعيش عليها وسيقتصر نشاط الاستكشاف في مستويات متواضعة لاستغلال الفضاء الخارجي . اما الآخر فقد طرح ان الانسان وفي مطلع القرن الحادي والعشرين سيبدل جهودا فعالة في الفضاء الخارجي يكون عملها انتاج المواد الخام والطاقة والسلع المعمرة سواء للانتاج محليا او لتصديرها الى الارض ، وربما لمستعمرات اخرى في المجموعة الشمسية . وسوف يؤدي هذا الى هجرة واسعة من الارض . ويقترح هيرمان وزملاؤه ان اوائل الحركات الجادة لاستعمار الفضاء ستكون في الاعوام (١٩٩٦ - ٢٠٢٥) م ، حيث يحول الانسان اهتمامه الى انشاء مجتمعات في كل مكان من المجموعة الشمسية ، وربما اخيرا في النجوم وفي الاعوام التالية لعام (٢١٧٦) ميلادية .

المصادر والملاحظات

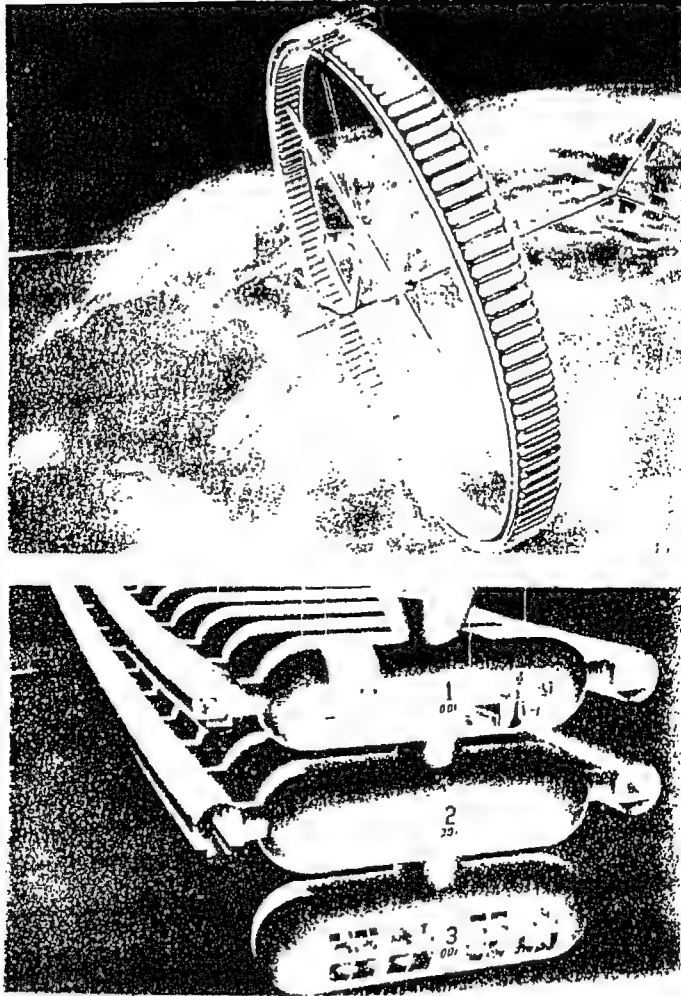
- (١) وزارة التخطيط / هيئة التخطيط الاقليمي ، « التحضر في العراق » - خطة دراسات الوزارة دراسة رقم (١٥١) - ص (٣٨) .
- (٢) لا يوجد تعارض في هذا الطرح مع التوجيهات المركزية في وجوب المحافظة على هذه النسبة او امكانية زيادتها وكما تم طرحه في حديث الرفيق المناضل صدام حسين في جمعية الاقتصاديين العراقية بتاريخ ١١-١١-١٩٧٤ ووثق بالكراس « طريقنا خاص في بناء الاشتراكية » وقد ربط سيادته (حفظه الله) هذه الزيادة وضرورة توازنها مع نسبة الزيادة المحسوبة المتصورة في الوطن العربي والتصورات السياسية والاقتصادية المحتملة على المدين المنطور والسعيد . لذا ان ما تم طرحه من قبل الباحث هو المدى البعيد جدا والذي يؤمن فيه العراق الثقل السكاني الكافي للدفاع الذاتي عن النفس وعن مصالح الامة العربية والتي طرحها بهذه المضامين القائد المناضل صدام حسين (حفظه الله) . المصدر : حزب البعث العربي الاشتراكي / مكتب الثقافة والدراسات والاعداد الحزبي - صدام حسين - « طريقنا خاص في بناء الاشتراكية » - بغداد ١٩٧٧ - ص (٩٥ ، ٩٦) .
- (٣) وزارة التخطيط / مصدر سابق - صفحة (٤٧ - ٤٨) .
- (٤) المصدر السابق - جدول رقم ٢ ص (٥٣) .
- (٥) المدينة الطاغية او السيطرة : هي التجمع او المركز الحضري الذي يبلغ حجمه اضعاف حجم المركز الحضري الذي يليه في السلم المتسلسل للمراكز الحضرية في القطر . اي انه يزيد على ضعف المدينة الثانية في التسلسل المذكور . وهناك نسبة تسمى نسبة السيطرة وهي تمثل النسبة بين حجم المدينة الاولى والثانية . كما ان حالة المدينة الطاغية تبدو واضحة عندما تكون السيطرة الاقتصادية والخدمية لهذه المدينة ممتدة على مجاميع اخرى من المدن ذات الحجم الاصغر في منطقة او اقليم او قطر .

- (١٨) التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي - مصدر سابق - ص (١٢٨) .
- (١٩) وزارة التخطيط / ديوان مجلس التخطيط - « المذكرة الايضاحية المرفوعة الى السيد نائب رئيس مجلس قيادة الثورة / رئيس مجلس التخطيط المؤرخة في ١٩/٤/١٩٧٧ » - بغداد - حزيان (١٩٧٧) - ص (١٥) .
- (٢٠) المصدر السابق - ص (١٥) .
- (٢١) وزارة التربية / اللجنة التحضيرية للمؤتمر التربوي العاشر « تقرير عن ملامح ومؤشرات خطة وزارة التربية للاعوام (١٩٨٦-١٩٩٠) » ، ايضا . وزارة التخطيط / اللجنة التربوية من وزارتي التربية والتخطيط «مستلزمات قطاع التربية والتعليم العالي/ ايلول ١٩٨٥ » ايضا .
- وزارة التربية / المديرية العامة للتخطيط التربوي « الخارطة المدرسية » - بغداد (١٩٨٦) .
- (٢٢) وزارة التخطيط / هيئة التخطيط الاقليمي « خطة تنمية محافظة نينوى » - بغداد (١٩٨٦) .
- (٢٣) وزارة التخطيط / دراسة رقم (١٤٠) « واقع الخدمات الصحية وآفاق تطويرها » - ص (٢٠) .
- (٢٤) Keeble, L. " Principle & Practice of Town & Country Planning", London, (1969).
- (٢٥) وزارة التخطيط / هيئة التخطيط الاقليمي - « اساليب تنفيذ الاحزمة الخضراء لحماية المدن وتنفيذ مشاريع تشجير المدن والاقاليم » - خطة بحوث الوزارة لعام ١٩٨٦ - دراسة رقم ٣٨٤ بغداد ١٩٨٦ - جدول رقم ٢٨ - ص ١٥٦ .
- (٢٦) وابدلة بلان « مؤسسة استشارية » « مشروع تطوير مدينتي تكريت وسامراء » - (١٩٨٤) .
- (٢٧) Le Corbusier "The City of Tomorrow", London (1970).
- (٢٨) د . حماد ، محمد « فرانك لويد رايت / رائد العمارة العضوية » - القاهرة (١٩٦٦)
- (٢٩) Jencks, Charles, "Architecture 2000, Predictions & Methodologies", Studio Vista, London (1973).
- (٣٠) المصدر السابق - ص ١٠٨
- (٣١) هيرمان كان وآخرون « العالم بعد مئتي عام » ترجمة د. شوقي جلال - عالم المعرفة - الكويت ١٩٨٢ .

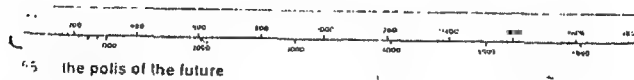
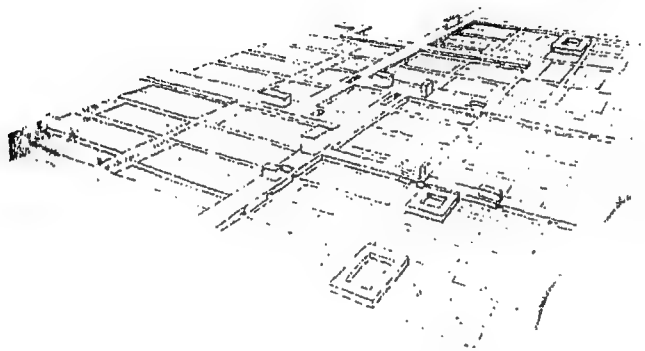




مدينة بابل ٢ ج - "Babel 2c" للباحث سوليري (محيطها ١٧٠٠ مترا)

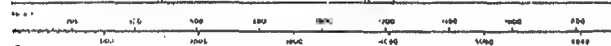
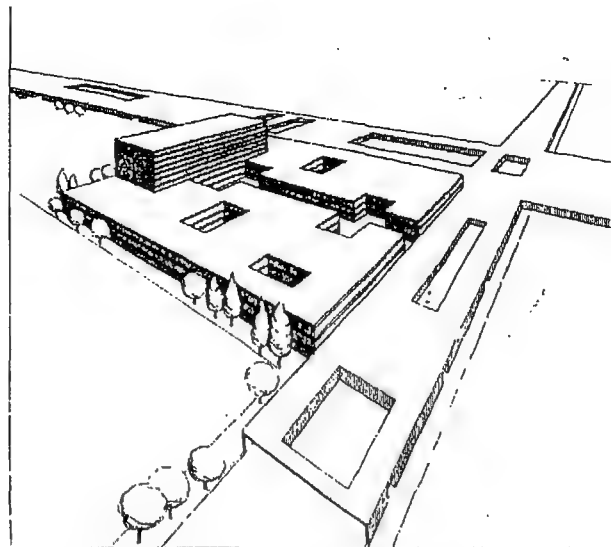


مقترح شوكة لوكهيد (Lockheed Missiles & Space Comp.) للمدينة الفضائية،
لعام ١٩٩٠ مع تفصيل لاسلوب العمل والسكن في الفضاء

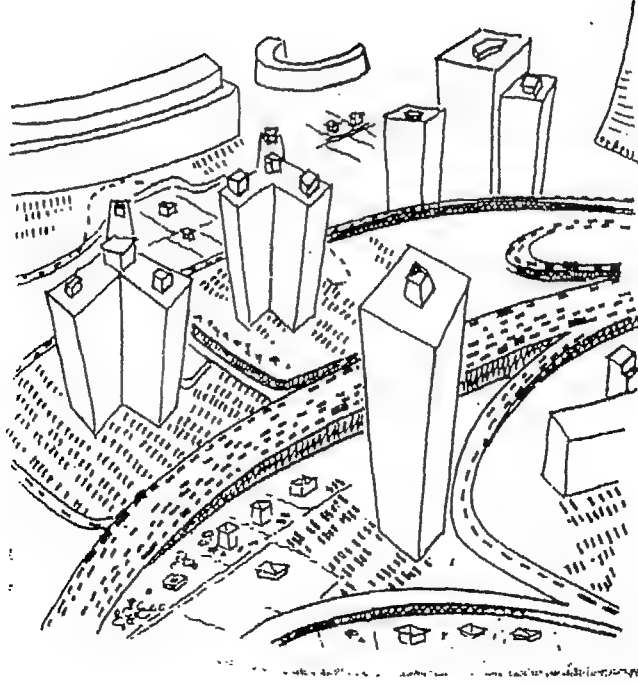


٤٥ the polis of the future

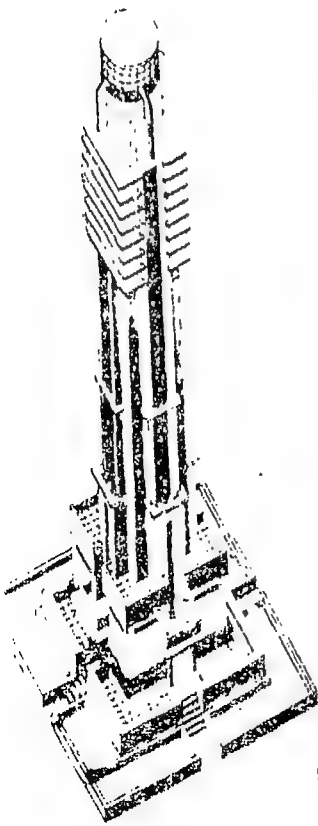
مدينة المستقبل كما يتخيلها
دوكسيادس ضمن توقعات
معقولة وبحجم صغير



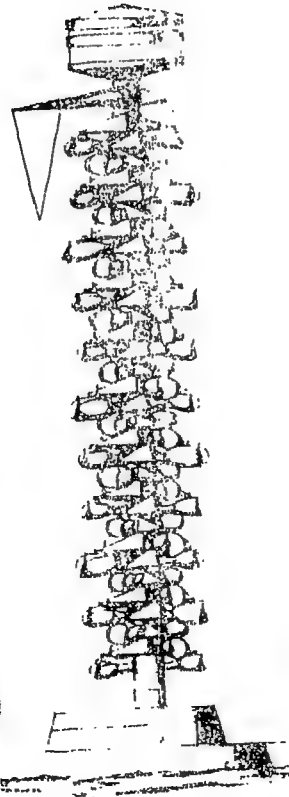
مركز خدمات لمدينة كبيرة
يعادل مساحة مدينة صغيرة
مرمدين الماضي (دوكسيادس)



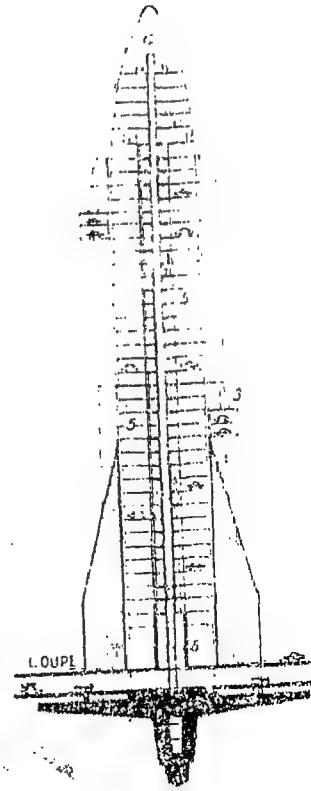
توقعات المخطط اليوناني دوكسيادس لمدينة المستقبل حول سيطرة العمارات
المنعزلة واختفاء الدور السكنية مع سيطرة الآلة (السيارة)
على الحركة بين العمارات



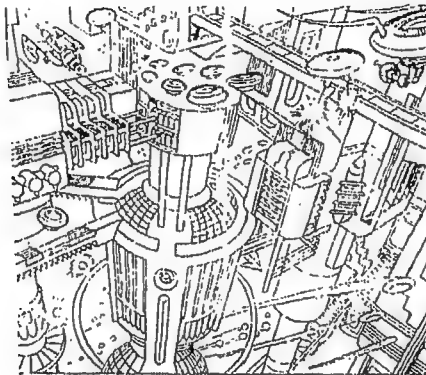
3
نصب لإنتاج الطاقة (١٩٥٠)



١
برج صيكن بالمشيكي ووحدة
صناعة النفط والخطوط



٥
مرفق سيارات بئر
عاليه



٢
محركات الفناجيه لمده ٢٠٠٠

المحتوى

٦٢-٥	الفصل الاول المدينة في القرون المتأخرة الدكتور عماد عبدالسلام رؤوف كلية التربية - جامعة بغداد
٩٦-٦٣	الفصل الثاني عوامل نشوء وتطور المدينة المعاصرة في العراق الدكتور خالص الاشعب جامعة بغداد
١٣٦-٩٧	الفصل الثالث مظاهر النمو الحضري المعاصر في العراق الدكتور خالص الاشعب جامعة بغداد
١٦٨-١٣٧	الفصل الرابع النمو الحضري المعاصر « عوامله وتوزيع المدن » الدكتور سامي متي بولص رئيس هيئة التخطيط الاقليمي / وزارة التربية
٢١٨-١٦٩	الفصل الخامس تجربة التخطيط المعاصرة في العراق المهندس المعماري علي نوري حسن
٢٥٨-٢١٩	الفصل السادس مدينة المستقبل المهندس المعماري علي نوري حسن

١١ رقم الايداع في المكتبة الوطنية - بغداد
(٧٢٢) لسنة ١٩٨٨

